إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"**العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (2011–2016)**"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The Egyptian-Qatari Relations in the Light of Regional and International Changes (2011-2016)

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	Ismail M. M. Dalloul	إسماعيل محمد مصطفى دلول	**اسم الطالب:**
Date:	2016-12-24	25 ربيع الأول، 1438 هـ	**التـــــاريخ:**
Signature:	إسماعيل دلول 2016–12–24	إسماعيل دلول 2016–12–24	**التوقيـــــع:**

البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى
وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

العلاقات المصرية - القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (2011-2016)

The Egyptian-Qatari Relations in the Light of Regional and International Changes (2011-2016)

إعداد الباحث

إسماعيل محمد مصطفى دلول

إشراف

أ.د. عبد الناصر محمد سرور

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1438هـ - 2016م

غزة – فلسطين

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **إسماعيل محمد مصطفى دلول**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"العلاقات المصرية القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2011-2016"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 20 ربيع الأول 1438 هـ، الموافق 2016/12/19 م الساعة الثانية عشر ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مشرفاً ورئيساً
د. أحمد جواد الوادية	مناقشاً داخلياً
أ. د. أسامة محمد أبو نحل	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

الآية القرآنية

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(المجادلة: 11)

صدق الله العظيم

الإهْدَاء

إلى أبي وأمي الأعزاء حفظهما الله وألبسهما ثوب الصحة والعافية...

إلى زوجتي العزيزة التي لم تدخر جهداً في توفير كل سبل الراحة لي، وفقها الله...

إلى أبنائي همام ودعاء وملاك ومحمد، حفظهم الله...

إلى إخواني وأخواتي...

إلى أعمامي وعماتي...

إلى كل أحبائي وأصدقائي وعائلتي...

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد المتواضع...

شكر وتقدير

"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ، لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" (إبراهيم: 7)

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً، ثُمَّ أما بعد:

قد لا تتسع الأسطر لسرد ما بقلبي من كلمات شكر وامتنان، أحاول بها رد جزء زهيد من حق الآخرين، أولئك الذين أعطوني الوقت والاهتمام لكي أصل إلى المرحلة التي أستطيع أن أسطر بها كلمات بسيطة لأقول لهم من كل قلبي "شكراً".

إلى المدرس والمعلم والأخ والصديق.. إلى الكريم في علمه.. الأديب في قوله.. الرزين في عقله..

أستاذي الدكتور عبد الناصر محمد سرور

أتوجه لكم بأسمى آيات الشكر والامتنان على مسيرة العلم التي سلكتها معنا بكل وفاء وصدق

كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ممثلة برئيسها **الدكتور/ محمد ابراهيم المدهون**، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة في الأكاديمية، على ما بذلوه للارتقاء برسالة العلم وتطوير الأداء العلمي في الأكاديمية.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكلٍ من:

المناقش الداخلي/ **د. أحمد جواد الوادية.**

المناقش الخارجي/ **أ.د. أسامة محمد أبو نحل.**

وذلك لتفضلهما بالموافقة على مناقشة دراستي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم وساندني وقدم لي الدعم والمشورة، لإنجاز دراستي.

كما وأعبر عن شكري وتقديري لعائلتي الكريمة التي أحاطتني بالرعاية والاهتمام والدعم الكبير لإنجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر أخي/ **أ. يحيى دلول**، سائلاً الله العلي القدير أن يعينني على رد بعضاً من هذا الجميل.

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية منذ عام 2011 وحتى عام 2016، تضمنت الدراسة التطور التاريخي للعلاقات المصرية – القطرية حيث بدأت منذ تولى الرئيس السادات رئاسة جمهورية مصر العربية في عام 1970، واختتمت بنهاية عام 2010 وهو العام الذي بدأت فيه الحراكات الشعبية في المنطقة العربية، كما تناولت المحددات الداخلية التي حكمت العلاقات بين البلدين، وكذلك المحددات الإقليمية والدولية، وكيف أثّرت على العلاقات الثنائية بين البلدين، وركزت الدراسة على التطورات والأحداث العربية حيث تناولت الدراسة الحراك المصري واليمني والليبي والسوري وانعكاسات هذه الحراكات على العلاقات المصرية – القطرية، وأخيراً تناولت الدراسة استشراف مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين وما يمكن أن تؤول إليه مستقبلاً.

واعتمدت الدراسة منهج تحليل النظم لـ "كابلن وبريتشر وأستون وشنايدر" الذي يقوم بتحليل العلاقات بين الدول من خلال تحليل أنظمتها، ومن ثم التفسير واستخلاص النتائج، وأيضاً تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف العلاقات بين البلدين وتفسير الوضع القائم بينهم، وكذلك المنهج التاريخي لاستعراض تاريخ تطور العلاقات بين البلدين ومجريات تطورات الأحداث العربية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: بأنَّ منطقة الشرق الأوسط أصبحت مطمعاً للقوى العظمى، وذلك لوجود التنافس بين وحداتها السياسية، الأمر الذي جعل تدخل القوى العظمى مظهراً طبيعياً مشاركاً في تفاعلات المنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية، وأنَّ العلاقات المصرية القطرية طيلة العقود الأربعة الماضية تراوحت بين الصعود والهبوط، ولم تشهد انفراجه حقيقية، وأنَّ كلاً من مصر وقطر سيكون خاسراً من هذا التوتر.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها: بناء استراتيجية عربية شاملة ينبثق عنها أهداف قومية موحدة، بعيدة عن النزعة القطرية، والانكفاء على الذات، بحيث تساير هذه الأهداف المتغيرات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، وتأسيس لعلاقات ثنائية بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي من خلال عقد مصالحة شاملة تنهي فترة الخلافات بينهم.

Abstract

This study investigated the Egyptian-Qatari relations in the light of regional and international changes from 2011 to 2016. The study included the study of the historical developments of the Egyptian-Qatari relations, which began in 1970 when Al-Sadat became president of the Arab Republic of Egypt, and were concluded by the end of 2010, the year in which the popular movements started in the Arab region. The study also addressed the internal determinants that governed the relations between the two countries, as well as regional and international determinants and how they affected the bilateral relations between them. Furthermore, the study focused on the Arab developments and events as it dealt with the Egyptian, Yemeni, Libyan, and Syrian movements and the implications of those movements on the Egyptian-Qatari relations. Finally, the study attempted to foresee the future of the political relations between the two countries and how such relations could be in the future.

The study adopted Kaplan, Brecher, Aston and Schneider's systems analysis approach, which analyzes the relations between countries through analyzing their systems and then interpreting and drawing conclusions. The researcher also used the analytical-descriptive approach to describe the relations between the two countries and the interpretation of the status quo between them. He also used the historical approach to review the history of the development of the relations between the two countries and the developments of the Arab events.

The study concluded with a set of findings, the most important of which were as follows: the Middle East region has become the ambition of the great powers because the competition existing among its political subdivision, a thing which made the intervention and involvement of the great powers a normal phenomenon in the interactions of the region in order to protect their vital interests. The Egyptian-Qatari relations over the past four decades, ranging from the ups and downs, have not seen a real breakthrough, and that both Egypt and Qatar will be the losers because of this tension.

The study suggested a number of recommendations, the most important of which were as follows: building a comprehensive Arab strategy ensuing unified national targets far from the Qatari trend and regression of self so that these goals compatible with the regional and international changes in the Middle East, and the establishment of bilateral relations between the two countries at the official and popular level by holding a comprehensive reconciliation that can end the period of dispute among them.

قائمة المحتويات

الآية القرآنية ..... ج
الإهْدَاء ..... هـ
شكر وتقدير ..... و
ملخص الدراسة ..... ز
قائمة المحتويات ..... ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 2
أولاً: المقدمة 2
ثانياً: مشكلة الدراسة 3
ثالثاً: أسئلة الدراسة 3
رابعاً: أهداف الدراسة 3
خامساً: أهمية الدراسة 4
سادساً: حدود الدراسة 4
سابعاً: منهجية الدراسة 5
ثامناً: مصادر البيانات 6
تاسعاً: مصطلحات الدراسة 6
عاشراً: الدراسات السابقة 8
الحادي عشر: التعقيب على الدارسات السابقة 11
الثاني عشر: الفجوة البحثية 12
الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات المصرية – القطرية (1970–2010) 14
مقدمة 14
المبحث الأول: تطور العلاقات المصرية – القطرية (1970–1981) 15
أولاً: العلاقات السياسية 15
ثانياً: العلاقات الاقتصادية 19
ثالثاً: العلاقات العسكرية 20
رابعاً: العلاقات الثقافية 21
المبحث الثاني: تطور العلاقات المصرية – القطرية (1981 – 2010) 22
أولاً: العلاقات السياسية 22
ثانياً: العلاقات الاقتصادية 24
ثالثاً: العلاقات العسكرية 27
رابعاً: العلاقات الثقافية 28
خلاصة 31

الفصل الثالث: المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية 34
مقدمة..... 34
المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية المصرية 35
أولاً: المحدد الجغرافي..... 35
ثانياً: المحدد السياسي 37
ثالثاً: المحدد الاقتصادي 40
رابعاً: المحدد العسكري 42
المبحث الثاني: محددات البيئة الداخلية القطرية 45
أولاً: المحدد الجغرافي..... 45
ثانياً: المحدد السياسي 47
ثالثاً: المحدد الاقتصادي 51
رابعاً: المحدد العسكري 53
خلاصة..... 54
الفصل الرابع: المحددات الخارجية (الإقليمية والدولية) المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية 57
مقدمة..... 57
المبحث الأول: المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية – القطرية..... 58
أولاً: نظرة البلدين للدور (الإسرائيلي) في المنطقة..... 58
ثانياً: نظرة البلدين للدور التركي في المنطقة 64
ثالثاً: نظرة البلدين للدور الإيراني في المنطقة 71
المبحث الثاني: المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات المصرية –القطرية..... 78
أولاً: التحولات في النظام الدولي 78
ثانياً: نظرة البلدين لدور الولايات المتحدة في المنطقة..... 81
ثالثاً: نظرة البلدين لدور روسيا الاتحادية في المنطقة 85
رابعاً: نظرة البلدين لدور الاتحاد الأوروبي في المنطقة 92
خلاصة..... 97
الفصل الخامس: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر وأثره على العلاقات الثنائية (2011–2016) 99
مقدمة..... 99
المبحث الأول: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 25 يناير 2011..... 100
أولاً: لمحة عن التطورات السياسية في مصر (حراك 25 يناير 2011) 100
ثانياً: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر (حراك 25 يناير 2011) 103
المبحث الثاني: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 30 يونيو 2013 110

أولاً: لمحة عن التطورات السياسية في مصر (حراك 30 يونيو 2013)..... 110
ثانياً: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر (حراك 30 يونيو 2013)..... 114
خلاصة..... 125
الفصل السادس: الحراك العربي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية (2011–2016) 127
مقدمة..... 127
المبحث الأول: الحراك اليمني وأثره على العلاقات المصرية – القطرية 128
أولاً: لمحة عن الحراك اليمني 128
ثانياً: الموقف المصري من الحراك اليمني 132
ثالثاً: الموقف القطري من الحراك اليمني 135
المبحث الثاني: الحراك الليبي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية..... 140
أولاً: لمحة عن الحراك الليبي..... 140
ثانياً: الموقف المصري من الحراك الليبي 141
ثالثاً: الموقف القطري من الحراك الليبي..... 146
المبحث الثالث: الحراك السوري وأثره على العلاقات المصرية – القطرية 152
أولاً: لمحة عن الحراك السوري..... 152
ثانياً: الموقف المصري من الحراك السوري 154
ثالثاً: الموقف القطري من الحراك السوري..... 158
المبحث الرابع: رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية – القطرية 163
السيناريو الأول: استمرارية العلاقات بطبيعتها الحالية 164
السيناريو الثاني: تحسن العلاقات بين البلدين 165
السيناريو الثالث: سوء العلاقات بين البلدين 166
خلاصة..... 168
الخاتمة..... 170
النتائج والتوصيات 172
الدراسات المقترحة 175
المصادر والمراجع 176

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1)	يوضح الاتصالات الثنائية المصرية مع قطر خلال فترة 1970–1981	19
جدول رقم (2)	يوضح قيمة الصادرات والواردات المصرية من وإلى دولة قطر خلال الفترة (1990–2013)	26
جدول رقم (3)	يوضح الاتفاقيات والبروتوكولات والمذكرات التعاون الثنائي بين مصر ودولة قطر	27

الفصل الأول

الإطار العام للدارسة

- أولاً: المقدمة
- ثانياً: مشكلة الدراسة
- ثالثاً: أسئلة الدراسة
- رابعاً: أهداف الدراسة
- خامساً: أهمية الدراسة
- سادساً: حدود الدراسة
- سابعاً: منهجية الدراسة
- ثامناً: مصادر البيانات
- تاسعاً: مصطلحات الدراسة
- عاشراً: الدراسات السابقة
- الحادي عشر: التعقيب على الدارسات السابقة
- الثاني عشر: الفجوة البحثية

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

تمثل كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر مركزاً ذات أهمية في العالم العربي، حيث يلعب كلٌّ منهما أدواراً ملموسةً في ظل التطورات السياسية في العالم العربي، وللحديث عن العلاقة بين مصر وقطر أهمية خاصة، في ضوء المتغيرات السياسية الداخلية في المنطقة العربية التي جلبت معها تغيرات في المعادلة السياسية، سواء على مستوى الشؤون الداخلية لهاتين الدولتين، أو على المحاور والتحالفات السياسية في المنطقة العربية.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة العلاقات المصرية – القطرية، إذ تعتبر الدولتان من الفاعلين في النظام الإقليمي العربي، وتؤثر علاقاتهما على مسار العلاقات العربية – العربية، بقدر ما يجمع بين الدولتين من توافق أو تنافر في المواقف تجاه قضايا النظام الإقليمي العربي، ويرجع هذا التأثير لما تتمتع به مصر وقطر من سمات متعددة، يمكن استعراضها على النحو التالي:

فمصر تحتل مركز استراتيجي فعّال في المنطقة العربية، بحكم موقعها الجغرافي الهام، وثقلها الاستراتيجي والبشري والثقافي المميز، ودورها المؤثر في النظام الإقليمي العربي.

أما قطر؛ فقد شهدت علاقاتها الدولية في العقدين الماضيين العديد من التطورات والتغيرات، حيث لعبت قطر أدواراً ملموسة ومؤثرة في المنطقة العربية، نتيجة التطورات الإقليمية والتغيرات السياسية التي طرأت على النظام العربي، وتمتلك قطر من المقومات ما يمكنها من القيام بالدور الفاعل على المستوى العربي، فهي تمتلك شبكة علاقات مميزة مع معظم الدول العربية، كما أنها تتمتع بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن إمكاناتها الطبيعية (النفط والغاز) ومواردها المالية والإعلامية التي تسهل لها التأثير على الصعيد العربي والإقليمي.

وبعد تراجع دور مصر الإقليمي (تدريجياً)، الذي بدأ مع هزيمة حرب عام 1967، وتكّرس مع توقيع إتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وبسبب سياسة العزلة التي اتخذها الرئيس حسنى مبارك، وكذلك انشغالها بحل أزماتها الداخلية، برز الدور القطري المؤثر في الساحة الإقليمية، في ضوء رغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية. وانتهجت قطر سياسة خارجية جمعت بين عدد من التناقضات بصورة واضحة، وأقامت شبكة من التحالفات جعلتها تقع ضمن بؤرة الاتهام.

استناداً على ما تقدم، تعد دراسة العلاقات المصرية – القطرية، وانعكاساتها على المنطقة العربية في ظل التغيرات السياسية الجارية فيها، وتعاظم دور بعض الأطراف الإقليمية من أهم مبررات إجراء هذه الدراسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول التحول والتطور في العلاقات المصرية – القطرية خلال الفترة (2011–2016)، حيث شهدت العلاقات تحولات جذرية جديرة بالبحث والدراسة. وعليه سيتم تحليل وفهم حالة الصعود والهبوط في مسيرة العلاقات الثنائية، فتارةً تتسم بالتباعد، وتارةً بالتقارب، وتارةً أخرى بالصدام، وذلك في سياق تحليل أثر متغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

ثالثاً: أسئلة الدراسة

تتمحور الدراسة حول تساؤلاً رئيساً مفاده:

- ما طبيعة العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية منذ عام 2011 وحتى عام 2016؟

وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية هي:

1. كيف تطورت العلاقات التاريخية المصرية – القطرية خلال الفترة (1970–2010)؟
2. ما المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية؟
3. ما المحددات الخارجية المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية؟
4. ما الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر وأثره على العلاقات الثنائية (2011–2016)؟
5. كيف انعكس الحراك العربي على العلاقات المصرية – القطرية (2011–2016)؟
6. ما مستقبل العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الجارية؟

رابعاً: أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. استعراض مسار العلاقات المصرية – القطرية خلال الفترة (1970–2010).
2. إبراز دور المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات بين مصر وقطر.
3. توضيح دور المحددات الخارجية المؤثرة في العلاقات بين مصر وقطر.
4. إبراز الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر وأثره على العلاقات الثنائية (2011–2016).

5. تسليط الضوء على انعكاسات الحراكات العربية على العلاقات المصرية – القطرية (2011-2016).
6. محاولة استشراف مستقبل العلاقات المصرية القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية الجارية.

خامساً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

- **أهمية الدراسة من الناحية العلمية:**

- تعتبر هذه الدراسة مدخلاً لتحليل التفاعلات الداخلية في كلا من مصر وقطر، وتأثيرهما في البيئتين الإقليمية والدولية، حيث يمارس البلدين أدواراً نشطة على صلة بقضايا راهنة وتأثيرها في تطورات النظام الإقليمي.
- إن دراسة العلاقات السياسية بين مصر وقطر خاصة في فترة الدراسة يفيد صناع القرار السياسي والباحثين في هذا الشأن، ويفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال تسليطها الضوء على تحولات جديدة ومهمة في العلاقة بين البلدين.

- **أهمية الدراسة من الناحية العملية:**

- دراسة العلاقات السياسية بين مصر وقطر في هذه الفترة الحساسة من تاريخ العلاقات بين الدولتين يعمل على إثراء المكتبة العربية، خاصة وأن فترة الدارسة هي حدث معاصر لم يكن للباحثين والمهتمين بهذا الشأن دراسات سابقة عن هذه الفترة.
- إن الخوض في هذه الدراسة يهدف إلى زيادة المعرفة والاطلاع للباحث في هذا المجال من ناحية، ويعود بالفائدة للقارئ والمتابع لأحداث منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية بشكل خاص من ناحية أخرى.

سادساً: حدود الدراسة

- **الحد الموضوعي:** العلاقات الثنائية بين مصر وقطر.
- **الحد المكاني:** حدود الدراسة المكانية هي "مصر، قطر" ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط.
- **الحد الزماني:** تبدأ الدراسة من عام 2011 أي بعد الاندفاع الشديد تجاه الحراك العربي وهي الفترة التي بدأ فيها الحراك الشعبي المصري في 25 يناير، وحتى عام 2016.

سابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

- **منهج تحليل النظم:**

- إن منهج تحليل النظم لـ "كابلن، وبريتشر، وشنايدر، وأستون" الذي يستند على تفسير طبيعة الأنظمة القائمة وتحليل النظم في العلاقات بين الدول، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات وهو يتعدى التحليل إلى تفسير البيانات واستخلاص النتائج منها.

- أيضاً يقوم منهج تحليل النظم بتحليل العلاقات بين الدول المختلفة، استناداً على مفهوم النظام وتطبيقه على العلاقات بين هذه الدول، ويسعى هذا المنهج إلى اكتشاف الأنماط المتكررة بشكل منتظم، للعلاقات بين الدول، وذلك حتى يمكن بناء تنظيم فكرى للمعلومات المتعلقة بظواهر العلاقات الدولية، في إطار يساهم في التحليل والتنبؤ، ومن الواضح أن هدف هذا المنهج ينصرف إلى الكشف عن القواعد النظامية لتحرك وتطور النظام الدولي، وكيفية تأثير تلك القواعد على سياسات الدول الخارجية.

- استندت الدراسة على هذا المنهج من خلال تفسير الطبيعة القائم عليها النظام في كل من مصر وقطر، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه الأنظمة، ثم الكشف عن أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذه الأنظمة، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين الأنظمة وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

- باعتباره أنسب الأساليب لمعالجة مشكلة البحث، حيث يُعرَّف الأسلوب الوصفي التحليلي: "بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير وتحليل الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي وعملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة" (اللحاح وأبوبكر، 2002: 51).

- **المنهج التاريخي:**

- لاستعراض تاريخ الأحداث المتتالية في حدود البحث المكانية، وربطها بالأحداث الحالية والتي بلا شك أثرت على تطورها ومجرياتها، حيث يُعرَّف الأسلوب التاريخي في البحث: "بأنه عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة" (العساف، 2003: 259).

ثامناً: مصادر البيانات

- سوف يستند البحث على مصادر جمع المعلومات والبيانات وذلك بالرجوع إلى الكتب والمراجع والدوريات ورسائل الدكتوراه والماجستير المتوفرة في الجامعات المحلية أو المنشورة عبر مواقع الانترنت.

تاسعاً: مصطلحات الدراسة

- **الثورة:** تغيرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحياناً عنيفة بحكم آخر (الكيالي، 1985: 870)، وهي التحرك الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدله بشرعية جديدة (الجبور، 2014: 6).

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للثورة وهي: "التغيير الذي يحدثه الشعب لتحقيق طموحاته في تغيير نظام الحكم وتحقيق الإصلاحات".

- **الحِراك الشعبي:** إن الحِراك الشعبي عبارة عن حركة شعبية تقوم بها الشعوب ضد أنظمتها الحاكمة نتيجة لطغيانها، أو نتيجة لسلبها إرادة شعوبها. ولذلك؛ فإن الحِراك الشعبي هو درجة متقدمة عن الانتفاضات والهبات الشعبية، وأقل درجة من الثورات الشعبية (أبو نحل، 2015: 7).

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للحراك الشعبي وهو: "عبارة عن حركة شعبية تقوم بها الجماهير عشوائياً دون أن يكون لها هدف بارز ولا قيادة ولا منظرين يدافعون عن أهدافها".

- **الربيع العربي:** هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال آواخر عام 2010 ومطلع 2011، بدأت الحراكات في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلع بذلك الحراك التونسي، وانتهى في 14 يناير 2011 عندما غادر "زين العابدين بن علي" البلاد إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلع حراك 25 يناير المصري، وفي 11 فبراير 2011 أعلن الرئيس "محمد حسني مبارك" تنحيه عن السلطة، ثم سُجن وحُوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الحراك. وإثر نجاح الحراكين التونسي والمصري بإسقاط النظامين؛ بدأت الاحتجاجات السلميَّة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية في بلدانهم (وادي، 2014).

ومنه يمكن استنباط التعريف الإجرائي للربيع العربي وهو: "هي هبات شعبية قامت في الدول العربية منذ نهاية عام 2010 احتجاجاً على الأوضاع الداخلية في بلدانهم من أجل التغير والإصلاح والتنمية".

- **النظام الإقليمي العربي:** هو مفهوم يشير إلى منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج العربي، والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والتاريخية والاجتماعية. ونشأة النظام الإقليمي العربي تزامنت مع إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، حتى اعتقد البعض أن النظام الإقليمي العربي هو جامعة الدول العربية ذاتها. وقد حَظِيَ النظام الإقليمي العربي بموقع جغرافي بالغ الأهمية، مع تحكمه في كثير من الممرات المائية الهامة، لتأمين التجارة الدولية، ولا يفوتنا وجود دولة (إسرائيل) في قلب النظام الإقليمي العربي، مما جعل هذا الإقليم مدار اهتمام وتنافس إقليمي ودولي للدول الغربية مما سمح لوحدات النظام العربي بقدر من حرية الحركة سواء مع علاقاتها الداخلية، أو في طبيعة علاقاتها بالمنظومة الدولية وخاصة العظمى منها (جرجس، 1997: 22).
- **نظرية الدور والمكانة الدولية:** تقوم هذه النظرية بالأساس على مفهوم التفاعل بين الدول في النظام، هذا التفاعل بتبادل بين الدول بطريقة منظمة تلقى القبول بالقيام بالدور والتفاعل، لذا فإن الدور هو نتاج جهود جمعي ضمن النظام الدولي، كذلك يعتبر مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة لتؤكد تبوؤها مركزاً معيناً أو مكانة في النظام الدولي، من ناحية أخرى إن سلوك الدور وسيلة للدولة تحاول بها مواجهة مطالب الجماعة الإقليمية أو الدولية التي تنتمي إليها، فإذا نجحت الدولة في دورها، تكون لعبت أدوارها بشكل مناسب حسب رؤيتها في سياق النسق الدولي (ملكية، 1964: 896-899).
- **النسق الدولي:** يقصد بالنسق الدولي مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، ويتميز بالترابط بين وحداته، ويتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقاً لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عُليا ووحدات دُنيا (توفيق، 2000: 329).
- **النسق الإقليمي:** يقصد بالنسق الإقليمي مجموعة من الدول الواقعة في منظومة جغرافية محدودة متميزة، وقد يكون هناك تجانس ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي بين هذه الدول، كما هو الحال في حالتي مصر وقطر (منصور، 1997: 76).

عاشراً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات الفلسطينية

1. أبو نحل (2015): "تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية 2011-2015".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي أحدثته المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على مسار العلاقات التركية المصرية، حيث استعرضت الدراسة جذور العلاقات بينهما، وعوامل تطورها، إضافة إلى أنها سلطت الضوء على المحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت في تلك العلاقات، **واستخدمت الدارسة عدة مناهج علمية** وهي المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ونظرية الدور، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستشرافي، **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:** أن مستقبل العلاقات التركية المصرية تحكمه المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وأن هناك دولاً تتنازع للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وأن العلاقات التركية المصرية، هي علاقات تاريخية عرفت بالتأرجح بين التقارب والتوتر، فالتوتر التركي المصري لم يكن حدثاً جديداً، إنما الأحداث تتكرر ولكن الأشخاص تتغير، **وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها:** البعد عن الهيمنة الزائفة، والنظر في المصالح المشتركة والتعاون الإقليمي، ومحاولة خلق نظام إقليمي على نمط الاتحاد الأوروبي.

2. حلس (2013): "أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية– المصرية (2005-2012)".

هدفت الدراسة إلى مناقشة طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية والتي تقلبت بين التحسن والقطعية والفتور وفقا للظروف السياسية الإقليمية ولطبيعة النظام السياسي لكلا البلدين، وتناولت الدراسة في مستهلها إعطاء لمحة عن التطورات التاريخية للعلاقات المصرية الإيرانية منذ ثورة 23 يوليو 1952 وحتى العام 2005، ثم تناولت الدراسة الفترة الذي تولى فيها الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الحكم في إيران، **واستخدمت الدارسة عدة مناهج علمية** وهي المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج السياسة المقارنة ومنهج تحليل النظم، **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:** تعارض حاجات الأمن للوحدات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وتناقض القيم والغايات بين شعوبها أدى إلى بروز علاقات غير مستقرة ذات طبيعة صراعية تنافسية، وهو ما سمي بصراع الحضارات، وإن العلاقات الإيرانية المصرية طيلة العقود الماضية تراوح بين القطيعة السياسية والتحسن الطفيف، ولم تشهد في العقود الأخيرة أي انفراجه حقيقية، **وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها:** بناء علاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك

الذي يخدم الشعبين الإيراني والمصري، ويضمن الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة والتأسيس لعلاقات ثنائية بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي من خلال نشر الثقافة والتنمية بينهما.

3. بسيوني (2012): "تطور العلاقات المصرية– السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (1980-2002)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات المصرية – السعودية، وجذورها التاريخية، ومحدداتها السياسية والإقليمية والدولية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والعسكرية والثقافية والدينية بين البلدين، وتوضيح دورهما ومكانتهما الإقليمية والدولية من خلال تبيان عناصر قوة الدولتين، **واستخدمت الدارسة عدة مناهج علمية** وهي المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، **وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:** أن علاقة البلدين مبنية على المصلحة القومية، وأوضحت أن التوافق السياسي بين البلدين يؤدي إلى تفاعل إيجابي في النظام الإقليمي العربي برمته، كون الدولتين قطبي النظام الإقليمي العربي على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي أو الدولي، **وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها:** ضرورة العمل على إعادة ترتيب البيت العربي (جامعة الدول العربية) بكافة مؤسساتها بدءاً بالميثاق الخاص بالجامعة نظراً لما يشهده النظام الإقليمي العربي من تطورات وحداثة.

ثانياً: الدراسات العربية

4. عبدالله (2012): "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي".

تناولت الدراسة عدة أهداف: منها معرفة أثر التحولات الفجائية في عام 2011 في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة طبيعة تعامل الأخيرة معها، **وتوصل الباحث** إلى أن الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوة وضعف تتفاوت في التأثير، ففي حين تعتبر البحرين خاصرة الدولة الخليجية، وكذلك عمان من بعدها، فإن السعودية تعتبر حالة خليجية خاصة، أما قطر كما أظهرت الدراسة فهي من أكبر نقاط القوة الخليجية وهي الرابح الأكبر من أحداث "الربيع العربي" حتى الآن.

5. إسماعيل (2010): "العلاقات المصرية – الخليجية... معالم على الطريق".

هدفت الدراسة إلى دراسة وبحث في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست فيما بينها من جانب، وبينها وبين مصر من جانب آخر، والسياسات المتبعة لتحقيق التكامل السياسي بين دوله، وآفاق التعاون الخليجي – المصري، من خلال التركيز على أهم ركائز العلاقات الخليجية – المصرية، وما واجهت هذه العلاقات من العديد من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب.

ثالثاً: الدراسات الاجنبية

6. دراسة اولريكسن (Ulrichsen, 2014):

Qatar and the Arab Spring

بعنوان: (قطر والربيع العربي)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي جعلت قطر تسير بمسار مختلف عن عدد كبير من بلدان العالم العربي في الآونة الأخيرة، وكذلك التعرف على دور قطر في الأوقات الحرجة للربيع العربي، وكيف من الممكن أن تستفيد قطر من مساندتها للحراكات الشعبية في بلدان أخرى، وتخلص الدراسة إلى أن قطر مارست دوراً قيادياً في مجال التعاون في عدد من ملفات الربيع العربي في اليمن وليبيا، وكذلك في مجال الحديث عن الداخل القطري فإن قطر من المستبعد أن يحدث بها اضطرابات في المستقبل المنظور، لكنها في موقف حساس خاصة بعد تدخلها في البحرين.

7. دراسة ستاينبرغ (Steinberg 2012)

Qatar and the Arab Spring for Islamists and New Anti-Syrian Policy

بعنوان (قطر والربيع العربي دعم الإسلاميين وسياسة جديدة لمناهضة سوريا)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور القطري في الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بسوريا حيث توصلت الدراسة أن قطر عملت وتعمل جاهدة من أجل تبني دور رائد في العالم العربي، وقامت بالتعديل من سياستها الخارجية في أعقاب الربيع العربي، كما توصلت الدراسة أن سياسة قطر تجاه سوريا قد يؤدي إلى زعزعة استقرار عمل دولة قطر في الموازنة التقليدية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى.

8. دراسة كولمبو (Colombo 2012)

The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression

بعنوان: "دول مجلس التعاون والربيع العربي بين الرعاية والتوعية والقمع".

هدفت الدراسة إلى التعرف على طريقة تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع أحداث الربيع العربي وردود أفعالها على الحراكات العربية وأثر تعامل دول مجلس التعاون الخليجي على منطقة الشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون كالت بمكيالين في تعاملها مع الحراكات العربية واستخدمت ثلاث ثنائيات رئيسية هي الداخل مقابل الخارج والملكيات مقابل الجمهوريات والسنة مقابل الشيعة.

الحادي عشر: التعقيب على الدارسات السابقة

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة**

1. توضيح مشكلة البحث بشكل واضح.
2. توضيح أهمية وأهداف البحث.
3. تحديد المنهج الذي اتبع في البحث.
4. تحديد الفجوة البحثية بشكل جلي.

- **أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة**

- اتفقت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة (تحليل النظم – الوصفي التحليلي – التاريخي).

- **أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة**

- اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في عنوان الدراسة، بحيث أن العنوان "العلاقات المصرية القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2011–2016" جديد ولم يتناوله أحداً من الباحثين في دراسة مفصلة من قبل.
- ما تنفرد به هذه الدراسة الحالية من حيث المشكلة، حيث تفحص أثر المتغيرات الإقليمية والدولية، وتفسر صعود وهبوط العلاقات بين مصر وقطر من منطلق المتغير الإقليمي والدولي على تشكيل العلاقة بينهما.
- كما أن هذه الدراسة تناولت فترة زمنية جديدة لم تتناولها الدراسات السابقة، وهي التغيرات الجديدة التي تمر بها مصر بعد حراك 25 يناير وحراك 30 يونيو.

- فضلا عن أنَّ الدراسة تطرح سيناريوهات تتوقع فيها مآل هذه العلاقة من خلال الفصل السادس في الدراسة الذي يتحدث عن مستقبل العلاقات المصرية القطرية.

الثاني عشر: الفجوة البحثية

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
توصلت معظم الدراسات السابقة إلى أن التحولات الإقليمية كان لها أثر وانعكاسات واضحة على السياسة الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط.	لم تتناول الدراسات السابقة العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية، سواء على مستوى الحراكات الشعبية في اليمن وسوريا وليبيا، وكذلك النفوذ الإيراني التركي على الدور والمكانة في المنطقة العربية، وكذلك التحولات في النظام الدولي، ودور كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، ورسيا الاتحادية، والإتحاد الأوروبي في المنطقة.	سوف تتناول الدراسة الحالية الفترة الزمنية من عام 2011 وحتى 2016، حيث لم تخضع هذه الفترة للدراسة من قبل، بحيث تدرس العلاقة المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية في فترة إعداد الدراسة.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات المصرية – القطرية (1970-2010)

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: تطور العلاقات المصرية – القطرية (1970 – 1981)**
- تمهيد
- أولاً: العلاقات السياسية
- ثانياً: العلاقات الاقتصادية
- ثالثاً: العلاقات العسكرية
- رابعاً: العلاقات الثقافية
- **المبحث الثاني: تطور العلاقات المصرية – القطرية (1981–2010)**
- تمهيد
- أولاً: العلاقات السياسية
- ثانياً: العلاقات الاقتصادية
- ثالثاً: العلاقات العسكرية
- رابعاً: العلاقات الثقافية
- **خلاصة**

الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات المصرية – القطرية (1970–2010)

مقدمة

شهدت العلاقات المصرية – القطرية تقارباً وتباعداً خلال الأربعة عقود التي سبقت الحراك المصري في 25 يناير 2011، حيث اعتبر النظام السابق في مصر التحركات القطرية في المنطقة نوعاً من المزاحمة على النفوذ المصري في عدد من القضايا العربية، لكن رئيس الوزراء القطري "حمد بن جاسم آل ثاني" يعتبر أنّ العلاقات القطرية المصرية في كافة ظروفها لم تكن يوماً سيئة، لكنها كانت تمر بأزمة في مرحلة معينة لأسباب محددة، مثلما حصل تجاه قطاع غزة والحصار المفروض عليه وبعض الرؤى السياسية تجاه بعض القضايا العربية.

وعليه؛ سيناقش هذا الفصل بالاستعراض والتحليل طبيعة العلاقات المصرية – القطرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1970–2010، وذلك من خلال مبحثين، هما:

- **المبحث الأول:** تطور العلاقات المصرية – القطرية (1970–1981).
- **المبحث الثاني:** تطور العلاقات المصرية – القطرية (1981 –2010).

المبحث الأول: تطور العلاقات المصرية – القطرية (1970–1981)

تمهيد

مع مجيء عقد السبعينيات، تغيرت إلى حد كبير معطيات القوة المصرية مقارنة بغيرها من الدول العربية، مما قاد بدوره إلى انعكاسات سلبية على طبيعة الأداء المصري، وتبلورت استراتيجية جديدة قوامها توجه السياسة المصرية في علاقاتها العربية إلى التخفيف من التزاماتها القومية، وارتبط بهذا التوجه الجديد بقدر متزايد من الانكفاء على الذات، وإعطاء الأولوية لتعضيد العلاقات الثنائية بين مصر وعدد مُعَين من البلدان العربية وخاصة الخليجية، وفي الوقت نفسه، تم توجيه السياسة الخارجية المصرية ناحية الغرب من جهة، والابتعاد التدريجي عن الارتباط مع بلدان الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، وهي توجهات بدأت في الظهور تدريجياً قبل حرب أكتوبر عام 1973، ثم تحولت لتصبح مكوناً رئيسياً في السياسة المصرية إزاء البيئة العربية.

وتميزت سياسة مصر في السبعينيات بعدة مراحل؛ مرحلة سياسة الحشد العربي واستمرت حتى عام 1973، وتعد بمثابة امتداد للمرحلة الأخيرة لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، وتحدد هدفها في تعبئة موارد النظام العربي والموارد المصرية لخوض حرب محدودة ضد (إسرائيل)، ومرحلة الانسحاب المصري من القضايا العربية، وبروز الخلافات العميقة مع سوريا، واستمرت حتى نوفمبر 1977، وترافق معها داخلياً تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو التعددية الحزبية المقيدة، ومرحلة التردي والمقاطعة العربية لمصر (1977–1981)، ويبدو أن أهم ما في هذه المرحلة هو الإصرار على نهج التسوية السياسية دون أي غطاء عربي، والمراهنة الكاملة على الدور الأمريكي في التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة (أبوطالب، 1998: 59–60).

ويمكن استعراض تطور العلاقات المصرية – القطرية من خلال دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: العلاقات السياسية

بدأت العلاقات السياسية بين مصر وقطر بعد استقلال دولة قطر عن بريطانيا في 3 سبتمبر 1971*، وقيامها ببناء علاقات ثنائية مع مصر، والتقاء الطرفين تحت مظلة الجامعة العربية بعد طلبها الانضمام إلى جامعة الدول العربية؛ وذلك بتاريخ 17 سبتمبر 1971، ثم قيام مجلس التعاون

*** أعلن ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد في 3 سبتمبر 1971 استقلال دولة قطر في خطاب عبر التلفاز منهياً بذلك اتفاقية الحماية التي كانت وقعت في بريطانيا عام 1916، واستبدلتها باتفاق صداقة، وفي 22 فبراير 1972 تسلم الشيخ خليفة بن حمد مقاليد الحكم بوصفه أميراً لدولة قطر، بعد تنفيذه انقلاباً ابيض على ابن عمه الشيخ أحمد بن علي، وأعلن عن حزمة إصلاحات سياسية واقتصادية، وقلص الامتيازات التي تتمتع بها العائلة الحاكمة في قطر (شراب، 2014: 26).**

الخليجي في 25 مايو 1981، وظهور أشكال أخري من العلاقات السياسية بين الجانبين، والتي تطورت متأثرة بالعديد من المتغيرات العربية والإقليمية (آل ثاني، 1992: 222)، وهي كالآتي:

- **حرب أكتوبر 1973:**

عندما اقترب موعد حرب أكتوبر، وتحدد تاريخها في شهر أغسطس 1973 – بالتنسيق مع سوريا– بدأ الرئيس السادات* جولة عربية في نفس الشهر، زار خلالها كلاً من المملكة العربية السعودية وقطر وسوريا (المجدوب، 1999: 105).

وبتاريخ 6 أكتوبر 1973؛ قام كل من الجيشين المصري والسوري بشن هجوم مفاجئ على القوات (الاسرائيلية) الموجودة في سيناء وهضبة الجولان، اللتان احتلتهما (إسرائيل) في حرب عام 1967، وقد شاركت في الهجوم معظم الدول العربية (المجدوب، 1999: 201).

ولقد جاءت حرب أكتوبر 1973 لتمثل فرصة مبكرة لترجمة دولة قطر لانتمائها العربي في شكل عملي، حيث أصدر أمير دولة قطر قراراً بإصدار المرسومين رقم (19) ورقم (20) لعام 1973 واللذين نصَّا على إيقاف تصدير البترول القطري إلى كلٍّ من الولايات المتحدة وهولندا، وذلك لمواقفها العدائية للأمة العربية بوقوفها إلى جانب (إسرائيل) في هذه الحرب، ولقد عَبَّر أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني عن هذا الموقف في تصريحه لمجلة "ديرشبيجل الألمانية" بتاريخ 19 نوفمبر 1974، حيث قال: "إنَّ دولة قطر اتخذت إجراءات قطع البترول عن هاتين الدولتين (الولايات المتحدة وهولندا) حينما اختارت هاتان الدولتان أن تقفا موقفاً مضاداً للأماني والحقوق العربية والشعور العربي، وأيدتا العدوان (الإسرائيلي) بصورة مفضوحة، وكان من واجبنا أن نشعرهما بأننا لا نعتبر الذين يقفون موقف العداوة منا أصدقاء" (آل ثاني، 1992: 222–223).

وقامت دولة قطر، خلال حرب أكتوبر 1973 بتقديم دعم مالي يبلغ 70 مليون جنيه (السيد الحديدي، 2014)، كما خفضت قطر من ميزانيتها للمساهمة في المجهود الحربي، واستمرت مساندتها لمصر وسوريا حتى بدأ التفكير في وقف إطلاق النار بعد واحد وعشرين يوماً من القتال (الدسوقي، 2013).

*** تولي الرئيس محمد أنور السادات رئاسة جمهورية مصر العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970، ليكون ثالث رئيس لمصر بعد ثورة يوليو 1952؛ في الفترة ما بين 28 سبتمبر1970 وحتى 6 أكتوبر 1981، حيث تم اغتياله، وخلفه في الحكم الرئيس محمد حسنى مبارك (سالم، 2011).**

- **معاهدة السلام المصرية – (الإسرائيلية)**

انطلقت إشارة بدئها في 9 نوفمبر 1977* في مجلس الشعب المصري، حين وقف الرئيس السادات ليعلن أنه مستعد لأن يسافر إلى آخر هذا العالم إذا كان في هذا ما يحمى جندي أو ضابط... إن (إسرائيل) ستدهش حينما تسمعه يقول أنه مستعد للذهاب "إلى بيتهم... إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". هكذا بدأت الأحداث تتتابع بسرعة إلى أن حمل السفير الأمريكي في القاهرة نص الدعوة الموجهة للرئيس السادات لزيارة القدس**... لتبدأ رحلة القرن العشرين (المجدوب، 1992: 97).

أثارت هذه الزيارة والمبادرة ضجة وذهول غير مسبوق لدى أوساط الشعب المصري والدول العربية، على المستويين الشعبي والرسمي، وفي هذا الصدد يقول محمد حسنين هيكل: "أتصور أي شيء إلا الذهاب إلى القدس، والتي على أثرها أصبحت مصر في حالة من القطيعة الكاملة مع الدول العربية" (هيكل، 2000: 33).

وتعرضت السياسة القطرية للاختبار أسوة بما تعرضت له كافة الأقطار العربية الأخرى، نتيجة الخلاف المصري – العربي حول سبل تسوية الصراع العربي – (الإسرائيلي)، في أعقاب زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في 19 نوفمبر 1977، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد*** في 17 سبتمبر 1978، ومعاهدة السلام في 26 مارس 1979. ولقد نجحت السياسة القطرية في اتباع خط متوازن تجاه هذه القضية التي مثلت أهم المعضلات التي واجهت التضامن العربي في ذلك الوقت، حيث جمعت في هذا الخط بين مقتضيات تحقيق كل من الحل العادل للصراع العربي – (الإسرائيلي)، والتضامن العربي والحفاظ على دور مصر العربي (آل ثاني، 1992: 225).

على أية حال، صدر بيان عن مجلس الوزراء القطري حول اتفاقية كامب ديفيد في 20 سبتمبر 1978، أعلن فيه موقفه وكان على النحو التالي: "والتزاماً من دولة قطر بما استقرَّ عليه الإجماع العربي وقرارات مؤتمرات القمة العربية، وبخاصة مؤتمري الجزائر والرباط. يعلن مجلس الوزراء أن حكومة قطر ترى أن النتائج التي تضمنتها وثيقتا مؤتمر كامب ديفيد لا تشكل أساساً

- * 9 نوفمبر 1977: الرئيس المصري محمد أنور السادات يعلن استعداده لمحادثات سلام مع إسرائيل. ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن يوافق.
- ** 19–21 نوفمبر 1977: الرئيس السادات فاجئ العالم بزيارته لإسرائيل والصلاة في المسجد الأقصى وإلقاء خطاب في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي.
- *** 17 سبتمبر 1978: توقيع اتفاقية "إطار للسلام في الشرق الأوسط" بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين، وبحضور الرئيس الأمريكي جيمى كارتر، في كامب ديفيد بالولايات المتحدة (شاكر، 2001).

صالحاً للتمهيد السليم للتسوية السلمية العادلة الشاملة المنشودة، وأن مجلس الوزراء ليهيب بجميع الدول العربية الشقيقة أن تقدر كل منها حق تقدير المسؤولية التاريخية التي نواجهها معاً في هذه الظروف البالغة الدقة، وأهم ما تفرضه هذه المسؤولية هو تغليب الحكمة بالعمل المخلص على التغلب على الصعوبات، وأيّاً كانت الخلافات لتحقيق وحدة صفنا التي لابد منها لبلوغ النصر المبين النهائي الذي نرجوه لأمتنا الخالدة" (الوثائق الفلسطينية العربية، 1978: 436 – 437).

وقد كان تعليق السادات بجملته الشهيرة قائلاً: "هو كل واحد عنده كشك على الخليج هيعمل دولة"، وكان ذلك رداً على اعتراض قطر، على توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد، مع (إسرائيل) (حسن، 2015).

وفي أعقاب توقيع معاهدة السلام بين مصر و(إسرائيل) في 26 مارس 1979، اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد في اليوم التالي من توقيع معاهدة السلام مع (إسرائيل)، واتخذوا قراراً بسحب السفراء العرب من مصر فوراً، والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال شهر، كما قرروا تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، مع نقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس (رياض، 1987: 87).

ويوضح الجدول التالي طبيعة الاتصالات الثنائية بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر خلال الفترة 1970–1981، حيث تم إجراء 47 اتصال ثنائي بين البلدين. ولكن نلاحظ أنَّه في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي لم يتم إجراء أي تواصل بين البلدين، ويمكن إرجاء ذلك إلى المقاطعة العربية لجمهورية مصر العربية بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل) في عام 1978، وكذلك توقيع معاهدة السلام مع (إسرائيل) في عام 1979، في المقابل شهدت الأعوام السابقة لعام 1977 اتصالات ثنائية متواصلة وهذا يدلل على مدى العلاقات المصرية – القطرية في بداية السبعينيات.

السنوات	لقاء رئاسي	مبعوث خاص	برقية واتصال	لقاء رئيس الوزراء	لقاء وزاري
1971		2	1	1	2
1972				1	
1973	1	3	4	1	
1974	1	2	1		
1975		5	4		4
1976	2	2	2		1
1977		1	2		1

1978			3		
1979					
1980					
1981					
المجموع	**4**	**15**	**17**	**3**	**8**

الجدول رقم (01): يوضح الاتصالات الثنائية المصرية مع قطر خلال فترة 1970-1981

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى (أبوطالب، 1998: 84-100).

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

في أعقاب انضمام قطر لعضوية الجامعة العربية في 17 سبتمبر 1971 شاركت في أنشطتها، حيث شارك مندوبو قطر في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقامت بالإسهام في مؤسسات وصناديق التمويل والتنمية العربية والمخصصة لدعم مشروعات الإعمال والاستثمار على مستوى الوطن العربي، كما ساهمت دولة قطر في جميع المنظمات المرتبطة بالجامعة العربية والمنبثقة منها، وتبلغ حصة قطر في موازنة الجامعة العربية (3.92%) (آل ثاني، 1992: 222).

ويمكن إجمال مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين البلدين، في النقاط التالية (أبوطالب، 1998: 174-213):

- بلغ إجمالي التبادل التجاري المصري مع قطر (صادرات وواردات) (8.225.000) جنيه مصري خلال الفترة 1971-1981.
- بلغ إجمالي الطلاب الوافدين من قطر المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا في مصر 2698 طالب في مرحلة الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا خلال الفترة 1971-1981.
- فيما يخص بمبالغ الدعم والهبات التي حصلت عليها مصر من قطر في الفترة من 1975 إلى 1977 فقد وصلت إلى 53.4 مليون جنية مصري.
- بلغ تقدير عدد العاملين المصريين في قطر(2850) عامل في عام 1975، (5750) عامل وفي عام 1980.

وقد قامت دولة قطر بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع جمهورية مصر العربية خلال الفترة ما بين 1970-1981، وهي كالآتي (آل ثاني، 1992: 126-133):

- إتفاق بشأن تنظيم توظيف العمال المصريين بقطر 1974.
- إتفاقية ضمان قرض إعادة فتح قناة السويس في عام 1975.
- إتفاقية قرض للحكومة المصرية في عام 1975.
- إتفاقية الصحة وصناعة الأدوية في عام 1975.

- إتفاق تعاون صحي 1976.

ثالثاً: العلاقات العسكرية

كانت أبرز التوصيات العربية التي مزجت بين الصناعة الحربية المصرية والأموال العربية بصورة صريحة وواضحة، تلك التي دعا إليها مؤتمر التنمية الصناعية الثاني للدول العربية الذي عقد في 17 نوفمبر 1971 في الكويت، ونصت على إنشاء هيئة عربية للتصنيع الحربي تدعمها رؤوس أموال عربية، وتعتمد على البنية التحتية للقاعدة الصناعية المصرية الأصلية التي سبق أن أوجدتها المصانع الحربية المصرية في مطلع الخمسينيات.

وفي هذا التوجه المصري والاستجابة الخليجية تم تأسيس "الهيئة العربية للتصنيع" في منتصف عام 1975 بين كل من السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية، وهي الدول التي قدمت رأس المال عبر أنصبة متساوية بلغت 260 مليون دولار لكل طرف، في حين قدمت مصر البنية الأساسية للمشروع، إضافة إلى الأيدي العاملة من خلال أربعة مصانع حربية قائمة ومملوكة للحكومة المصرية وعدد آخر من الشركات (أبوطالب، 1998: 118).

تحددت أهداف تأسيس الهيئة العربية للتصنيع في تطوير القدرات العربية على إنتاج الأسلحة بصورة مستقلة عن إرادة القوى العظمى، ومن الناحية العملية سد حاجات المساهمين العرب من المعدات العسكرية بأسعار أقل من أسعار استيرادها، وتصدير الفائض المتوقع إلى البلدان العربية والإسلامية الأخرى، وتحول مصر إلى منتج ومصدر رئيسي للأسلحة، فضلاً عن تمكين الجيوش العربية من القتال فترة أطول، وتحقيق التعاون والتنسيق العربي البيني، وتجنب الازدواجية والتكرار في القدرات العسكرية.

لم تدم هذه التجربة طويلاً، فبعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر عام 1977، نشأت خلافات وتوترات سياسية داخل الهيئة، وفي سياق إجراءات المقاطعة العربية، "قررت الدول العربية الثلاث المُساهمة أن تتوقف عن تمويل أنشطة الهيئة، وإنهاء وجودها من الناحية القانونية منذ أول يوليو 1979، مع إيقاف العمل بالموازنات الاستثمارية للشركات التي تساهم فيها الهيئة، وقد رفضت مصر قرار إلغاء الهيئة واحتفظت باسمها وقانونها وهيكلها التنظيمي، كما استمرت الهيئة في إنتاج السلاح باعتبارها هيئة مصرية وليست عربية (أبوطالب، 1998: 119-120).

رابعاً: العلاقات الثقافية

اقتصرت العلاقات الثقافية بين البلدين على المشاركة في الندوات الثقافية وحضور معارض الكتاب في كلا البلدين، حيث أقامت مصر معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي بدأ عام 1969 ويتوالى عقده بصفة دورية، والذي يعد واحداً من أبرز المناسبات المصرية الخاصة بنشر وتوزيع الكتاب المصري والعربي والأجنبي، حيث شاركت دولة قطر في المعرض الدولي العاشر للكتاب لسنة 1978 الذي عقد في القاهرة، والجدير بالذكر أنه في عام 1980 و1981 امتنعت الدول العربية والناشرون العرب من المشاركة في معرضي الكتاب وذلك ولوجود جناح (إسرائيلي) في المعرض، وفي المقابل شاركت مصر في معارض الكتاب التي أقيمت في قطر وذلك في عامي 1977 و1980.

وبالنسبة إلى الندوات الثقافية التي عقدت في مصر ودعيت إليها دول عربية مختلفة، فقد اقتصرت على حلقتين دراسيتين عقدتا على هامش أعمال معرضي القاهرة الدولي للكتاب عامي 1978 و1979، حيث شاركت فيهما دولة قطر (أبوطالب، 1998: 149).

المبحث الثاني: تطور العلاقات المصرية – القطرية (1981 – 2010)

تمهيد

بعد اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981، استلم الرئيس حسنى مبارك "نائب السادات" الحكم في مصر* بعد إجراء استفتاء شعبي على اختياره لرئاسة الجمهورية خلفاً للسادات وقد استكمل الرئيس مبارك عملية السلام مع (إسرائيل) التي بدأها السادات في مفاوضات كامب ديفيد، وبالتالي فقد كانت سياسة مبارك امتداداً لسياسة السادات.

ويمكن استعراض تطور العلاقات المصرية – القطرية من خلال دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: العلاقات السياسية

في 25 مايو 1981 نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كمنظمة سياسية اقتصادية إقليمية بطبيعة المبادئ والأهداف التي أخذ بها نظامه الأساسي والغرض الذي أنشئ من أجله، والذي جعل من هذه المنظمة أداة للتعاون بين الدول الأعضاء فيها، وأداة لدعم الروابط التاريخية المختلفة التي تربط بين هذه الدول بعضها بالآخر (آل ثاني، 1992: 20).

واتساقاً مع توجيهات السياسة القطرية التي أفضت إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الطبيعي أن تؤيد هذه السياسة كل تجمع عربي يقوم في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، ولذلك بادرت دولة قطر إلى الترحيب بقيام مجلس التعاون العربي الذي أُعلن تأسيسه في بغداد في 16 فبراير 1989، والذي يضم كلاً من (مصر والأردن والعراق واليمن)، كذلك رحبت دولة قطر بإعلان الاتحاد المغاربي الذي أُعلن عن قيامه في مدينة مراكش المغربية في 17 فبراير 1989، والذي يضم كلاً من (المغرب وليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا)، وينبع التأييد القطري لقيام هذين الاتحادين باعتبار أنهما يمثلان في حينه خطوتين هامتين على طريق التعاون العربي المشترك، ورافدين قوميين في تيار جمع كلمة الأمة العربية وصيانة حقوقها، وأعربت دولة قطر عن تمنياتها بأن يكلل النجاح هذين التجمعين فيما يستهدفانه في تحقيق مصلحة دولهما خاصة والأمة العربية والإسلامية عامة (الفقيه، 2014).

---

* بعد اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981، استلم الدكتور صوفي حسن أبوطالب "رئيس مجلس الشعب المصري" رئاسة الجمهورية لمدة 8 أيام فقط من عصر الثلاثاء الموافق 6 أكتوبر 1981 وحتى صباح الأربعاء الموافق 14 اكتوبر 1981، ثم استلم الرئيس محمد حسنى مبارك "نائب السادات" الحكم في مصر بعد إجراء استفتاء شعبي على اختيار مبارك لرئاسة الجمهورية خلفا للسادات الذي سجل التاريخ المصري أنه فاز فيه بنسبة 98.46% (مجدي، 2012).

أما العلاقة بين مصر وقطر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كانت علاقة قوية لا تختلف عن علاقة مصر بسائر دول الخليج، وارتبط الشيخ خليفة آل ثاني أمير قطر الأسبق، وحسنى مبارك الرئيس المصري الأسبق بعلاقة صداقة، ودشن الشيخ خليفة في مصر عدة مشاريع اقتصادية وإسكانية حملت اسمه (شراب، 2014: 65).

وشهدت قطر في منتصف تسعينيات القرن العشرين، تغيراً في أوضاعها السياسية، فقد اتجهت قطر إلى التخلص من الماضي، والبدء بسياسة جديدة، فقد آمن الشيخ حمد بن خليفة بأن قطر بحاجة لتغيير موقعها بشكل اساسي لتصبح بلداً قيادياً معتدلاً بدعم دولي، ولهذا كان للشيخ حمد أفكاراً مختلفة بعمق عن تلك التي لوالده بالنسبة لمستقبل قطر منذ تعيينه ولياً للعهد ووزيراً للدفاع في عام 1977 (روبرتس، 2012).

وبعدما أطاح حمد بن خليفة بأبيه أثر انقلاب عام 1995، عمل على سلخ قطر عن التبعية للسعودية، وذلك بتوثيق تبعيته مع الولايات المتحدة، هذا الأمر لقى غضباً ورفضاً سعودياً التي استمرت في استقبال الأمير السابق الشيخ خليفة بمراسيم رسمية، في إشارة إلى عدم اعترافها بالحكم الجديد. وقد حاولت الرياض بمساعدة القاهرة إعادة الأب إلى العرض في انقلاب مضاد عام 1996، كشف خيوطه من قبل فرنسا والتي أبلغت قطر بذلك (شراب، 2014: 30-60).

وأدى التحقيق في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي نفذها أفراد من الجيش والشرطة، بالتعاون مع أفراد من العائلة المالكة إلى إعدام ابن عم الأمير إضافة إلى 18 آخرين (سيف، 2004: 78)، وقام الأمير حمد بن خليفة بتجريد قبيلة الغفران والتي يقدر عددها بـ 5266 نسمة من جنسيتهم القطرية عام 2004، وذلك على إثر اتهام أفراد بالقبيلة بمساعدة ودعم والده بانقلاب مضاد عام 1996 على انقلابه عليه عام 1995، وعلى الرغم من اعتراضات منظمات المجتمع المدني إلا أنه لم يثنه ذلك عن الرجوع بقراره (الجلولي، 2013: 75).

وعلى إثر ذلك تدهورت العلاقات بين القاهرة والدوحة، وقد اتهمت قطر الرئيس الأسبق مبارك بأنه وراء محاولة انقلابية للإطاحة بالشيخ حمد وإعادة والده إلى سُدة الحكم من جديد، وبدأت العلاقات تأخذ منحى سلبياً، خصوصاً بعد أن بدأت قطر تبحث عن دور محوري في المنطقة، إذ حاولت قطر أن تلعب دوراً في قضايا ضمن النفوذ الحيوي المصري مثل: السودان وفلسطين، وبالتأكيد على حساب مصر التي تراجع دورها الإقليمي والدولي رويداً رويدا بسبب سياسة الانكفاء على الذات التي اعتمدها النظام المصري على حساب دوره المحوري بالمنطقة (عبد الكريم، 2009).

وقد استقدم الأمير الجديد واحدة من أقوى المحطات الفضائية في تاريخ المنطقة* والتي فاقت في تأثيرها المحطة الإذاعية "صوت العرب"، وما كانت تبثه من القاهرة الناصرية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي حتى أخذت العلاقات المصرية القطرية منحى متدهوراً، وجرى تراشق إعلامي وصل إلى مستويات متدنية خصوصاً من جانب الإعلام المصري، ورغم ذلك كانت هناك بعض الومضات الإيجابية فقد التقى الرئيس مبارك مع الشيخ حمد في أكثر من قمة عربية أو مناسبة دولية، ولكن العلاقات في مجملها تميزت بالفتور والتراجع. ويذكر أن الرئيس الأسبق مبارك صرح في إحدى الجلسات الرسمية أن أمير قطر أرسل إلى الحكومة المصرية ما يزيد عن سبعمائة مليون دولار لمواجهة كوارث مرافق السكك الحديد المصرية، وذلك لشراء قاطرات جديدة رغم العلاقات غير الودية بين البلدين في ذلك الوقت (الفقي، 2015).

ويرى الباحث: أن انقلاب عام 1995 في قطر لم يكن في تغير الحاكم فقط، بل كان انقلاب بالنهج والفكر السياسي للقيادة القطرية الجديدة التي طوعت قدرتها الإعلامية والمالية لتحقيق سياستها الخارجية، وهذا يدفعنا إلى القول أننا في الدول العربية؛ تعتبر سياسة الحاكم هي سياسة الدولة، على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر سياسة الدولية هي سياسة الحاكم.

وفي مؤتمر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1996 والذي عقد في عمان بالأردن، حاولت قطر أن تستضيف المؤتمر التالي لديها.. ولكن حسم الأمر وتم الاتفاق علي عقد المؤتمر في العام التالي بالقاهرة، وعلى إثرها توجه الوزير القطري حمد بن جاسم إلي قاعة المؤتمرات بمدينة الحسين وعقد مؤتمراً صحفياً، وتحدث فيه عن دور قطر التاريخي وقال: "إذا كانت مصر قد حاربت وانتصرت في حرب أكتوبر المجيدة فنحن شركاء في هذا النصر، فقد قدمنا الأموال ودفعنا للسلاح والعتاد، ولا يجوز أن تدّعي مصر أنها صاحبة الانتصار وتحقيق النصر"، وقال: "عليهم أن يدركوا دورنا أيضاً في نصر أكتوبر، وهو ليس حكراً عليهم" (السيد الحديدي، 2014).

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

أقدمت قطر في أكتوبر عام 1990 على خطوة هامة في مجال إحياء النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، حيث أعلنت على لسان وزير خارجيتها "مبارك على الخاطر" في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين بتاريخ 5 أكتوبر 1990 إلغاء ديونها المستحقة على هذه الدول، وعلى إثر ذلك وفي 8 أكتوبر 1990 صدر بيان من وزارة الخارجية القطرية أعلنت فيه إلغاء الديون المستحقة لها على شقيقاتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية

*** بدأت قناة الجزيرة في عام 1996 بمبلغ 150 مليون دولارا، منحة من أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني. بدأ بث القناة في 1 نوفمبر 1996 (قناة الجزيرة، ويكيبيديا).**

وفوائد تلك الديون، وقد شمل القرار كلاً من مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا وأوغندا والكاميرون ومالي، وبهذا البيان تعتبر دولة قطر من الدول السباقة إلى إلغاء الديون وفوائدها عن الدول النامية، وذلك مساعدة لها على تطوير اقتصادها وإلحاقها بركب التقدم الاقتصادي والاجتماعي (آل ثاني، 1992: 205-251).

وتهتم قطر بمصر باعتبارها دولة محورية في المنطقة العربية والأفريقية، وذلك للأسباب التالية:

1. تعد قناة السويس شرياناً حيوياً للدول الخليجية بما فيها قطر، نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول والغاز عبرها (خليفة، 2012: 84).
2. تستقطب قطر العديد من العمالة المصرية، حيث يبلغ عدد المصريين العاملين في قطر 180.000 عامل، وهو ما يمثل 7.78% من إجمالي عدد السكان في البلاد (نجيب، 2014)، كما أن هناك عدداً كبيراً منهم أطباء ومهندسين وخبراء قانونيين وعاملين في القوات المسلحة والشرطة، وكل هذه العمالة تعمل في القطاعين الحكومي والخاص (أبودنيا، 2012).
3. أثّرت التقلبات في العلاقات السياسية الثنائية بين مصر وقطر على العمالة المصرية في قطر، حيث ظهر ذلك إبان انعقاد المؤتمر الاقتصادي في نوفمبر 1997، نتيجة لمعارضة مصر لانعقاده في هذا التوقيت، وهو ما دفع قطر إلى ممارسة ضغوط على مصر من خلال ترحيل الرعايا المصريين العاملين لديها، الأمر الذي دفع مصر نحو فرض رسوم سفر على القطريين الداخلين إلى مصر، وقد وجد الكثير من المصريين في قطر أنفسهم مهددين بالطرد بسبب الخلافات السياسية بين البلدين.
4. تحتل الاستثمارات القطرية في مصر المرتبة الـ22، والتي بلغت عام 2009 حوالي 147 مليون دولار، وفي 2008 حوالي 184 مليون دولار، شملت 223 مشروعاً في قطاعات الخدمات والإنشاءات والصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.
5. سجل التبادل التجاري بين مصر وقطر عام 2010 حوالي 287 مليون دولار، ومثلت الصادرات المصرية منها حوالي 227.8 مليون دولار ، فيما بلغت الواردات المصرية من قطر حوالي 59.2 مليون دولار (سفارة جمهورية مصر العربية في الدوحة-قطر).
6. أشار الجدول رقم (02) إلى قيمة الصادرات والواردات المصرية من وإلى دولة قطر، حيث تبين أن الميزان التجاري لمصر خلال الفترتين الأولي والثالثة (1990-1995)، (2002-2007) كان موجباً حيث بلغ نحو 3.00، 3.09 مليون دولار على الترتيب، إلا أن الميزان التجاري لمصر خلال الفترتين الثانية والرابعة (1996-2001)، (2008-2013) تحول ليكون في غير صالح مصر مع قطر، حيث بلغ نحو -1.10، -9.19 مليون دولار على الترتيب.

البيان	قيمة الصادرات المصرية إلى دولة قطر	قيمة الواردات المصرية من دولة قطر	الميزان التجاري*
1995-1990	6.78 مليون دولار	3.78 مليون دولار	3.00
2001-1996	5.11 مليون دولار	6.21 مليون دولار	1.10-
2007-2002	11.70 مليون دولار	8.61 مليون دولار	3.09
2013-2008	235.62 مليون دولار	244.81 مليون دولار	9.19 -

الجدول رقم (02): يوضح قيمة الصادرات والواردات المصرية من وإلى دولة قطر خلال الفترة (2013-1990)

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى (رفعت، وآخرون، 2015: 13-15).

7. يرتبط البلدان بعدد من الاتفاقيات والبروتوكولات والمذكرات التي تنظم التعاون الثنائي بينهما في القطاعات المختلفة ومن بينها:

م	اسم الإتفاق	تاريخ النفاذ
.1	إتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة	1990/6/7
.2	إتفاق إعلامي	1990/12/16
.3	إتفاق نقل جوي	1991/3/24
.4	إتفاق ثقافي	1990/10/25
.5	إتفاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمار	1990/8/20
.6	إتفاق تعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي	1991/1/16
.7	إتفاق تعاون في مجال الشباب والرياضة	1993/6/13
.8	إتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات	2006/7/14
.9	مذكرة تفاهم في مجال تنظيم المواصفات والمقاييس	1999/12/2
.10	مذكرة تفاهم في مجال تنظيم العمالة	2004/5/25
.11	بروتوكول للتعاون في مجال تبادل الوثائق والمعلومات مع الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية	2005/3/17

* مفهوم الميزان التجاري: يشير مفهوم الميزان التجاري إلى الفرق بين قيمة صادرات وواردات مصر إلى أو من دولة قطر (رفعت، 2015: 13).

.12	مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة الجريمة	2005/3/17
.13	البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون الثقافي للأعوام 2005-2007	2005/3/17
.14	مذكرة تفاهم في مجال التقييس	2005/3/17
.15	البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام 2005-2008	2005/3/17

الجدول رقم (03): يوضح الاتفاقيات والبروتوكولات والمذكرات التعاون الثنائي بين مصر ودولة قطر

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى (سفارة جمهورية مصر العربية في الدوحة-قطر).

ثالثاً: العلاقات العسكرية

تطورت العلاقات العسكرية المصرية – القطرية بعد الاجتياح العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، حيث أدركت قطر وباقي دول الخليج بأن أمنها بات مهدداً بوجود القوات العراقية في الكويت على نحو يهدد بقية دول الخليج. ومن الطبيعي أن رد الفعل في هذه المنطقة كان حاداً وسريعاً، وعقد في القاهرة مؤتمر القمة العربية في 10 أغسطس 1990، واتخذ قراراً "الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها، وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي".

وبناء على طلب دول الخليج؛ قامت مصر بإرسال 35.000 جندي من قواتها إلى المملكة العربية السعودية، وكذلك 358 دبابة، 330 مدفع ميدان وهاون، 252 صاروخ مضاد للدبابات، 770 مدرعة، وفي 7 سبتمبر 1990 أكدّ الرئيس مبارك أن مصر سوف تدمر، بدون إبطاء، أي صواريخ عراقية تنصب في السودان (الخترس، وآخرون 1995: 420-481).

وفي 29 يناير 1991، تمكنت وحدات من القوات العراقية من السيطرة على مدينة الخفجي* السعودية، ولكن قوات الحرس الوطني السعودي بالإضافة إلى القوات القطرية** التي قامت بتوفير الدعم الناري لقوات الحرس الوطني السعودي خلال قتالها في شوارع مدينة الخفجي ضد القوات العراقية حتى تمكنتا من السيطرة على المدنية، كما سمحت قطر لقوات التحالف الكندية باستخدام قاعدة جوية داخل البلاد (حرب الخليج الثانية، ويكيبيديا).

*** مدينة الخفجي مدينة سعودية ذات أهمية استراتيجية كونها معبرا لحقول النفط الشرقية للسعودية ولم تكن الخفجي محمية بقوة كبيرة من القوات السعودية الأمر الذي استغلته القيادة العسكرية العراقية (الخترس، وآخرون 1995: 427).**

**** يقدر عدد القوات القطرية المشارك في العمليات العسكرية فيما يُسمى حرب تحرير الكويت 2600 جندي (الخترس، وآخرون 1995: 427).**

لم تسلم مصر من آثار العدوان العراقي على الكويت وتأثرت أوضاعها الاقتصادية بصورة سلبية، فمثلا "عاد عدد كبيير من العمال المصريين الذين يعملون في الكويت والعراق بسبب الاجتياح العراقي للكويت، وأفادت المصادر المصرية أن نحو 350 ألف عامل عادوا إلى مصر حتى منتصف شهر ديسمبر 1990.

وعليه قررت دول الخليج إسقاط ما يعادل 7 مليارات دولار من الديون التي أقرضتها لمصر، وبذلك فإن هذا المبلغ يمثل دعماً كبيراً من الدول الخليجية للحكومة المصرية لمواجهة الالتزامات التي ترتبت على تبعات الاجتياح العراقي للكويت (الخترس، وآخرون 1995: 249-250).

وفي حرب الخليج الثالثة عام 2003 (الاحتلال الأمريكي للعراق) اتسم الموقف العربي بالانقسام، إذ على الرغم مما خرج به بيان مجلس الوزراء المنعقد في مارس 2003 في شرم الشيخ بمصر، من الاتفاق على عدم تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في عدوانها على العراق، وعدم المشاركة في ذلك، إلا إن المواقف الفعلية كانت على عكس من ذلك تماماً، حيث سمحت مصر للبوارج الحربية الأمريكية وغيرها عبور قناة السويس مقابل حصولها على ملياري دولار سنوياً كمساعدات من واشنطن، أما قطر فقد ساهمت بالحرب من خلال نقل المركز الرئيسي للقيادة الأمريكية للقاعدة الجديدة في قطر (العديد) التي كلف بنائها مليار دولار، مما يبين ضخامتها التي تستوعب حتى 10.000 جندي بمعداتهم من الآليات الكبيرة والطائرات العملاقة.

فقطر لم تضع أي قيود على العمليات التي تنفذها الولايات المتحدة انطلاقاً من أراضيها، وقد برر هذا الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي القطرية بتبريرات غير مقبولة على أساس أن هذه القوات جاءت لحماية قطر من التهديد الإيراني، وأن إيران لن تزعج قطر ما دام الأمريكيون موجودين على أراضيها، بينما الكل يعلم بعدم وجود تهديد إيراني على قطر (فجالي، 2008: 441-443).

تأسيساً على ما سبق يمكن القول: إنَّ حرب الخليج الثالثة وزيادة الوجود الأمريكي العسكري المكثف في قطر بعد احتلال العراق، لعب دوراً في تعاظم السياسة الخارجية القطرية، فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تعقيد المشهد الإقليمي، ما أعطى فرصة سانحة للقيادة السياسية القطرية للبروز على المسرح الإقليمي بفعل القوة الامريكية وتحالفاتها معها، من خلال التحرك الدبلوماسي النشط لتسوية العديد من النزاعات المتفجرة بالطرق السلمية.

رابعاً: العلاقات الثقافية

شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين خلال الفترة (1981-2010) العديد من الأنشطة والفعاليات الثقافية التي من شأنها ترسيخ وتدعيم الوعي الثقافي والهوية العربية بين مواطني البلدين

ومن هذه الفعاليات تنظيم وزارة الثقافة المصرية في قطر الأسابيع الثقافية المشتركة، ومنها الأسبوع الثقافي الذي أُجري في 22 أبريل 2010 حيث خصص للثقافة المصرية بالعاصمة القطرية، احتفالاً باختيار الدوحة عاصمة للثقافة العربية، وسط تأكيد وقناعة الجانبين علي دور وتأثير الثقافة في إزالة أي توترات سياسية (العلاقات القطرية المصرية– المعرفة).

وينظم الملحق الثقافي المصري بالدوحة عدة أنشطة والتي تستهدف الجالية المصرية، والتي هدفها التعريف بمعالم وحضارة مصر من خلال عقد العروض الفنية وإقامة الاحتفالات، حيث ينظم المحلق الثقافي حفل إفطار سنوي لرابطة المصريين بمدينة مسيعيد في شهر رمضان من كل عام، وكذلك ينظم احتفال العيد الوطني لجمهورية مصر العربية، ويقوم بتوفير فرص عمل جديدة لمدرسي المدارس المصرية بالدوحة (المكتب الثقافي المصري بالدوحة، 2014).

وفى هذا الإطار يتم سنوياً تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية المصرية بدولة قطر سواء على صعيد الفرق الفنية، أو المشاركة في معارض للكتب، فضلاً عن تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين في المجال الثقافي (العلاقات القطرية المصرية– المعرفة).

ومن مهام المكتب الثقافي المصري بالدوحة (الجالية المصرية في دولة قطر – ويكيبيديا):

- متابعة تنفيذ الاتفاقية الثنائية الموقعة بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر والعمل على توثيق العلاقات الثقافية بين البلدين من خلالها.
- تعزيز العلاقات الثقافية والأكاديمية بين الجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية في مصر ومثيلاتها في دولة قطر.
- توثيق أواصر التعاون في ما بين المؤسسات التعليمية والثقافية والجهات الرسمية والجامعات والمعاهد والمراكز والمؤسسات العلمية في دولة قطر وجمهورية مصر العربية.
- تنسيق التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين البلدين عن طريق تنظيم تبادل الزيارات واللقاءات بين المسئولين في كلا البلدين.
- متابعة الأنشطة الثقافية والعلمية في دولة قطر.
- تبادل المطبوعات والمحفوظات والوثائق والإصدارات العلمية والفنية والتعليمية والثقافية والمكتبات الوطنية في ما بين البلدين.
- الإشراف على سير العملية التعليمية بالمدارس المصرية الخاصة بدولة قطر.

المدارس المصرية الخاصة بدولة قطر:

- المدرسة المصرية للغات بدولة قطر.
- مدرسة القاهرة الخاصة بدولة قطر.

المجالس والروابط المصرية العاملة بدولة قطر:

- مجلس إدارة الجالية المصرية في قطر.
- شباب الجالية المصرية في دولة قطر.
- نادي المصريين في قطر.
- رابطة السيدات المصريات بدولة قطر.
- رابطة المصريين في مسيعيد، دخان، الدوحة.

ومن أهم المحددات الثقافية بين مصر وقطر (سفارة جمهورية مصر العربية في الدوحة–قطر):

1. **اللغة العربية:** تؤدى اللغة العربية إلى كمٍ هائلٍ من التفاعلات بين مصر وقطر، سواء على المستوى الرسمي أو المستوى غير الرسمي، كما أن جزءاً كبيراً من العمالة المصرية في قطر يدين بالفضل للغة المشتركة التي تسهل انتقال العمالة، فوجود اللغة الواحدة يعطى مجالاً لكمٍ هائلٍ من التفاعلات الثقافية المشتركة، إذ يقيم في قطر مئات الآلاف من المصريين، كما أن العديد من القطريين يقيمون في مصر أو يترددون إليها، وقد عقدت مذكرة تفاهم في مجال تنظيم العمالة المصرية في قطر في 25 مايو 2004.

2. **الهوية العربية والإسلامية:** تلعب الهوية العربية والإسلامية دورٌ مهمٌ في تقوية العلاقات مع قطر، حيث يعتبر الدين الإسلامي هو الدين الرسمي في الدولتين، حيث يشكل بعدًا فعالًا من حيث خلقه لفضاء تأثير يسهل انتقال الأفكار والمنتجات الثقافية.

3. **التعليم:** يلعب التعليم دوراً هاماً في العلاقات المصرية – القطرية، ومنها على سبيل المثال؛ توقيع وزيرا التربية والتعليم في كلٍّ من مصر وقطر في 17 مارس 2005 للبرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام 2005–2008، وكذلك توقيع بروتوكول للتعاون في مجال تبادل الوثائق والمعلومات مع الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية في 17 مارس 2005، وعقد إتفاق تعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي في 16 يناير 1991، ومن دلائل تلك العلاقات حركة الابتعاث للتعلم الجامعي في مصر.

4. **الرياضة:** وتم عقد إتفاق تعاون في مجال الشباب والرياضة في 16يونيو 1993.

5. **المضامين الحضارية في الثقافة المصرية:** تحمل الثقافة المصرية مضامين حضارية وفنية مختلفة قد ساعدت على أن تصل هذه الرسائل الثقافية المصرية إلى المواطن القطري، وقد عقدت العديد من الإتفاقيات الثقافية بين مصر وقطر ونذكر منها، إتفاقية التعاون الثقافي بين حكومتي جمهورية مصر العربية (وزارة الثقافة) ودولة قطر (المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث)، ويتم

بموجبها تبادل الزيارات في مجال المكتبات وتبادل الوفود والفرق الفنية والمسرحية وعقد الأسابيع الثقافية وإقامة علاقات ثقافية بين المؤسسات الثقافية المتناظرة.

6. **الإعلام:** ترتبط مصر وقطر في بروتوكول تعاون إعلامي وقع في 2 يناير 1990، حيث يتم بموجب هذا الإتفاق تبادل الأنباء والمواد الإعلامية، والتعاون بين مؤسسات الإذاعة والتلفزيون، وفي مجال الصحافة والمطبوعات والنشر، وفي تبادل الزيارات بين الصحفيين ورجال الإعلام بين البلدين، بيد أن هذا التعاون والارتباط بدأ تدريجياً بالتراجع في عامي 2009 و2010، حيث اتهمت قناة الجزيرة الفضائية مصر بالتشويش علي إرسالها عبر القمر الصناعي نايل سات 101 مما أدي إلي قطع الإرسال أكثر من مرة أثناء بث القناة المباشر لأحداث قمة الدوحة في 30 مارس 2009، وكذلك أقامت شبكة الجزيرة الفضائية برفع دعاوى قضائية ضد صحيفة الأهرام المصرية على إثر قيام الأخيرة بنشر مقالاً في 9 يونيو 2010 بعنوان "جزيرة التحرش" تضمن سباً وقذفاً بحق الجزيرة والقائمين على إدارتها.

خلاصة

في سياق هذا الفصل تم استعراض مسار العلاقات المصرية القطرية خلال الفترة (1971-2010)، وتم التوصل إلى ما يلي:

- وقوف دولة قطر بجانب مصر في حرب 1973، وذلك من خلال إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة وتقديم دعم مالي لمصر بـ 70 مليون جنية.
- جرى تبادل لزيارات بين رؤساء الدولتين، وتم عقد اتفاقيات اقتصادية بين البلدين.
- لقد أحدث توقيع مصر اتفاقية السلام مع (إسرائيل) قطيعة كاملة بين العلاقات المصرية والقطرية.
- إن انقلاب عام 1995 عمل على سلخ قطر عن التبعية للسعودية، وذلك بتوثيق تبعيته للولايات المتحدة الأمريكية.
- في حرب الخليج الثانية استجابت مصر لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.
- شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين بعض الأنشطة والفعاليات الثقافية التي من شأنها ترسيخ وتدعيم الوعي الثقافي والهوية العربية بين مواطني البلدين.
- إنَّ الإطار العام للسياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات يكاد يكون منطلقه المركزي إنهاء "عقدة الدولة الصغيرة" المستقبلة لتهديدات البيئتين الإقليمية والدولية، لتصبح بالمقابل "دولة ذات مكانة تبادر بالتأثير المعاكس" في محيطها الخارجي.

- أن العلاقات بين البلدين ليست علاقات عابرة، تركزت على جانب وأهملت الآخر، وإنما هي علاقات شملت جميع أنواع العلاقات بين الدول ولكن بشكل محدود جداً، وخاصة كان هناك تفاوت في طبيعة العلاقات العسكرية والثقافية، ولكن حاولت كل من مصر وقطر الاستفادة من مميزات الدولة الأخرى وخاصة على المستوى الاقتصادي.

الفصل الثالث

المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية المصرية**
- تمهيد:
- أولاً: المحدد الجغرافي
- ثانياً: المحدد السياسي
- ثالثاً: المحدد العسكري
- رابعاً: المحدد الاقتصادي
- الخلاصة
- **المبحث الثاني: محددات البيئة الداخلية القطرية**
- تمهيد:
- أولاً: المحدد الجغرافي
- ثانياً: المحدد السياسي
- ثالثاً: المحدد العسكري
- رابعاً: المحدد الاقتصادي
- **خلاصة**

الفصل الثالث: المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية

مقدمة

تعرف المحددات بأنها: "تلك المحددات الناشئة من البيئة الداخلية للوحدة الدولية، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى" (جرغون، 2016).

وبالتالي إذا كانت إحدى الوحدات السياسية تتمتع بميزات معينة في هذه الخصائص مقارنة بالوحدات الأخرى فإن ذلك يتيح لصناع القرار في هذه الوحدات القيام بدور أكثر فاعلية مقارنة بالوحدات السياسية الأخرى التي لا تحظى بالخصائص نفسها، مما يجعل للمحددات الداخلية الأثر الأكبر في صنع السياسة الخارجية لكل دولة وتحديد أولوياتها وكذلك في رسم الاستراتيجية الخاصة في علاقاتها الخارجية.

وتؤثر المحددات الداخلية (الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية) لكل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر على العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أثرت تلك المحددات في محطات هامة بين البلدين، خاصة فى فترة حكم المجلس العسكرى وما بعدها من حكم الرئيس "محمد مرسى"، وأيضًا فترة حكم الرئيس "عبد الفتاح السيسي".

وسيتناول هذا الفصل المحددات المؤثرة في البيئة الداخلية لكل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر، وانعكاس على علاقتهما الثنائية، من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** محددات البيئة الداخلية المصرية.
- **المبحث الثاني:** محددات البيئة الداخلية القطرية.

المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية المصرية

تمهيد

استطاعت مصر (تاريخياً) من القيام بدور القيادة في المنطقة العربية من خلال بناء جسور التواصل وفتح المزيد من آفاق التعاون مع الدول المحيطة بها، حيث موقعها الجيوستراتيجي* مكّنها من لعب دور فاعل في صياغة السياسة الإقليمية، وأعطاها مكانة خاصة في العالم بملتقاها الأسيوي والإفريقي، فضلاً عن أنها من اللاعبين الكبار بالمنطقة العربية.

وبناءً على ذلك، فقد مرت السياسة الخارجية المصرية بمراحل عدة؛ ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حرصت السياسة الخارجية لمصر على ضرورة تحمل عبء الحفاظ على مكانة مصر، ودورها الفاعل في قضايا المجتمع الدولي. أما سياسة الرئيس أنور السادات الخارجية فقد تركزت على مصالح مصر المباشرة، وحسب رؤيته أن الاهتمامات والمصالح المصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، ويجب عليها ألا تجعل الخلافات العربية تؤثر على السياسة الخارجية المصرية، خاصة تجاه (إسرائيل) (محمود، 1995: 101-110).

أما بالنسبة للرئيس حسني مبارك، فاستندت سياسته الخارجية على الوضع الداخلي، خاصة أن مصر كانت تعاني من عدم استقرار في الجانبين، السياسي والاجتماعي، وكان في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لمصر ضرورة تحسين العلاقة مع العالم العربي بالتزامن مع التزامها بالسلام مع (إسرائيل) (أبوشاويش، 2013: 120).

وبناء على ما سبق تتميز البيئة الداخلية المصرية بمجموعة من المحددات، وهي كما يلي:

أولاً: المحدد الجغرافي

تقع مصر في شمال أفريقيا، ومساحتها 1.001450 كم^2، مساحة اليابسة: 995450 كم^2، ويحدها البحر المتوسط وخليج العقبة والبحر الأحمر، الدول المجاورة لمصر هي: ليبيا، فلسطين، والسودان، ومع أن مصر تقع في أفريقيا موقعاً فقد كانت أبداً في آسيا واقعاً، فلا جدال أن الثقل الأكبر من السياسة القومية المصرية يتجه إلى الجبهة الآسيوية، وقد أكدت قضية فلسطين هذا التوجه وحتميته تماماً، وحروب مصر مع (إسرائيل)، واهتمامها بما حصل في اليمن عام 1962، وما حدث

---

* الجيوستراتيجية: هي الخطط السياسية الاقتصادية الدبلوماسية التي تطبقها دولة أو مجموعة دول مباشرة أو بواسطة وسائل عديدة في سبيل تحقيق هدف معين.
أو هي: أهمية المعطيات الجغرافية في علاقات القوى بين الدول حيث يصبح العنصر الجغرافي مجالاً حيوياً خطيراً للصراع لفترات طويلة. (فجالي، 2008: 17).

فيما بعد في حرب الخليج الأولي 1980-1988، والموقف المصري من عملية اجتياح العراق للكويت عام 1990 (حمدان، 1994: 21-29).

أما بخصوص الطقس في مصر؛ فهو صحراوي – حار جاف صيفاً ومعتدلاً شتاءً، وتمتاز مصر بالمساحة الشاسعة والسواحل البحرية ونوعيتها وصلاحيتها والموانئ المنتشرة على طول السواحل، ويعتبر هذا من العوامل المؤثرة في قوة الدولة، وتوجه سكانها نحو ركوب البحر، وأتاح لمصر بناء قوة بحرية جيدة، أما المساحة الواسعة من اليابسة فقد أتاح لمصر امتلاك موارد طبيعية أولية من حقول الغاز والبترول، وإن كانت بنسب قليلة.

ويعتبر العامل البشري والسكان، من أهم العوامل المؤثرة في مكونات قوة الدولة، ويرجع ذلك إلى العلاقة القوية بين قوة الدولة وحجم سكانها، ويمكن اعتبار مستويات التعليم والثقافة، وعمق الوحدة الوطنية، وكفاءة العناصر القيادية، وتأصيل مفاهيم الحرية والمؤسسات من مقومات فاعلية السكان (حسين، 1996: 31)، ورغم أن عدد السكان ونوعيتهم عامل مهم في قوة الدولة، إلا أن هذا العامل تتزايد أهميته إذا أقترن بالتقدم التكنولوجي، ووجود الكوادر الفنية، مما يجعل الإمكانية السكانية عاملاً أكثر تأثيراً في دور ومكانة الدولة وتأثيرها في السياسة الدولية (العويني، 1982: 43)، فالسكان هم الذين يستثمرون موارد دولتهم وينموها، كما أنهم هم الموكل إليهم للدفاع عنها والإعلاء من شأنها، أو يكونوا سبباً في ضعف الدولة وانهيارها (إبراهيم، 2011: 101)، وقد بلغ عدد سكان مصر 82.1 مليون نسمة في عام 2013* (تقرير التنمية البشرية لعام 2014: 215).

وتُرَتب مكانة مصر من حيث درجة التنمية البشرية** لعام 2013؛ الدولة رقم (110) من إجمالي (187) دولة، وهي بذلك تقع في المجموعة الثالثة من دليل التنمية البشرية أي تصنف ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة (تقرير التنمية البشرية، 2014: 157).

*** نظرا لوجود عدة مصادر تشير لعدد سكان مصر، حيث وجود أن هناك تضارب بالارقام فيما يتعلق بالعدد الحقيقي لسكان مصر، حيث أشار أحد المصادر أن عدد سكان مصر هو 87 مليون نسمة، ومصدر آخر أشار إلى أن عددهم قد تعدى 95 مليون نسمة في الداخل والخارج، وبناء على هذا التضارب تم أخذ عدد سكان مصر من تقرير التنمية البشرية لعام 2014، وهو أكثر المصادر وثوقاً على حد علم الباحث.**

**** دليل طرحة برنامج UNDP كمزيج من مؤشرات معدل الأعمار والمستويات التعليمية ومتوسط الدخل (المعدّل) ليسمح بقياس التنمية بطريقة أكثر ملائمة وشمولية. ويحسب دليل التنمية البشرية (HDI) كمتوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة (دليل التعلم، دليل العمر المتوقع عند الولادة ودليل الناتج المحلي الاجمالي). وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح. ويستخدم دليل التنمية البشرية في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية، حيث وفقاً لهذا الدليل تصنف دول العالم إلى أربعة مجموعات وهي: المجموعة الأولي تنمية بشرية مرتفعة جداً (1-47)، المجموعة الثانية تنمية بشرية مرتفعة (48-94)، المجموعة الثالثة تنمية بشرية متوسطة (95-141)، المجموعة الرابع تنمية بشرية منخفضة (142-187). لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى دليل UNDP (تقرير التنمية البشرية، 2014: 157).**

ويمثل الموقع الجغرافي لمصر أهمية كبيرة لدولة قطر، حيث تعتبر قناة السويس شرياناً حيوياً للدول الخليجية بما فيها قطر، نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول والغاز عبرها (خليفة، 2012: 84)، ولأهمية قناة السويس اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم شركة قناة السويس في 26 يوليو 1956، ورفرف العلم المصري على مبنى شركة قناة السويس، واستقبلت البلدان العربية قرار التأميم بالحماس والفرحة والتشجيع والتضامن، وعمت العواصم العربية حشود الجماهير تأييداً للقرار المصري، واستغلت فرنسا وبريطانيا و(إسرائيل) ذلك الموقف، وأعلنوا العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بهدف الاستيلاء على قناة السويس (بسيوني، 2012: 50-51).

وبعد قرار دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2015 بما فيهم قطر التدخل عسكرياً في اليمن لاستهداف معاقل جماعة الحوثي، اتخذت القاهرة قرارها بالمشاركة في تلك الخطوة دعماً لـ"شرعية" حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وفي محاولة لتجنب التهديدات التي قد تطال مضيق "باب المندب"، وبما قد يؤثر على الملاحة في قناة السويس التي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لمصر، ولتلتقي المصالح مع دول الخليج في أهمية مواجهة التمرد الحوثي، ذلك أنه يمر عبر "باب المندب" حوالي 3.4 مليون برميل من النفط يومياً، وأيضاً لما يمثله تفرد الحوثيين في اليمن من توسع لنفوذ إيران التي تسعى إلى التحكم في الممرات المائية الحيوية في سياق سياساتها التوسعية (طاهر، 2014).

ثانياً: المحدد السياسي

يعتبر نظام الحكم في مصر، نظاماً جمهورياً، وينتخب رئيس الدولة مباشرة من الشعب، ومدة الرئاسة أربع سنوات*، وتتكون السلطات في الدولة من: السلطة التشريعية "مجلس الشعب"، والسلطة التنفيذية ويترأسها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء يقرران السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، والسلطة القضائية، وهي مستقلة وتتولاها المحاكم والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في القضاء لغير القانون (بسيوني، 2012: 18)، وخلال الفترة الزمنية للدراسة، تداول على رأس السلطة في مصر: المجلس العكسري، والرئيس محمد مرسي، والرئيس الانتقالي عدلي منصور، والرئيس عبد الفتاح السيسي.

*** المادة 140 من الدستور المصري لعام 2014: "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالى لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة.**

وتبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمائة وعشرين يوماً على الأقل، ويجب أن تُعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يوماً على الأقل.

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل أى منصف جزبي طوال مدة الرئاسة. (الدستور المصري، 2014: 42)

ولكن، يعاني النظام السياسي في مصر من العديد من المشكلات، إضافة إلى التناقضات وعدة أزمات، منها: غياب التوازن بين السلطات، وهيمنة السلطة التنفيذية، وهيمنة رئيس الجمهورية على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي جعله محور النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبة المطلقة التي يخولها له الدستور، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية (إبراهيم، 2011، 4)، فطبقاً للمادة 139 من دستور عام 2014 يعتبر "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويُباشر اختصاصاته على النحو المبين به".

لقد غاب عن المشهد المصري مبدأ التداول السلمي للسلطات، بسبب الحكم الاستبدادي، واحتكار السلطة والاستئثار بها، إلى جانب أن الانتخابات هي عبارة عن مناسبات لتجديد سلطة النظام، حيث اعتبرت الانتخابات مزاد يتنافس فيه النخب الاقتصادية والعائلية على الحصانة البرلمانية، كما أن إجراء الانتخابات كانت تضفي الشرعية المزيفة داخلياً خارجياً على النظام السياسي، وتعطي العالم الخارجي انطباعاً بأن هناك شرعية (حوسو، 2015: 14-15).

وترتبط البيئة السياسية بمصر بالحياة الديمقراطية؛ فمنذ حدوث ثورة 1952 التي هدفت إلى أن تكون هناك حياة ديمقراطية، ولكن على أرض الواقع لم يحدث ذلك؛ لأن الأنظار كلها كانت متجهة نحو إقامة جيش وطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على نظام الإقطاع. وفي 1954 تم اختيار جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية، وأعلن عن تأسيس الاتحاد القومي العربي في 28 يناير 1957. وفي 1958 كانت الوحدة بين مصر وسوريا، وأصبح عبد الناصر هو رئيس الجمهورية العربية المتحدة. وفي 1962 أصدر عبد الناصر الميثاق الوطني الذي يدعو إلى تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر. وفيما بعد تم إنشاء الاتحاد الاشتراكي والأمانة العامة له في 1963، والإعلان عن إغلاق المعتقلات السياسية، وعودة الآراء السياسية المختلفة للعمل السياسي (سليم، 1980: 45).

وأعلن الرئيس أنور السادات في بداية حكمه عن مجموعة من القرارات للحد من سلطة الحكم الفردي، والسماح لوجود مؤسسات سياسية قادرة على التأثير والمشاركة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بمن فيهم الإخوان المسلمين. وقرر تغيير النظام الحزبي في مصر من نظام الحزب الواحد إلى نظام الأحزاب المتعددة ولكن يمكن القول إن الأحزاب السياسية ارتبطت بالحكومة، وفي أغسطس 1978، أعلن السادات عن إنشاء حزب جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي (الأسطل، 2014: 113-114).

تولى الحكم بعد السادات الرئيس حسنى مبارك الذي كان يشغل نائب رئيس الجمهورية في عصر السادات، وقد عمل مبارك على تحسين العلاقات الخارجية مع الدول العربية، بعد التوتر والقطيعة التي حدثت بسبب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، وأعيد انتخاب الرئيس مبارك في أكتوبر 1987. وفي أكتوبر 1993، تم انتخاب مبارك للمرة الثالثة رئيساً للبلاد، ووازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع (إسرائيل)، وبين رفضها للمفهوم (الإسرائيلي) للحقوق الفلسطينية، وإدانتها الحازمة للسلوك (الإسرائيلي) في الأراضي المحتلة.

كان الحراك الشعبي المصري الذي بدأت أحداثه يوم 25 يناير 2011، تعبيراً عن إصرار ملايين المصريين لاسترداد كرامتهم الإنسانية، ونيل حرياتهم الإنسانية، وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية. ولم يكن الحراك في الأساس موجهاً للتخلص من النظام الحاكم بواسطة حركات حزبية معارضة، كما لم يكن انقلاباً عسكرياً، إنما كان حركة شعبية عمت مدن وقرى مصر كلها قادها جيل من شباب مصر المثقف. فقد أخرج هذا الحراك الحياة السياسية في مصر من حالة الانسداد والجفاف التي ألمّت بها طيلة العقود الماضية، وفتحت أبواب المشاركة السياسية أمام ملايين المصريين، لتدخل مصر مرحلة التحول الديمقراطي القائم على المشاركة، والمنافسة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة النزيهة. (أبو الهطل، 2015: 35-36).

وشهدت العلاقات المصرية – القطرية العديد من التطورات في عهد الرؤساء المصريين، فمن الخلافات مروراً بتوتر العلاقات وصولاً للاتهامات، كانت مراحل العلاقة بين القيادة المصرية وقطر. اتسمت العلاقات مع قطر في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بالخلاف الدائم، حيث قامت قطر بإعلان مقاطعتها للقمة العربية المنعقدة في القاهرة، وقال عبدالناصر حينها "نخلتين وخيمة يقاطعوا مصر". واستمراراً للعلاقات المتوترة بين مصر وقطر، شهدت فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات علاقات باردة، حيث قال: "هو كل واحد عنده كشك على الخليج هيعمل دولة"، معلقا على اعتراض قطر على توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد. وفي عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك لم تختلف العلاقات مع قطر عن سابقيه، فتجمدت العلاقة بسبب دعم الشيخ حمد آل ثاني لحركة "حماس" وعلاقته بالنظام الإيراني. أما في فترة حكم الرئيس المطاح به محمد مرسي، فتحولت العلاقات إلى أكثر قرباً، وزار مرسي قطر عقب شهر واحد فقط بعد توليه الحكم، وتوالت الزيارات بين الطرفين خلال عام حكم مرسي. وفي عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي تغيرت العلاقات مع قطر، بسبب دعم قطر للإخوان المسلمين عقب الموقف القطري المناهض لقيام الطيران المصري بقصف معاقل "داعش" في ليبيا، ووجهت انتقادات لاذعة لمصر، ولكن القيادة المصرية قامت بالرد باتهام قطر بمساندة الإرهاب، وسحب السفير المصري من الدوحة. وفي تحول آخر، قام الأمير القطري تميم بن خليفة آل ثاني بالمشاركة في القمة العربية بشرم الشيخ، وأعقبها اجتماع بالرئيس السيسي لبحث أوضاع منطقة

الشرق الأوسط. وفي تطور للعلاقات مع قطر تم نقل السفير محمد مرسي عوض سفير مصر بالدوحة إلى الهند، ولم يتم تعيين سفير بديل له في الدوحة (حسن، 2015).

ثالثاً: المحدد الاقتصادي

إن ضعف مصر الاقتصادي (وسوء أدائها) يمكن تلخيص أسبابهما المباشرة في الانخفاض الشديد في معدل الادخار، وفي العجز المستديم في الميزان التجاري، وفي ضعف أداء قطاعي الإنتاج السلعي الأساسيين: الصناعة والزراعة، بهذه الأمور الثلاثة يمكن أن نفسر إلى حد كبير المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل وارتفاع مستوى البطالة. ومن السهل تفسير انخفاض معدل الادخار والعجز المستديم في الميزان التجاري بدورهما، بتطبيق نمط ضعيف من حيث الانفتاح الاقتصادي ابتداء من منتصف السبعينات وحتى الآن (أمين، 2011: 251).

وبحكم أن الوضع الاقتصادي المصري كان ومازال يعاني من أزمات اقتصادية شديدة، وديون بمبالغ طائلة، فقد ركزت الدراسة على الوضع الاقتصادي لعام 2014؛ حيث شهدت تغيرات كبيرة في سياسية الحكومة الاقتصادية، وكذلك العديد من التطورات التي لا يمكن إغفال أثرها على الاقتصاد في عام 2015. وعلى الرغم من كثرة الأحداث، إلا أنه يمكن الإشارة إلى سبع محطات رئيسية (الشنطي، 2015):

1. **الدعم الخليجي وتوجه الحكومة التوسعي:** حيث كان متوقعاً أن ينفرط عقد الاقتصاد بعد 30 يونيو 2013، إلا أن المساعدات الخليجية منعت الاقتصاد من الانهيار، وأتاحت للحكومة تبني سياسة توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي لإنعاش الاقتصاد.

2. **توسع دور المؤسسة العسكرية الاقتصادي:** حيث تم إرساء عدد كبير من العقود الحكومية بالأمر المباشر للمؤسسة العسكرية. وهو ما برره البعض بإمكانية التعاقد السريع مع المؤسسة العسكرية، وضمان جودة وسرعة تنفيذ المشروعات، لكن ذلك يأتي على حساب مزاحمة القطاع الخاص والذي أصبح يعاني من منافسة غير عادلة، بينما يظهر أن دور المؤسسة العسكرية الاقتصادي، قد أصبح من ثوابت العصر الجديد.

3. **رفع أسعار الطاقة:** أقدمت الحكومة في مطلع صيف عام 2014 على رفع أسعار الطاقة لتخفيض بند الدعم وعجز الموازنة، لكن ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات الأساسية. وعلى الرغم من الخوف من تكرار فوضى عام 1977، حينما تم رفع أسعار الخبز إلا أن الأمر قد مر بسلام هذه المرة.

4. **إطلاق مشروع قناة السويس الجديدة:** والذي يشمل تعميق وتوسيع المجرى الحالي، وحفر قناة موازية، وحفر ستة أنفاق تحت القناة. كان للمشروع صدىً كبيراً عالمياً، لكن برزت علامات استفهام كبيرة حول جدوى المشروع الاقتصادية وتكلفة الفرصة البديلة. كما تم الاعتماد على إصدار شهادات استثمار محلية والتي جمعت 64 مليار جنيه في عدة أيام بشكل فاق توقعات أكثر المتفائلين. لكن مع ضغط الجدول الزمني، كان على هيئة قناة السويس الاعتماد على بعض الشركات الأجنبية للتنفيذ، مما أضعف الأثر الإيجابي للمشروع على تنشيط الاقتصاد.

5. **التوجه للاستثمار الخاص:** مع تراجع الدعم الخليجي واستمرار شبح الركود، توجهت الحكومة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوقعت جذب حوالي 50 مليار دولار في "مؤتمر المانحين لمصر" والذي تم تغييره إلى "مؤتمر مصر الاقتصادي" وتم تأجيله عدة مرات، ثم انعقد في مطلع عام 2015. وقد توجهت الحكومة إثر ذلك لفتح الباب مرة أخرى للمستثمرين المحليين، وتغير الخطاب العام من أهمية "التبرع لمصر"، لأهمية "الاستثمار في مصر".

6. **التوجه لصندوق النقد:** في محاولة لكسب شهادة ثقة دولية تفتح الباب للاقتراض الخارجي، في وقت أصبحت البنوك المحلية مثقلة بتمويل عجز الموازنة. وقد أبدت بعثة الصندوق رأياً إيجابياً في الإصلاحات الاقتصادية، خاصة خفض دعم الطاقة، لكنها أوصت بأهمية التراجع عن المشروعات القومية.

7. **انخفاض أسعار البترول:** بشكل كبير من المتوقع أن يؤثر إيجاباً على خفض بند الدعم؛ وبالتالي عجز الموازنة، بينما سيزيد من الضغط على سعر صرف الجنيه، ويقلل من قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى 168.1 مليون دولار عام 2008، وتمثلت أهم الصادرات المصرية إلي قطر في المنتجات الغذائية، والآلات والأجهزة، والأرز، والإسمنت، والحديد والصلب، والخضراوات، والفواكه، والمنتجات الطبية والصيدلية، وبلغ حجم الواردات المصرية من قطر حوالى 18.3 مليون دولار عام 2008 وتمثلت أهم الواردات في الوقود المعدني (زيوت النفط)، اللدائن والصناعات المرتبطة بها (الإيثلين) (أبوشهبة، 2014).

وسجل حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر قد بلغ 383 مليون دولار خلال عام 2011 كما يصل اجمالي الاستثمارات القطرية في مصر إلى حوالى 568 مليون دولار حتى يونيو 2012 في 156 شركة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإنشاءات والتمويل والخدمات والزراعة والسياحة والصناعة (ياقوت، 2013).

وتقول المديرة التنفيذيّة للجمعيّة المصريّة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة (زينب خير) إنه ووفقاً للإحصائيات المصريّة، يعمل نحو 135 ألف مصري في مهنٍ مختلفةٍ في قطر تشمل الطب والهندسة والمحاماة والقضاء إلى جانب التخصصات المهنيّة في المشروعات ومنها المقاولات والتشييد والبناء، لذلك من الصعب على الحكومة المصريّة أن تتّخذ قراراً مفاجئاً بقطع العلاقات نهائياً مع دولة قطر وإغلاق السفارة المصريّة هناك.

وتبقى العمالة المصريّة في قطر العقبة الوحيدة أمام القاهرة، فهي التي تعرقل في كلّ مرّة اتخاذ الحكومة المصريّة قرار بقطع العلاقات بشكل رسمي مع الدوحة، وذلك على الرغم من انقطاع هذه العلاقات بالفعل منذ الأطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي وعدم اعتراف الجانب القطري بخارطة الطريق المصريّة وفي ظلّ غضب مصري متصاعد تجاه قناة "الجزيرة" القطريّة (حسين، 2014).

رابعاً: المحدد العسكري

تتمثل المحددات الداخلية للمؤسسة العسكرية المصرية في طبيعة البيئة الداخلية للمؤسسة، حيث ما أن وصل العسكر للحكم بعد ثورة الضباط الأحرار 1952، كان لهم الدور البارز في الحياة السياسية، حيث فرضت المحددات والبيئة الداخلية للمؤسسة العسكرية المصرية زيادة قوة وهيمنة المؤسسة على العديد من المؤسسات الاقتصادية كون المؤسسة العسكرية مرتبطة برئيس الجمهورية.

وللمؤسسة العسكرية تأثير على القضايا السياسية والدبلوماسية، حيث تبرز المؤسسة العسكرية كفاعل قوي في دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون الخارجية لمجال التجارة الخارجية، وفتح الأسواق للمنتجات المصرية والتحرك المصري باتجاه التعاون العربي – العربي، بالإضافة إلى القضايا السياسية الداخلية التي كان للمؤسسة العسكرية الدور الأبرز فيها، مثل التأثير على منع الدور المتنامي لصعود جمال مبارك للحكم.

وأصبح الجيش المصري المصدر الرئيس لتعيين الوزراء والمحافظين، ورؤساء الإدارات، ووكلاء الوزارات والسفراء، بالإضافة إلى تقليد المناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات العامة والحربية، ونمو أجهزة الأمن والمعلومات، واتساع شبكاتها، بحيث تضمن ولاء الضباط، وإصباغ هذه الصلاحيات والامتيازات الكبيرة للقوات المسلحة (الجبور، 2014: 45-53).

وتتمثل المنتجات العسكرية التي تصنع تحت اسم "الهيئة العربية للتصنيع" وهي أكبر مؤسسة إنتاج حربي في مصر وشعارها "**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة**"، حيث تشمل الهيئة تسع شركات ولكل شركة مصنع خاص بها، وتمتلك خطيْ إنتاج تعمل من خلالهم، وهما خط عسكري لصالح القوات المسلحة، وخط مدني لصالح المواطنين (موقع الهيئة العربية للتصنيع، 2013)، ووصلت قيمة

الإنتاج السنوي العسكري إلى 4 مليارات جنيه، من بينها 1.8 مليار جنيه منتجات مدنية (بدر الدين، 2011: 303).

أما على صعيد القدرات العسكرية للجيش المصري؛ فقدرت القوات المصرية البرية بـ 480 ألف مقاتل، ومليون من جنود الاحتياط، حيث يعد أكبر جيش بري في أفريقيا والشرق الأوسط، يمتلك 3980 دبابة قتال، و2760 من المدافع، وفرقاً خاصة، مثل: العقرب و777 والصاعقة، وشاركت هذه الفرق في مناورات كبرى مع الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وتزود سلاح المدرعات المصري في العشر سنوات الأخيرة من حكم الرئيس مبارك بحوالي 1125 دبابة متقدمة من طراز M1A1 ABRMAS الأمريكية، وقام خط الإنتاج المصري الأمريكي للدبابات في عامي 2010-2011 بتصنيع ما بين 100 و200 دبابة جديدة، وأصبحت فرقة الصاعقة المصرية على مستوى عالٍ من التدريب، حتى أن (إسرائيل) طلبت من الأمم المتحدة خلال حرب الاستنزاف، التدخل لإنهاء خدمة الصاعقة في الجيش المصري، لأنها على حد قولها: "فرقة غير آدمية"، وصدرت 10 دراسات أمريكية عن مقدرة القوات المصرية في مناورة "بدر 96"، بنقل حجم كبير منها خلال 6 ساعات فقط إلى وسط سيناء، والوصول إلى حالة الاستنفار الهجومي في 11 دقيقة (لوز، 2013: 65).

كما كانت مصر على مدار العقود الخمس الأخيرة قوة عسكرية تخدم الجانب العربي وقد تجلى ذلك في العديد من المواقف بداية من المشاركة حركات التحرر الوطني داخل الدول العربية مثل الدور المصري في كلا من اليمن والجزائر، إلى جانب القيام بدور المدافع عن القضايا العربية الرئيسية كما كان الحال في حرب أكتوبر 1973، كما شاركت مصر في حرب استرداد الكويت 1991، كما عقدت مصر العديد من المشروعات التدريبية العسكرية المشتركة، بالتعاون ومشاركة بعض الدول العربية والتي تعود بالفائدة على القدرات العسكرية والقتالية لمصر (إبراهيم، 2014).

ومع قرار دول مجلس التعاون الخليجي – ماعدا عُمان– التدخل عسكرياً في اليمن لاستهداف معاقل جماعة الحوثيين، اتخذت القاهرة قرارها بالمشاركة في تلك الخطوة دعماً لـ"شرعية" حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وفي محاولة لتجنب التهديدات التي قد تطال مضيق "باب المندب"، وبما قد يؤثر على الملاحة في قناة السويس التي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لمصر، ولتلتقي المصالح مع دول الخليج في أهمية مواجهة التمرد الحوثي لما يمثله تفرد الحوثيين في اليمن من توسع لنفوذ إيران التي تسعى إلى التحكم في الممرات المائية الحيوية في سياق سياساتها التوسعية (أحمد، 2016).

ويرى الباحث: بوجود صعوبة في الحسابات المصرية، وهي تشارك في "عاصفة الحزم"، ما بين رغبتها في الدفاع عن الأمن الخليجي، وسعيها لإنقاذ اليمن وتحجيم النفوذ الإيراني، وبين تخوفها من الاندفاع نحو صراع إقليمي واسع بين العرب وإيران، كما تبدو مصر في هذا الإطار مكبَّلة سواء

بأوضاع داخلية صعبة أمنيًّا واقتصاديًّا، أو بمخاوف تاريخية لما يمكن أن يقود إليه التدخل العسكري في اليمن؛ ومن ثم فإنها تبدو حريصة على أن تكون العملية العسكرية مقدمة لحل سياسي وليست بداية لمواجهة عسكرية مفتوحة، ولعل ذلك ما يدفعها لأن تكون أكثر تحفظًا وحذرًا ورغبة في أن تأخذ لنفسها مسافة ما في حساباتها بعيدًا عن حسابات الآخرين في اليمن.

وفي ضوء ما تم استعراضه للمحدات الداخلية المصرية، يمكن القول بأنها انعكست على طبيعة ومسار العلاقات المصرية – القطرية، حيث يمثل الموقع الجغرافي لمصر أهمية كبيرة لدولة قطر، حيث تعتبر قناة السويس شرياناً حيوياً لقطر لمرور إنتاجها من البترول والغاز عبرها متوجهاً لأوروبا، وسياسياً شهدت العلاقات العديد من التطورات في عهد الرؤساء المصريين فمن الخلافات مروراً بتوتر العلاقات وصولاً للاتهامات، واقتصادياً استفادت قطر من العمالة المصرية حيث يعمل نحو 135 ألف مصري في مهن مختلفة في قطر، وعسكرياً كانت مصر قوة عسكرية تخدم الجانب العربي وتمثل ذلك في حرب 1973، وحرب 1991، وأخيراً بالتدخل العسكري المصري في اليمن.

المبحث الثاني: محددات البيئة الداخلية القطرية

تمهيد

إن أهمية دراسة المحددات الداخلية لأية دولة تنبع ابتداءً من أن ذلك يعد توضيحاً لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، فإذا ما امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية فإنها تكون فاعلاً إقليمياً ودولياً أما إذا افتقدت لهذا الأساس، أو اتسَّمت بالضعف فإنها تكون محل تأثر بالآخرين لا مصدراً للتأثير فيهم.

وتمثل محددات البيئة الداخلية القطرية في المحددات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وجميع هذه المحددات تلعب دوراً في رسم السياسة الخارجية القطرية وبالأخص تجاه مصر التي هي محل دراستنا، وتسعى دراستنا في هذا المبحث، إلى دراسة محددات البيئة الداخلية القطرية، وكيف انعكست على علاقاتها مع مصر.

وبناءً على ما سبق تتميز البيئة الداخلية القطرية بمجموعة من المحددات وهي كما يلي:

أولاً: المحدد الجغرافي

ترجع أهمية موقع قطر لوقوعها في منتصف الساحل العربي للخليج العربي، وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد داخل المياه على مساحة 11437 كم^2، وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج، ويبلغ أكبر طول لشبه جزيرة قطر 160 كلم، وتتصل قطر براً بالمملكة العربية السعودية بحدود برية طولها 60 كلم، وتجاور كلاً من الإمارات والبحرين وإيران (التميمي، 2012: 61).

وتتميز قطر بأن جل مساحتها سهل قاحل مكسو بالرمال، ولا يرتفع السطح إلا في جبل دخان (90 متر فوق سطح البحر)، في المجال الذي توجد فيه أهم مناجم النفط، أما أماكن الغاز الطبيعي فهي تمتد بحراً في الشمال غرب شبه الجزيرة، ومناخ قطر صحراوي، حار جداً صيفاً معتدل شتاءً (العوينة، 2008، 65).

وتعد قطر من الدول صغيرة المساحة جغرافياً وسكانياً، وإن كانت من الناحية الاقتصادية غنية بوجود النفط والغاز الطبيعي المسال، الأمر الذي انعكس على طبيعة الحياة برمتها وعلى الصعد كافة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية (خضير، 2011، 201).

وتُرَتب مكانة قطر من حيث درجة التنمية البشرية لعام 2013؛ الدولة رقم (31) من إجمالي (187) دولة، وهي بذلك تقع في المجموعة الأولى من دليل التنمية البشرية أي تصنف ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً (تقرير التنمية البشرية، 2014: 157).

وتعتبر قطر موطن لكثير من جنسيات مختلفة، والقطريين أنفسهم لا يمثلون سوى أقلية. هذا التحول الديموغرافي حدث لعدة عقود ماضية ولكن تزايدت في السنوات ال 10 الماضية، من خلال تدفق السكان من جميع أنحاء العالم، ولكن الجزء الاكبر يأتي من شبه القارة الهندية (نجيب، 2014).

وقد بلغ عدد سكان قطر 2.2 مليون نسمة في عام 2013 (تقرير التنمية البشرية، 2014: 214)، ويبلغ عدد السكان القطريين 278.000، وهو ما يمثل 12% من إجمالي عدد السكان في البلاد، وبلغ عدد الهنود 545.000، والنيبال 400.000، والفلبينيين 200.000، والمصريين 180.000، وتلك أعداد هائلة مقارنة بسكان البلد الأصليين (نجيب، 2014)، ويقدر عدد من يحملون جواز السفر القطري بـ 250 ألف مواطن تقريباً (Hroub, 2012: 35).

ويرى الباحث: أن التعداد الديمغرافي للدولة قطر سيشكل تهديد عليها في المستقبل إذا ما فكرت الجنسيات الأخرى (المغتربين) بافتعال حراكات داخلية في قطر للمطالبة ببعض الحقوق، كما حصل في البحرين عندما طالب المغتربين الذين هم بدون جنسية بحقوقهم في "التجنيس"، حيث لا يمثل تعداد القطرين سوى 12%، ومن جهة أخرى وعلى الرغم من التعداد القليل للقطريين مقارنة ببعض الدول العربية إلا أننا نجد لها الحضور القوى في القضايا الإقليمية والدولية لما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية وإعلامية.

لقد أثرت العديد من التغيرات الاقتصادية على النمو السكاني في قطر، حيث إن التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على التجارة، والزراعة، والصيد، والغوص على اللؤلؤ، إلى اقتصاد حديث بدأ مع ظهور النفط واعتمد كثيراً على عوائده المتزايدة، أدى إلى حدوث تغيرات ديمغرافية سريعة، وعميقة كان لها مردوداتها العميقة في التشكيلة، والتركيبة السكانية للدولة (فخرو، 2002: 128).

اكتشف البترول لأول مرة في قطر في أكتوبر 1938، عندما عثر على الخام على عمق 2500 قدم، ويوجد في قطر عدة حقول بترول برية وبحرية (الدليمي، 2012، 2)، وفي قطر لم يلعب الموقع البحري فقط الدور الاستراتيجي بل لعب البترول والغاز أثرهما في الإضفاء على موقع قطر أهمية عالية في المستوى الإقليمي والدولي، كما قادت صناعات البترول والغاز قطر لتكون قوية ومركزية بشكل متصاعد (Barakat, 2012: 3).

ثانياً: المحدد السياسي

تعتبر قطر إمارة؛ نظام حكمها وراثياً في أسرة آل ثاني، حيث الحكم الوراثي السائد بين دول الخليج العربي، والذي يعتمد على أساس صلة الدم والنسب والقرابة في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة أو الإمارة. وهناك غياب للمشاركة الشعبية في صناعة القرار بالدولة، حيث كانت القبيلة وحدة سياسية صغيرة لها السلطة المركزية، التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والشيخ هو الزعيم والحاكم وصاحب السلطة العليا التي يستمدها من ثروته ونفوذه، بعدما يحظى باختيار القبيلة له، ليصبح سيدها المطلق الذي يحكم ويفصل في شؤون رعيته، ويستشير مجلس القبيلة، الذي يضم الأعيان والحكماء في اتخاذ قراراته (شراب، 2014: 28).

ولقد حصلت قطر على استقلالها السياسي في أول سبتمبر من عام 1971، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في نوفمبر عام 1916، وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة كانت لا تنص على تدخل بريطانيا في شئون الحكم الداخلي، إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية في يد الحكومة البريطانية، ومن ثم استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة، أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سيادتها الخارجية (وزارة الخارجية القطرية، 2000: 22)، وقد ترتب على إعلان الاستقلال، أن صدر في 3 سبتمبر 1971 قرارا بإنشاء وزارة للخارجية، تولاها بالنيابة ولي العهد ونائب الحاكم، وفي 11 سبتمبر من نفس العام انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية، وفي 16 سبتمبر 1971 انضمت لهيئة الأمم المتحدة، وشرعت ممارسة سياستها الخارجية بنفسها لأول مرة في تاريخها (الشلق، 1999: 129).

وفي 8 يونيه 2004، أصبح نظام الحكم في قطر نظاماً وراثياً دستورياً في أسرة آل ثاني، وذلك مع دخول أول دستور منذ الاستقلال حيز التنفيذ. وهذا الدستور الذي اعتمد في استفتاء، أُجري في العام 2003، والذي تنص مادته الثامنة "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبدالله بن جاسم من الذكور. وتكون وراثة الحكم إلى الابن الذي يسميه الأمير ولياً للعهد؛ فإن لم يوجد ابن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد" (الجزيرة نت، 2003/4/16)، وهذا الدستور الذي لا يسمح بتشكيل أحزاب سياسية، وينص على عدم جواز إدخال أي تعديل عليه لمدة عشر سنوات، ولقد صيغ من لجنة حكومية، ولم يطرح للنقاش أو الحوار العام، وإنما طرح للاستفتاء بنعم أو لا، تحت إشراف وزارة الداخلية وترويج الإعلام وتدخل السلطة التنفيذية (شراب، 2014: 28).

وبناء على ذلك فإن الأسرة الحاكمة القطرية هي مؤسسة دستورية، اعتماداً على نص المادة الرابعة عشر من الدستور القطري: "ينشأ بقرار من الأمير مجلس يسمى (مجلس العائلة الحاكمة)،

ويعين الأمير أعضاءه من العائلة الحاكمة". وهذا المجلس سلطاته واسعة في اختيار الأمير، بالإضافة إلى الدور الاستشاري للعائلة الحاكمة في تعيين ولي العهد وإعفاءه (الجزيرة نت، 2003/4/16).

ولقد امتازت السياسة الخارجية القطرية في فترة حكم الشيخ خليفة، التي استمرت ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاماً 1972-1995، بالاهتمام بالتأسيس للسياسة الخارجية القطرية وإرساء دعائم وجودها الخارجي عبر تبادل السفارات والبعثات الدبلوماسية والانخراط في المنابر الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومجموعة عدم الانحياز، بالإضافة إلى المساهمة في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، ولم تتجاوز السياسة الخارجية القطرية طابعها المحافظ والتقليدي، إذ ظلت منكفئا على تأمين محيطها الخارجي العربي، دبلوماسياً، وعسكرياً، دون القيام بأية مبادرات تداخلية لدى دول الجوار العربية والإسلامية (عودة، 2012: 91).

ومنذ تولي الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" السلطة في عام 1995 – وزير الدفاع السابق – بعد الإطاحة بوالده في انقلاب سمي "بالأبيض"، قرر أن يضع تصوراً لمستقبل الدور القطري داخلياً وخارجياً، وأدرك أنه يتعين على قطر (صغيرة الحجم) رسم مسار جديد يحقق لها "البقاء" لضمان أمنها وتجاوز هاجس الحجم ويسمح لها بضمان استمرار نموها الاقتصادي واستثماراتها الضخمة ويمكّنها من "التمدد" لتأكيد مكانتها في المجتمع الدولي من خلال تبني سياسة الانفتاح وتجاوز النظرة المحافظة التي تتسم بها الأنظمة الخليجية، وساهمت هذه التصورات في تغيير معالم دولة قطر، التي تحولت من إمارة صغيرة إلى دولة عصرية، عززت من صورتها محلياً واقليمياً ودولياً. (مساعيد، 2014: 33)، وأدركت القيادة القطرية أن قطر مطالبة بأن تضمن مكانتها داخل النظام العالمي الذي يتسم بالتغير السريع، لهذا عملت على وضع خطط تنموية تستشرف مستقبل هذه الإمارة، بدأت بوضع "رؤية قطر الوطنية لسنة 2030" التي أصدرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر وتمت المصادقة عليها بموجب القرار الأمير رقم 44 لسنة 2008، تبعتها استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، في عام 2011 وهي رؤى تمهد الطريق لمستقبل الدولة القطرية، تم إعدادها من قبل شركات استشارية أجنبية (Salem, 2012).

وكانت قطر جزءاً من المحور السعودي وبقيت كذلك حتى عام 1995، تاريخ وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة، الذي حصر السلطة في يده ويد الوزير الأول ووزير الخارجية حمد بن جاسم ومسؤول هيئة الأركان الجنرال حمد العطية (Mal Brunot, 2012)، ولقد سعى هؤلاء إلى تغيير ملامح السياسة القطرية داخلياً وخارجياً، وبدأت تعتمد على سياسية خارجية مستقلة خاصة بها (البزاز، 2008).

ويرى الباحث: أن الإطار العام للسياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات يهدف إلى إنهاء "عقدة الدولة الصغيرة" المستقبلة لتهديدات البيئتين: الإقليمية والدولية، لتصبح بالمقابل "دولة ذات مكانة تبادر بالتأثير المعاكس" في محيطها الخارجي.

هذا وترتكز دولة قطر في ممارساتها السياسية على عدد من الاستراتيجيات السياسية مثل استراتيجية حسن الجوار، استراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، ويعتقد أنَّ السبب وراء تبني قطر استراتيجية حسن الجوار واستراتيجية التحالفات يرجع إلى عدة عوامل منها مخاوف قطر الأمنية، فيما يبقى الطموح الوطني لقطر دافعاً أساسياً نحو سعيها لبناء مكانة دولية فريدة (Peterson, 2006: 741) .

وفي محاولة لتفسير السياسة القطرية قدّم السفير الأمريكي في الدوحة "جوزيف ليبارون"، في يونيو 2009، تفسيراً قال فيه: "أعتقد أن قطر تحتل مساحة في وسط الطيف الأيديولوجي في العالم الإسلامي، والهدف من ذلك الحفاظ على أبواب جميع لاعبي هذا الطيف مفتوحة أمامها، إن قطر تمتلك الموارد لتنفيذ رؤيتها، وهذا أمر نادر الحدوث" (Blanchard, 2012: 14).

وحسب دبلوماسيين قطريين، فإنَّ الدبلوماسية القطرية عمدت إلى الإنطلاق، من جملة من الثوابت تمثلت في (موقع الديوان الأميري، 2012):

أ. الالتزام بحقوق السيادة والدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتجنب سياسة المحاور.

ب. تبني فلسفة الدبلوماسية الواقعية مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات.

ت. الالتزام بقواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.

ويضيف الدبلوماسيون القطريون بأنَّ التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية يستند إلى قناعتها القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها، وتنتهج قطر خلال نشاطها السياسي والدبلوماسي في القضايا الإقليمية أسلوب الحيادية والإيجابية في الوقت نفسه عبر الإقتراب من الخصوم والتقرب من أطراف الصراع بعيداً عن سياسة الاستقطاب الإقليمية (خضير، 2011: 213).

وتعتبر السمة الرئيسية للسياسة الخارجية لقطر، هي نجاح دورها كوسيط في المفاوضات في عدد من الصراعات في الشرق الأوسط، وأماكن أخرى، كأفغانستان، أثيوبيا، العراق، والأراضي

الفلسطينية، ولبنان، والسودان، حيث تسعي قطر إلى التواصل بين الفصائل المتحاربة لدفعهم للوصول إلى تسويات سياسية فضلاً عن توفير المساعدة الإنسانية (Khatib, 2013: 418).

وفي سياق نهج الانفتاح والتغيير الذي يقوده الشيخ حمد، والذي كان الهدف منه جعل قطر أكثر تفاعلاً مع المجتمع الدولي، فقد حاولت قطر المساهمة في حل الكثير من المشاكل الجوهرية التي تؤرق المجتمع الدولي، فقد أطلقت قطر عدة مبادرات خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة فيما يتعلق باستضافة الكثير من المؤتمرات، والندوات الدولية حول التنمية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة السلام، وهكذا فقد استضافت قطر المؤتمر السادس حول الديمقراطيات الجديدة، بالإضافة لاستضافتها بصفة سنوية منتدى الديمقراطية، والتنمية، والتجارة الحرة، كما استضافت في شهر مايو 2007 المنتدى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي، والذي توجت أعماله بإنشاء المؤسسة العربية للديمقراطية، وهي الأولى من نوعها في العالم العربي، والذي اتخذت مدينة الدوحة مقراً لها (البزاز، 2008: 16).

شهدت السياسة القطرية تحولات في تعاملها مع محيطها الجيوسياسي*؛ فبعد أن اتسمت سياساتها بالوساطة والحياد خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انعطف مسارها بعد اندلاع شرارة ما بات يُطلق عليه "ثورات الربيع العربي" لتدخل في طور التأثير والنفوذ، وذلك بعد تبني صانع القرار القطري موقفًا مؤيدًا للشعوب العربية المنتفضة في وجه أنظمتها المستبدة، والمطالبة بحريتها وكرامتها وحقها في تقرير مصيرها.

لكن المتغيرات التي طرأت بُعيد تولي أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مقاليد حكم البلاد، أعادت رسم المشهد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية؛ فالإطاحة بحكم الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، وتصاعد التوترات والصراعات في ليبيا، وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المنطقة واستيلاؤه على مناطق جغرافية واسعة في كل من سوريا والعراق، وسقوط مفاصل الدولة اليمنية الرئيسة في قبضة جماعة الحوثيين في اليمن، والعدوان (الإسرائيلي) عام 2014 على قطاع غزة، كل تلك الأحداث جعلت القيادة القطرية تضبط إيقاع سياستها الخارجية في ما يخص طريقة تعاطيها مع التطورات الجارية في المنطقة، وديناميات التعامل مع المستجدات في الساحة الإقليمية والدولية.

*** الجيوسياسية: هي علم يحاول تفسير السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها كل دولة بالاستناد إلى أوضاعها الجغرافية بمختلف مظاهرها الطبيعية والعنصرية والسكانية والاقتصادية التي تكسب بعض الدول النشاط والحيوية والتقدم وتؤدي بغيرها إلى الضعف والخمول والتخلف، أو هي: العقدية التي تؤمن بحتمية تأثير العناصر الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية على تطور الدولة السياسي (فجالي، 2008: 16).**

إنَّ إعادة تنشيط سياسة الوساطات التي برعت فيها الدوحة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتحفيز أدوات القوة الناعمة التي تملكها دولة قطر مع الاحتفاظ بهامش الانخراط في التحالفات الدولية لصد أي تهديد يمكن أن يمس أمنها الوطني أو أمن الإقليم، يُدخل السياسة الخارجية القطرية في مرحلة جديدة تعتمد أدوات ما أطلق عليه جوزيف ناي "القوة الناعمة"* (عبدالله، 2014).

ثالثاً: المحدد الاقتصادي

للمتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في توجيه السلوك الخارجي للدولة، فكلما كان وضع الدولة قويا في المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدولي، ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية ويتيح لها درجة أكبر من الاستقلالية والتأثير في سلوك الدول الأخرى (رقولي، 2014)، وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لدولة قطر كان قديما يقوم على الصيد وتجارة اللؤلؤ، لكن الدولة عرفت قفزة نوعية هامة في اقتصادها بعد اكتشافها لأول بئر نفطي في عام 1938، وازدادت أهمية الإمارة في الاستراتيجية الدولية بعد اكتشافها لكميات هائلة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة ما جعل الدولة تتمتع باحتياطي مالي هام نتيجة مداخيل الغاز التي مكنتها من بناء شبكة استثمارات دولية كبيرة (العيادي، 2011)، فالارتفاع المطّرد في أسعار النفط والغاز كان له عائدات ضخمة للدولة القطرية (المدلل وآخرون، 2014: 366)، ومكّنها من تمويل سياسة خارجية نشطة.

وقد ظل النفط عماد الاقتصاد القطري إلى أن بدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) الذي أصبح اليوم المصدر الأكبر للدخل، (الشهابي، 2014: 235)، وتمتلك قطر احتياطات نفطية مؤكدة تصل إلى 25.4 مليار برميل، وتمتلك احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ويقدر بـ 896 تريليون قدم مكعب، وتعد المصدر الأول للغاز المسال في العالم (التميمي، 2012: 63)، وقد دخلت قطر في شراكات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية (إيكسون موبيل، وشيل) لاستخراج الغاز المسال، والمتوافر بغزارة في الحقل الشمالي، وتمثل عائدات الغاز المسال ما يقرب من 70% من الدخل الحكومي (Kinninmont, 2013).

وسجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012، فيما شكّلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية، وقد سجل نمو القطاع الخاص في قطر تطوراً

*** القوة الناعمة: هي سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع بدل الإرغام أو الدخول في مواجهات عنيفة وأدوات تلك القوة تتمثل في القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، والقوة الناعمة عند جوزيف ناي: هي القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين، أي تختار لهم بدلا من إرغامهم (كزيز، 2014: 45).**

نشيطاً في السنوت الأخيرة، وتتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم، فحسب صندوق النقد الدولي فإن متوسط دخل الفرد في قطر وصل إلى 77.567 ألف دولار سنة 2009، و 88.221 ألف دولار في 2010، 102.943 ألف دولار في 2011، بينما 106.238 ألف دولار في 2012، وقدر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي للناتج المحلي القطري بـ 17% في العام 2010، و19% في العام 2011 (IMF,2012: 2).

والقدرات الاقتصادية المهمة التي تمتلكها قطر جعلت منها واحدة من أغنى الدول العربية، ورغم أنها مثل بقية دول الخليج الأخرى، تقوم ثروتها بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي، فإنها اتخذت خطوات لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار (القطارية، 2012: 4)، حيث تستخدم قطر إيراداتها من النفط والغاز المسال من أجل تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الأخرى، وتركز قطر على التنويع في مجالات مختلفة مثل النقل الجوي والعقارات والاتصالات وتعمل على معالجة القيود التي تحول دون الاكتشاف الاقتصادي وولادة أنشطة اقتصادية جديدة (آل ثاني، 2012: 24)، إلا أن قطر لا تنوي الاعتماد الكلي على عائدات الغاز المسال، لاعتبارات تتعلق بأنه مورد غير متجدد، إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطات تكفيها حتى 57 عاماً قادمة، بالإضافة إلى اكتشاف الغاز في الحجر الطفلي في الولايات المتحدة، والصادرات المتنامية لأستراليا للغاز الطبيعي، وكلها عوامل ستساهم في انخفاض سعره عالمياً، علاوة على ذلك، فإن قطر فهمت الدرس جيداً من تجارب الخليج الأخرى، بضرورة تنويع مصادر دخلها، وعدم الاعتماد على مورد متغير عالمياً (Kinninmont, 2013).

وكشفت التقارير الاقتصادية الدولية أن دولة قطر تتبوأ موقعاً متقدماً في قائمة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز مناخ الاستثمار والأعمال الإيجابية في الدولة وبيئة الاقتصاد الكلي القوية ومستوى القدرة التنافسية بين قطاعات العمل المختلفة في السوق المحلي (البزاز، 2008)، من أبرز مقومات جذب الاستثمار الأجنبي هو الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة، ومن أهم هذه الامتيازات حرية دخول رأس المال وخروجه من البلاد وحرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك وحرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريباً (موقع وزارة الخارجية القطرية، 2013).

وتسمح الحكومة القطرية بعمل الشركات المصرية بدولة قطر بدون كفيل، كما تقوم بتزويد مصر بالغاز الطبيعي، وفقا للاتفاقية التي عقدتها حكومة دكتور هشام قنديل، والتي تضمنت تقديم

قطر وديعة قيمتها 3 مليارات دولار، ثم قامت مصر برد وديعة بقيمة 500 مليون دولار في شهر ديسمبر 2013، بعد رفض قطر تمديد أجلها (أبوشهبة، 2014).

وتعتقد الدراسة: أن الوديعة القطرية صبَّت في مصلحة الاقتصاد المصري بالدرجة الأولى، لأن هذا الدعم النقدي جاء لمصر في وقت كان يعاني فيه الاقتصاد المصري من أزمات كبيرة، وبعد (الانقلاب) في مصر، توترت العلاقات المصرية – القطرية، وأدى ذلك إلى سحب قطر وديعتها ورفض تمديد أجلها، مما أثر (نسبياً) على اقتصاد مصر، حتى أصبحت مصر تستدين من البنك الدولي، وتنتظر الودائع السعودية والإماراتية لسداد الوديعة القطرية.

رابعاً: المحدد العسكري

يبلغ عدد القوة البشرية العسكرية القطرية حوالي 11.800 فرداً يقدر بأن 70% منهم هم أجانب لا يحملون الجنسية القطرية، بينما تعتبر قطر ثاني أصغر قوة عسكرية من حيث العدد في الشرق الأوسط، وقد زودت فرنسا قطر بحوالي 80% من الأسلحة بالرغم من التعاون القطري الأمريكي، والقطري البريطاني في مجال الدفاع، واستنفذت قطر 32.5% من إجمالي إنفاقها بين الفترة 2000 و2004 لصالح قواتها العسكرية، كما أنفقت قطر حوالي 2.91 مليار دولار أمريكي على قطاع الدفاع في 2005، ومنذ ذلك الحين سارت قطر وفق برنامج محدود من التسلح، والتحديث في أنظمة الأسلحة الأمريكية للدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة (Blanchard, 2012: 11).

ونظراً لوقوع قطر في منطقة الخليج العربي المتنافس عليها بين عدة قوى عالمية وإقليمية لكونها منطقة استراتيجية من حيث الموقع والثروات النفطية ومخزن الغاز الطبيعي، إضافة لوقوع عدة أزمات وحروب في المنطقة، ونتيجة للهيمنة الأمريكية على معظم الأقاليم الاستراتيجية في العالم ومن ضمنها دول الخليج، وبناءً على عدم فعالية وكفاية أدوات قطر العسكرية من حيث أنها لا تستطيع مجاراة السعودية وإيران سواء في الحجم العسكري أو السكاني أو الجغرافي، قامت قطر بالتعويض عن ذلك بقبول استخدام الولايات المتحدة قاعدتي (العديد والسيلية) كبديل لوجيستي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى مقابل توفير الحماية والمظلة الأمنية لها (خضير، 2011: 225).

واتسعت أدوار قطر العسكرية ليس باكتفائها بالمظلة الأمنية الأمريكية فحسب، بل الدخول في ترتيبات إقليمية، فضلاً عن التدخل الدبلوماسي والسياسي في الأزمات الإقليمية بقوة سواء كان تدخلاً عسكرياً بحتاً أو لوجستياً أو اقتصادياً.

أما بخصوص النشاطات العسكرية لقطر فإنها بدت محدودة جداً خلال العشرين عاماً الماضية، ففي عام 1991 خلال حرب الخليج الثانية لا سيما خلال معركة الخفجي، قامت الدبابات

القطرية بتوفير الدعم الناري لقوات الحرس الوطني السعودي خلال قتالها في شوارع مدينة الخفجي ضد القوات العراقية، كما سمحت قطر لقوات التحالف الكندية باستخدام قاعدة جوية داخل البلاد، وبعد اندلاع الاحتجاجات في البحرين، تم إرسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011، كما شاركت قطر عسكرياً، إلى جانب الإمارات والأردن، في عمليات الناتو التي لعبت دوراً مهماً في إسقاط نظام حكم معمر القذافي، وشاركت إلى جانب القوات الليبية في عمليات برية، إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة، وكذلك قامت قطر بالمشاركة في عملية (عاصفة الحزم) بعد قرار دول مجلس التعاون الخليجي التدخل عسكرياً في اليمن لاستهداف معاقل جماعة الحوثيين، ودعماً لشرعية حكم الرئيس عبد ربه منصور (رجب، 2012).

وتعتقد الدراسة: أن إدراك قطر للقصور الذي يعتري قدراتها العسكرية بشرياً وتسليحياً وحتى جغرافياً من حيث المساحة والتي لا تعطيها عمقاً استراتيجياً يمكنها من مواجهة أي اعتداء خارجي، حيث جعل السياسة القطرية أسيرة لسياسات الدول التي وقعت معها اتفاقيات أمنية وعسكرية، والتي هي في الأساس الدول المؤثرة في العالم كالولايات المتحدة، حتى إنه يمكن القول إنها تحولت إلى أداة لتنفيذ سياسات هذه الدول في المنطقة.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل، إبراز دور المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات المصرية القطرية، وتم التوصل إلى ما يلي:

- يمثل الموقع الجغرافي لمصر أهمية كبيرة لدولة قطر، حيث تعتبر قناة السويس شرياناً حيوياً للدول الخليجية بما فيها قطر، نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول والغاز عبرها.
- لقد غاب عن المشهد المصري مبدأ التداول السلمي للسلطات، بسبب الحكم الاستبدادي واحتكار السلطة والاستئثار بها من قبل رئيس الجمهورية.
- شهدت العلاقات المصرية – القطرية العديد من التطورات في عهد الرؤساء المصريين، فمن الخلافات مروراً بتوتر العلاقات وصولاً للاتهامات بين القيادة المصرية والقطرية.
- على الرغم من جود اختلافات وتوتر في العلاقات المصرية القطرية، إلا أن هناك علاقات اقتصادية بين الدولتين، رغم ركود العلاقات الاقتصادية، لكن لا يمكن إنهاء العلاقات الاقتصادية المصرية بشكل تام، لما لها من أضرار تعود على مصر.
- لعب الموقع الجغرافي لقطر دوراً مؤثراً في توجيه سياساتها الخارجية، فموقعها الجغرافي بين دولتين كبيرتين؛ المملكة العربية السعودية وإيران اللتان تلعبان دوراً مؤثرا في السياسة الإقليمية

والدولية، ولحماية مصالحها من هاتين الدولتين، فقد لجأت قطر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة كحليف استراتيجي لتأمين مصالحها.

- إن القوة الاقتصادية القطرية انعكست على أداء الدبلوماسية القطرية.
- تكمن قوة قطر بشكلٍ كبيرٍ في ثروتها، وأداتها الإعلامية، وعليه تمكنت قطر من تحقيق نفوذ ملحوظ في المنطقة، رغم افتقارها للقوة العسكرية الكبيرة والكثافة السكانية الديمغرافية والعمق الجيوسياسي.

الفصل الرابع
المحددات الخارجية (الإقليمية والدولية) المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية القطرية**
- تمهيد
- أولاً: نظرة البلدين للدور (الإسرائيلي) في المنطقة
- ثانياً: نظرة البلدين للدور التركي في المنطقة
- ثالثاً: نظرة البلدين للدور الإيراني في المنطقة
- **المبحث الثاني: المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات المصرية القطرية**
- تمهيد
- أولاً: التحولات في النظام الدولي
- ثانياً: نظرة البلدين لدور الولايات المتحدة في المنطقة
- ثالثاً: نظرة البلدين لدور روسيا الاتحادية في المنطقة
- رابعاً: نظرة البلدين لدور الإتحاد الأوروبي في المنطقة
- **خلاصة**

الفصل الرابع: المحددات الخارجية (الإقليمية والدولية) المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية

مقدمة

تضم العوامل الخارجية البيئة الإقليمية والبيئة الدولية – التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة – وتشكل هذه العوامل جملة المؤثرات التي تأخذ بحسبان صانع سياسة الدولة في صياغته ورسمه لدورها الخارجي، انطلاقاً مما يحيط بها من قوى إقليمية ودولية.

وتتمثل المحددات الخارجية المصرية – القطرية، في طبيعة البيئة الخارجية التي تحيط بهما وتؤثر على دورهما في المنطقة، إذ أن المحددات الخارجية الدولية وخاصة علاقتهما مع الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوربي، من أهم المحددات المؤثرة في علاقة البلدين في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الضاغطة، وكذلك توسع نفوذ دول إقليمية داخل الشرق الأوسط أمثال تركيا وإيران و(إسرائيل)، حيث انعكست تلك المحددات سواء بالإيجاب أو بالسلب على طبيعة العلاقات المصرية – القطرية.

وسيتناول هذا الفصل المحددات الخارجية المؤثرة في العلاقات المصرية – القطرية من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية – القطرية
- **المبحث الثاني:** المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات المصرية – القطرية

المبحث الأول: المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية – القطرية

تمهيد

كان للبعد الإقليمي دورٌ واضحٌ في تطور العلاقات المصرية – القطرية، حيث وقعت المنطقة تحت تأثير أزمات وتطورات عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق توجهاته الاستراتيجية، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة، ومن أبرز الفاعلين الإقليميين الذين أثروا على بيئة النظام السياسي في كلا الدولتين، تصاعد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى النفوذ التركي في المنطقة، مما أسفر عن وجود تنافس تركي – إيراني في منطقة الشرق الأوسط لفرض السيطرة على المنطقة وتزعمها. ولا تغيب (إسرائيل) عن ميدان التأثير، فوجود (إسرائيل) في قلب الشرق الأوسط كان له (ولا يزال) دور في التأثير على التطورات السياسية العربية، بل ومصير أنظمتها.

وهنا الدراسة بصدد رصد المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية – القطرية من خلال علاقة كلا الدولتين بأهم الدول الإقليمية المؤثرة في المنطقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نظرة البلدين للدور (الإسرائيلي) في المنطقة

تحتل عملية السلام العربية (الإسرائيلية) في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص حيزاً كبيراً في السياسة الخارجية المصرية، خاصة بعدما شهد الدور المصري الإقليمي من تراجع وانسحاب على مستوى قضايا الشرق الأوسط، وبروز أدوار لدول جديدة حلت محله، وتطرح نفسها بديلاً له مثل تركيا وقطر وإيران والسعودية.

وفي ظل الموقف (الإسرائيلي) الرافض لعملية التسوية مع الفلسطينيين وعدم قبوله برؤية حل الدولتين واستمرار الممارسات (الإسرائيلية) ضد الفلسطينيين بمزيد من مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، وفي ظل انحياز الراعي الأمريكي الذي يقف دائماً داعماً (لإسرائيل)، وقبول (إسرائيل) بالدور الأمني المصري والقاضي بزيادة الضغط على الفلسطينيين بمنع تهريب السلاح إلى غزة وإغلاق الأنفاق (حلس، 2013: 70–71).

في الوقت ذاته، تحتل القضية الفلسطينية أهمية بالغة لمصر على الصعيدين: الأمن القومي، والدور الإقليمي المحوري. فالأمن المصري يتأثر بما يجري في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً، بحكم الحدود التي تربط مصر بالقطاع، إضافة إلى أن مصر أصبحت تمثل المنفذ البري الوحيد لغزة

إلى العالم بعد انسحب القوات (الإسرائيلية) من القطاع في عام 2005، وهو الواقع الذي تطور وازداد تعقيداً بفعل الحصار (الإسرائيلي) على غزة بعد سيطرة حماس عليها عام 2007.

ولأن السيطرة المصرية على سيناء محدودة بفعل تقييدات ومحددات اتفاقية كامب ديفيد، فإن غزة يمكن أن تمثل تهديداً أمنياً خطيراً على مصر إذا تفجرت فيها الأوضاع على نحو لا يمكن السيطرة عليه، ولذلك فقد سعت مصر بشكل دائم منذ بدء الحصار، إلى منع وصول هذا الحصار إلى درجة قد تؤدي للانفجار، ومع أنها نجحت في ذلك إلى حد كبير، إلا أن تخليها في مرحلة معينة عن هذه السياسة بسبب رغبتها بالضغط على حماس وإسقاطها، أدى إلى وصول القطاع إلى درجة الغليان، وهي الدرجة التي تم التعبير عنها باقتحام معبر رفح من الجانب الفلسطيني في يناير 2008 (ابوهلال، 2014).

ويرى الباحث: في ظل تراجع النفوذ المصري وخصوصاً بعد الانسحاب (الإسرائيلي) الأحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، وحتى وقتنا الحاضر، حيث أصبح الموقف المصري عامل ضغط على فصائل المقاومة في قطاع غزة، بعكس الدور القطري الذي تقدم لملء الفراغ الذي أحدثه تراجع دور مصر عن تقديم الدعم الكافي للشعب الفلسطيني، وهو ما أبرزته القمة التي انعقدت في قطر في 17 يناير 2009 والتي شهدت دعماً واضحاً من دولة قطر، وغياب كل من مصر والسعودية والأردن والسلطة الفلسطينية عن هذه القمة.

أما بخصوص علاقة قطر بـ (إسرائيل)؛ فإنها بدأت على هامش توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في واشنطن بين منظمة التحرير و(إسرائيل) عام 1993، حيث التقى سفير قطر بالأمم المتحدة وزير خارجية (إسرائيل) شيمون بيريز، ومن ثم تلت ذلك اتصالات سرية قام بها وزير الخارجية حمد بن جاسم، ولكنها كانت بطيئة لخشية الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر الأسبق من إغضاب جارته السعودية التي تعارض التطبيع مع (إسرائيل)، ولكن بعد انقلاب ولي العهد الشيخ حمد على أبيه الشيخ خليفة عام 1995، وخلافه مع السعودية، بادر بالمجاهرة بإقامة علاقات رسمية مع (إسرائيل)، بفتح مكتب اتصالات تجاري بالدوحة وتل أبيب (Chesnot, 2013: 166).

أما أسس العلاقات المعلنة بين قطر و(إسرائيل) فتعود إلى قمة عمان الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1996، والتي عقدت بعد عامين من إبرام معاهدة سلام بين (إسرائيل) والأردن، فتسارع قطر بالتطبيع مع (إسرائيل) آنذاك، آثار انتقادات وزير الخارجية المصري عمرو موسى، الذي استهجن تسابق بعض الدول العربية لبناء علاقات مع (إسرائيل)، قبل اكتمال حلقة السلام الشامل بمشاركة سوريا ولبنان (حتر، 2009).

وشهد عام 1996، افتتاح مكتب للتمثيل التجاري (لإسرائيل) في قطر، والذي تعدى وظيفته التجارية ليماثل في عمله مهام القنصلية الدبلوماسية بين الدول، ومن ثم تعددت الزيارات المتبادلة لمسئولي البلدين، حيث افتتح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) "شمعون بيريز" عام 1996 مكتب التمثيل (الإسرائيلي) بالدوحة، ومن ثم زارها مرة أخرى عام 2007 عندما كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء للمشاركة في "منتدى مناظرات الدوحة"، والتقى خلال الزيارة مع أمير قطر الشيخ حمد آل ثاني الذي أقترح عليه ضرورة التواصل مع حركة حماس ولكنه رفض الاقتراح القطري، كما حاضر "بيريز" وقتها أمام أكثر من ثلاثمائة طالب في قضايا الاقتصاد والسياسة والديمقراطية، وأيضاً قام بجولة في الدوحة وزار مقر قناة الجزيرة (ynetnews, 30/1/2007)، وفي إطار مشاركتها بـ "منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة" عام 2008؛ التقت وزيرة الخارجية (الإسرائيلية) تسيبي ليفني مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والتي هي الأخرى زارت مكاتب قناة الجزيرة والتقت مع المسئولين فيها، وهي التي كانت عام 2007 سبق أن ألغت مشاركتها بمؤتمر مشابه لمشاركة حركة حماس فيه (الريفي، 2008).

وتدخلت قطر لأكثر من مرة في محاولة لتثبيت التهدئة بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، وتقريب وجهات النظر بين حكومة حماس من جهة والولايات المتحدة و(إسرائيل) من جهة ثانية، مستندة على قاعدة أن التواصل مع حماس سيكون أفضل للسلام من عزلتها (Hansen, 2013: 32)، وكان ذلك من خلال لقاءات كان يجريها القطريون مع مسئولين (إسرائيليين) وأمريكيين، ففي أثناء لقاء جمع وزير خارجية قطر حمد بن جاسم مع السناتور الأمريكي جون كيري (قبل أن يصبح وزيراً لخارجية الولايات المتحدة فيما بعد) بالدوحة بتاريخ 13 فبراير 2012 حسب موقع ويكيليكس، في إطار سعي قطر لتسويق قبول دولي لدور حركة حماس في حل القضية الفلسطينية، بما تملكه من رصيد شعبي وبراغماتية سياسية يؤهلانها لذلك، قال من الخطأ تجاهل حماس في السعي إلى اتفاق نهائي، ذاكراً من الممكن أن تعترف حماس بـ (إسرائيل) ولكن الوقت لم يحن بعد، لعدم جهوزية مناصريها لقبول ذلك، (حركة حماس باستمرار تؤكد على موقفها الثابت برفض الاعتراف بـ (إسرائيل))، ومؤكداً أن حماس لا تثق بمصر، وأن اللجنة الرباعية تعادي حماس وتتماشى مع مصالح الرئيس محمود عباس ومصر والأردن (Wikileaks, 24/2/2010)، إلا أن جهود قطر لم تنجح نظراً للرفض (الإسرائيلي) الأمريكي لمثل هذا التوجه. وبطلب فرنسي سعت قطر للتوسط بقضية الجندي (الإسرائيلي) جلعاد شاليط، الأسير لدى حركة حماس (قناة الجزيرة 2012/4/2).

وقبيل بدء العدوان على غزة وتحديداً بتاريخ 25 ديسمبر 2008، قامت وزيرة الخارجية (الإسرائيلية) تسيبي لفني بزيارة مصر التقت خلالها بالرئيس المصري حسنى مبارك وعدد من المسؤولين المصريين، وهددت خلال مؤتمر صحفي عقدته مع وزير الخارجية المصري أحمد أبوالغيط

بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من قطاع غزة، مضيفة أنّ استمرار سيطرة حماس على قطاع غزة أصبح يشكل مشكلة لـ (إسرائيل) وللمنطقة بشكل عام؛ الأمر الذي رآه كثير من المراقبين والمحللين بمثابة موافقة ضمنية، بل نوعاً من التواطؤ على شنّ العدوان على قطاع غزة. وقد علق أبوالغيط على تصريحات ليفني قائلاً: "الرئيس مبارك أكد لليفني ضرورة ضبط النفس، وعدم التصعيد العسكري" (أبوالبهاء، 2012: 60).

على إثر ذلك قام جيش الاحتلال (الاسرائيلي) بشن عملية عسكرية ممتدة على قطاع غزة – من يوم 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009 – بعد انتهاء تهدئة دامت ستة أشهر كان قد تم التوصل إليها بين حركة حماس من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى برعاية مصرية في يوليو 2008، وتم خرق التهدئة من قبل الجانب (الإسرائيلي) وعدم التزامه باستحقاقاته من التهدئة؛ من حيث رفع الحصار الذي يفرضه على القطاع؛ وبالتالي عدم قبول حركة حماس لتمديد التهدئة (سيف، 2015: 75).

وبتاريخ 30 ديسمبر 2008؛ حمّل الرئيس المصري في كلمة أذاعها التلفزيون المصري حركة حماس المسؤولية عن العدوان (الإسرائيلي) الذي تعرض له القطاع، معتبراً أن الحركة أعاقت الجهود المصرية لتمديد التهدئة، وأنها بذلك وجهت لـ (إسرائيل) دعوة مفتوحة لشن عدوانها على القطاع (أبوالهطل، 2015: 69)، كما قام وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبوالغيط بلوم حركة حماس، وقام بتحميلها مسؤولية ما يحدث في قطاع غزة، حيث قال في تصريح له لوكالات الأنباء: "قامت مصر بتحذير حماس منذ فترة طويلة بأن إسرائيل ستقوم بالرد بهذا الأسلوب"، وأضاف قائلاً: "فليتحمل اللوم هؤلاء الذين لم يولوا هذا التنبيه أهمية"، قاصداً حماس (سيف، 2015: 75).

وبالرغم من ذلك، قامت مصر بالتحرك لوقف العدوان، من خلال توحيد موقف عربي تجاهه، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على (إسرائيل)، وضرورة التحرك لطرح مبادرات ومؤتمرات لبحث التهدئة، ومن ثم إعادة الإعمار في قطاع غزة، ورفضت سياسة قطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل)، والتهديد بإلغاء معاهدة السلام بينهما.

وينبغي لنا الإشارة إلى معبر رفح في ظل العدوان (الإسرائيلي) على القطاع وإحكام الحصار عليه، حيث تذرعت مصر بقضية الأمن للإبقاء على إغلاق معبر رفح الحدودي الرابط بين قطاع غزة ومصر، والذي يعتبر المتنفس الوحيد لربط قطاع غزة بالخارج، حيث منع النظام المصري فتح معبر رفح وشدد إحكامه من خلال أجهزته الأمنية، وعرقل مرور العديد من البعثات الطبية والمساعدات الإنسانية القادمة إلى معبر رفح، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين الطرفين أوصلت العلاقة بينهما إلى الأزمة. والجدير ذكره أن هناك اتفاقية حول المعبر وقعت في 2005، وبوجود دولي، وتحت

الضغوط الإنسانية والدولية، فقد قرر الرئيس مبارك في 2 يناير 2009، أن يفتح معبر رفح في الاتجاهين لاستقبال الجرحى والحالات الإنسانية ونقل المساعدات، كما أكد على التزام مصر باتفاقية فتح المعبر بالرغم أن مصر ليست طرفاً فيها (أبوالهطل، 2016: 69-71).

في المقابل، لعبت الدوحة دوراً بارزاً وحيوياً أثناء العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، من خلال تبنيها سياسة واضحة تدين العدوان، وعبر تغطية قناة الجزيرة التي أبرزت وحشية العدوان على غزة، ومدى المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بغزة، ومن خلال ما قدمته من مساعدات طبية وأدوية وخدمات علاجية وإسعاف للجرحى والمصابين الفلسطينيين من جراء العدوان. هذا إلى جانب ما أعلنته عن خطتها لإعادة إعمار غزة؛ من تعزيز صورتها كداعمة للشعب الفلسطيني، وكذلك تمتين رعايتها لحركة حماس (بيبرس، 2012: 186).

ورداً على العدوان (الإسرائيلي) على غزة، وتنفيذاً لقرار قمة غزة الطارئة المنعقدة بالدوحة عام 2009، أعلنت الحكومة القطرية الدولة الخليجية الوحيدة المرتبطة بعلاقات تجارية وتمثيلية معلنة مع (إسرائيل)، تجميد نشاط المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، حتى يتحسن الوضع (حتر، 2009).

ففي الوقت الذي شهد موقف قطر وقناة الجزيرة من العدوان (الإسرائيلي) على غزة الثناء والتقدير من الأوساط الشعبية العربية، والفلسطينية خاصة، ولكنها انتقدت بسماحها للولايات المتحدة بمد (إسرائيل) بجسر من القنابل الذكية والفسفورية القادمة من قاعدة العديد الأمريكية في قطر، والتي استخدمتها أثناء العدوان على لبنان 2006، وعلى غزة 2008-2009.

بينما اعتبرت قطر أن وجود علاقات وتطبيع جزئي مع (إسرائيل) محسوبة المخاطر، تعزز هدفها بلعب دور أوسع من خلال سياستها الإقليمية، لتتنافس مع لاعبين أقدم منها في هذا المضمار، وعلى الرغم من أن العلاقات مع (إسرائيل) لم يكن مرغوباً فيها وتشكل خلافاً بين قطر وجيرانها، إلا أن قطر نظرت إلى الحفاظ على علاقاتها مع (إسرائيل) لتأكيد استقلالها في الساحة العربية، غير أن هذه العلاقة الجيدة لم تمنع قطر من أن تأخذ موقفاً متشدداً ضد العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة عامي 2008-2009، ومتعهدة بالمساهمة بإعادة إعمار ما دمره العدوان، موقفاً تتقدم به على بعض الدول الإقليمية الأكثر تأثيراً بالمنطقة، والتي اعتبرت الموقف القطري هو للمزايدة السياسية مستغلة قناة الجزيرة بإبرازه، ولكنها لم تستطع القيام بخطوات عملية لوقف العدوان، إلا أنه حتى ولو كان من هذا الباب فإن ذلك يحسب لقطر وخاصة شعبياً. (شراب، 2014: 53-82)

وفي 14 نوفمبر 2012، كان محور العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، هو اغتيال أحمد الجعبري أحد قادة حركة حماس، حيث بدأته (إسرائيل) تنفيذاً لقرار اللجنة الوزارية المصغرة للشؤون

الأمنية، الذي اتخذته سراً في صباح اليوم السابق، على الرغم من التوصل إلى مسودة اتفاق تهدئة مع المقاومة بوساطة مصرية.

وفي هذا العدوان شهدت القاهرة مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين في ظل حكم الرئيس محمد مرسي الإخواني، حيث زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون (آنذاك) منطقة الشرق الأوسط واستعانت بالرئيس المصري مرسي في التواصل مع الجانب الفلسطيني للتوصل لاتفاق، وتم إعلان اتفاق تهدئة من القاهرة بعد أيام قليلة في 21 نوفمبر 2012، خلال مؤتمر صحفي بمقر الرئاسة المصرية، جمع كلينتون مع نظيرها المصري (آنذاك) محمد كامل عمرو (المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/27).

ووقفت قطر موقفاً واضحاً من العدوان (الإسرائيلي) على غزة في نوفمبر 2012، وعبّرت في بيانها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أدانتها للعدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، وجددت التأكيد على موقفها المتمثل بعدم إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية و(إسرائيل) ما دامت الأخيرة لم تمتثل للقرارات الدولية واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام (صحيفة الراية، 2012/12/2).

وعبّرت قطر عن رؤيتها في اجتماع وزراء الخارجية العرب تجاه تطورات الأوضاع في غزة بأنها لا تدعو لإعلان الحرب أو القيام بعمل عسكري، بل تدعو لإعادة النظر بشكل كامل في عملية السلام واستراتيجية التعامل مع عملية السلام برمتها (فضائية الحرة، 2012/11/17).

وفي عدوان عام 2014؛ تمثل الموقف المصري الرسمي من العدوان على غزة في مبادرة أطلقتها لوقف العدوان على غزة، وقبلت (إسرائيل) بها وحظيت بدعم دولي، فيما رفضتها حماس لأنها لا تحقق شروطها، وبذلت مصر جهوداً دبلوماسية لتنفيذها، ووجهت انتقادات للإدارة المصرية بسبب تعقيدات في فتح معبر رفح على الحدود مع قطاع غزة، الأمر الذي حال دون وصول مساعدات لأهالي القطاع نظمها نشطاء مصريون (اعمل ثورة، 2015).

أما قطر؛ فقد نشطت في المحاولات الإقليمية لتأمين وقف لإطلاق بين (إسرائيل) وحماس- الذي استقر زعيمها خالد مشعل في قطر- حيث شارك الأمير تميم والعطية بنشاط في الدبلوماسية المكوكية، وكان من بين زوار قطر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في حين عقد العطية مشاورات ثلاثية مكثفة مع دواد أوغلو وكيري في باريس، بالإضافة إلى ذلك من المفيد القول إنه في مرحلة ما اتصل كيري هاتفياً بالعطية وطلب من الدوحة استخدام نفوذها للتوسط لدى حماس، وهذا يوضح كيف يمكن لقطر أن تلعب دوراً إيجابياً من خلال نقل الرسائل بين حماس وبين المجتمع الدولي وتسهيل تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف المتنازعة.

ولقيت غزة تعهدات بمنح تبلغ قيمتها أكثر من 5.4 مليارات دولار من المجتمع الدولي في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في 12 أكتوبر 2014 لإعادة إعمار قطاع غزة الذي تعرض لدمار شديد جراء العدوان (الإسرائيلي). وتقدمت قطر باقي المساهمين بفارق كبير، حيث تعهدت وحدها بدفع مليار دولار لتتجاوز ما دفعته كل من السعودية (500 مليون)، والإمارات (200 مليون)، والكويت (200 مليون)، كما تجاوزت أيضاً مجموع ما تعهدت به الولايات المتحدة (212 مليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (271 مليون دولار)، لتحافظ قطر بذلك على موقعها المتصدر في الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني (كزيز، 2014: 163-209).

يرى الباحث: أن ملف الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) أدى لتوتر العلاقات المصرية – القطرية، نظرا لتأثير السياسة القطرية فيه خصوصا العلاقة القطرية مع قطاع غزة وحركة حماس في فلسطين، وذلك من خلال تصاعد الدور القطري الذي لم يترك نافذة إلا وعبر من خلالها، سواء عبر المال السياسي، أو الإعلامي، أو الوساطات بين التنظيمات الفلسطينية، خاصة وأن قطر حاولت انتزاع دور مصر الإقليمي في قضية فلسطين، حيث ساءت العلاقات عقب العدوان الإسرائيلي عام 2008 على غزة، ودعم أمير قطر لحركة حماس التي كانت على علاقة متوترة مع النظام المصري.

ثانياً: نظرة البلدين للدور التركي في المنطقة

منذ صعود حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في عام 2002، وحتى اندلاع الأزمة السورية في عام 2011، كان نهج السياسة الخارجية التركية، "تصفير المشاكل مع الجيران"، ولكن نظراً للحراكات الشعبية العربية التي وقعت في أواخر عام 2010، فإن تركيا قد انتقلت من الاعتماد على القوة الناعمة نحو استخدام القوة الصلبة في كل من العراق وسوريا بشكل خاص، وقد أغضب هذا التحول حكومات في الشرق الأوسط مثل مصر وإيران (معهد الشرق الأوسط، 2016/6/10).

ومع اندلاع حراك مصر في الخامس والعشرين من يناير عام 2011م، أعلن رئيس الوزراء التركي موقفه الداعي للإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك، وهذا زاد من توتر العلاقة بين البلدين، ولكن مع نجاح حراك 25 يناير تحولت العلاقات المتوترة إلى علاقات جيدة بين البلدين، حيث شهدت مرحلة حكم المجلس العسكري زيارة تاريخية لرئيس الوزراء التركي أردوغان للقاهرة، ولقاؤه بالمشير محمد حسين طنطاوي وتوقيعها لعدة اتفاقيات ثنائية، ومع وصول الرئيس محمد مرسي لسدة الحكم بعد انتخابات شفافة ونزيهة، تطورت العلاقات التركية – المصرية بمنحى إيجابي، وشهدت تلك المرحلة تعاوناً استراتيجياً واقتصادياً وتنموياً وعسكرياً، تمثل في إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الجيشين التركي والمصري (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، 2014/5/13).

ونتيجة لصعود الرئيس محمد مرسي الإخواني إلى سدة الحكم، زادت الرغبة المتبادلة لإقامة علاقات قوية بين تركيا ومصر، خاصة أن جماعة الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليها الرئيس محمد مرسي في مصر والحزب الحاكم في تركيا، وهو ما وطّد العلاقات المصرية – التركية، وزاد من فرص التعاون الاستراتيجي، بل عن تحالف استراتيجي، في ظل زيارة أردوغان لمصر في نوفمبر 2012 (القدرة، 2013: 63).

إلا أن حراك 30 يونيو 2013 وما تبعه من خطوات الأطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، أدى ذلك إلى توتر العلاقات بينهما، بعد وصف تركيا هذه الخطوات التي تبعت 30 يونيو "بأنها انقلاب على الديمقراطية وعلى القيم والمبادئ التي تؤمن بها تركيا"، وبلغ التوتر أشده بعد الكلمة التي ألقاها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 69 وهاجم فيها الحكومة المصرية والرئيس عبد الفتاح السيسي، واستمر أردوغان في تصريحاته المضادة لحكم السيسي في كل محفل دولي، بسبب فرض الأخير قبضة حديدية على جماعة "الإخوان المسلمين"، ما أثار حفيظة السلطات المصرية التي كانت في كل مرة تستنكر الأمر، وتدعو الجانب التركي إلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية (موقع الوقت، 2015/3/3).

وتوترت العلاقات بينهما حتى وصلت إلى اتخاذ الحكومة المصرية لقرارها في 23 نوفمبر 2013 الذي يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من مستوى السفير إلى مستوى القائم بالأعمال، واستدعاء السفير التركي في مصر إلى مقر وزارة الخارجية وإبلاغه باعتباره "شخصاً غير مرغوب فيه"، ومطالبته بمغادرة البلاد (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، 2014/5/13).

ويعتقد الباحث: أن هناك تشعب في الخلافات بين النظامين المصري والتركي، وأنه من المستبعد بهذه المرحلة حصول تقارب بين الطرفين المصري والتركي، وذلك لأن كلا النظامين يمتلك مشروع يتعارض مع نظيره، وكلاهما قوة إقليمية، وكل طرف فيهما له ثأر طويل مع الآخر، وأن هناك أكثر من ساحة اشتباك مصري – تركي، ليس أولها بليبيا ولا أخرها بقطاع غزة، كما أنه لا يمكن أنكار بأي حال من الاحوال حقيقة أن تركيا مازالت تدعم وبقوة جماعة الإخوان المسلمين التي يعتبرها الرئيس السيسي "إرهابية" في الجهة المقابلة ما زال ينظر النظام المصري الرسمي إلى النظام التركي، بأنه نظام عدو لمصر، بل تم وضعه بخانة ألد الاعداء للنظام المصري.

وفي ديسمبر 2014؛ صّرح وزير الخارجية التركي، "مولود جاويش أوغلو"، بأنَّ بلاده على استعداد لتحسين العلاقات مع مصر، حال إقدام القاهرة على ما أسماه بـ"خطوات من أجل الديمقراطية"، وهو ما سبب حالة غضب عارمة لدى الساسة في مصر، والذين وصفوا الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بـ "الديكتاتور" (زهران، 2014).

ورأى المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن مصالحة النظام المصري مع تركيا وقطر تكاد تكون اقتربت في الأول من يناير لعام 2016، وذلك بعد أن كثر الحديث عن حراك دبلوماسي تقوده الرياض لإعادة العلاقات شبه المقطوعة مع البلدين، وحدد المعهد مؤشرات تؤكد التقارب بين مصر والبلدين اللتين تدعمان جماعة الإخوان المسلمين بشكل مطلق، ومنها التحالف الإسلامي الذي أعلن عنه في 15 ديسمبر 2015، حيث فاجأت المملكة العربية السعودية أغلب دول العالم، حينما أعلن وزير دفاعها الأمير محمد بن سلمان عن تدشين تحالف إسلامي لمحاربة التنظيمات الإرهابية، بقيادة السعودية ويضم إلى جوارها 33 دولة إسلامية بما فيها مصر وقطر وتركيا أكثر الأطراف محل الخلاف في المنطقة (عبد الرحمن، 2016).

ولم يدم هذا التقارب بين مصر والبلدين طويلاً، فنجد أنه في 18 يونيو 2016 ندد ائتلاف الأغلبية في البرلمان المصري "دعم مصر" بالبيان الصادر عن الدولة القطرية التي استنكرت خلاله الأحكام القضائية الصادرة بحق الرئيس المطاح به محمد مرسي وعدد من معاونيه، بجانب صحافيين في قناة الجزيرة، وقال في بيان صادر عنه: "إن هذه التصريحات تجاوز لكل الخطوط الحمراء"، مشيراً إلى "أن قطر اتخذت مسلكًا ومنحنيًا جديدًا لتبرئة ساحتها من خلال محاولة التصريح بشكل مباشر، وإلصاق تهمة تسييس الأحكام بالمؤسسة القضائية المصرية، هذا المنحنى الذي سيأخذ العلاقات المصرية القطرية لمساحات تباعد أكبر مما هي عليه الآن".

كما ندد البيان بتصريحات النظام التركي، وقال: "إن هذا استكمال لسلسلة من التصريحات المُعادية لمصر وسياساتها التي من خلالها يتضح أنه لا نوايا لأي تغيير في مواقف أو سياسيات النظام التركي، وإن النظام التركي الذي لا يزال مُستمرًا في التمادي وراء دعم جماعة ثبت بما لا يدع مجالا للشك تورطها في الإرهاب، يُعد تدخلًا غير مقبول تحت أي دعاوى أو مزاعم في الشأن المصري الداخلي" (السيد، 2016).

وشن اللواء سعد الجمال "رئيس ائتلاف دعم مصر، ولجنة الشؤون العربية" في البرلمان المصري هجوماً على دولة قطر وتركيا، وذلك بعد إصدار كُلاً منهما بياناً استنكرا حكم المؤبد للرئيس محمد مرسى الصادر في قضية التخابر مع قطر. وتساءل "لماذا تتجسس دويلة قطر على مصر؟، وأين حمرة الخجل يا أيها الحكام؟، كما وصف النظام التركي بالديكتاتور الأحمق!" (القاضي، 2016).

ويرى الباحث: أن التوتر المصري – التركي، والتقارب السعودي – التركي، ألقى بظلاله على الحليف القطري، كما أن التوتر السعودي– المصري، ألقى بظلاله على العلاقات المصرية – القطرية.

وظهرت العلاقات المتميزة بين قطر وتركيا مع (الاجتماع الرباعي) في دمشق 2008، الذي ضم إلى جانب الرئيس السوري أمير قطر ورجب طيب أردوغان والرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي، وتنامت العلاقات بين تركيا وقطر خلال السنوات الماضية لتشكل ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية "تحالف مرن"، قائم على أساس التوافق حيال قضايا إقليمية معينة وليس وفق هياكل مؤسسية قائمة، فالطموح الإقليمي والمصالح المتقاطعة و"التكامل المفترض" بين دولة إقليمية رئيسية (تركيا) ودولة غنية صغيرة (قطر)، دفع باتجاه تبلور تحالف مشترك تشكلت ملامحه من خلال تنسيق متبادل بشأن العديد من قضايا الصراع في الشرق الأوسط (اللباد، 2012).

تجلت الأدوار السياسية لهذا التحالف في العديد من المبادرات تجاه عدد من القضايا الرئيسية، حيث لعبت الدولتان أدواراً تكاملية بارزة حيال أحداث "الحراك العربي"، وارتفعت وتيرة الزيارات المتبادلة وازداد التنسيق المشترك لدعم تيارات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

هذا التحالف عبّر عنه التحرك المشترك في أواخر عام 2010 لحل الأزمة السياسية في بيروت، والمشاركة بفاعلية في محاولات إنهاء الانقسام الفلسطيني، والنهوض بأدوار أساسية في عملية استضافة بعض الفلسطينيين المبعدين في إطار "صفقة مبادلة شاليط" مع حركة حماس، هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرات مشتركة حيال الصراع في اليمن.

وتتبنى الدولتان مواقف ثابتة حيال التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة، انطلاقاً من اعتبارات عضوية تركيا في حلف الناتو وروابطها التاريخية مع واشنطن، هذا فيما تعتمد قطر على الوجود الأمريكي بقاعدة "العديد" لتحقيق الأمن في مواجهة التهديدات الإقليمية (خليل، 2013).

في خضم النكسات الكبرى والاستراتيجيات الفاشلة في الشرق الأوسط المضطرب، بدأت القيادة التركية في النظر نحو قطر بوصفها الحليف العربي الأكثر موثوقية، في واقع الأمر، فإن إعلان سفير أنقرة في الدوحة في عام 2015 عن خطط إنشاء قاعدة عسكرية تركية قطرية مشتركة في قطر لم يكن خارجاً عن السياق الجيوسياسي، وبموجب هذا تعهدت تركيا بحماية قطر من التهديدات الخارجية، وينص الاتفاق على تبادل المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى تواجد 3000 من أفراد الجيش التركي في قطر، وفي مقابل التزام تركيا بأمن الإمارة الخليجية عرضت الدوحة المساعدة في تعويض الفاقد من السياحة الروسية إلى تركيا منذ حادث إسقاط الطائرة مطلع نوفمبر 2015، وهناك وعود وضمانات بتصدير الغاز في حال قررت موسكو مواصلة معاقبة أنقرة من خلال حجب إمدادات الغاز الطبيعي في المستقبل (معهد الشرق الأوسط، 2016/6/10).

وصرح برات جونكار، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي أن اللجنة قامت بالمصادقة على مشروع "اتفاق تعاون عسكري" بين تركيا وقطر، يتيح لكل دولة الحق في نشر قوات

على أراضي الدولة الأخرى (نون بوست، 2015/3/7)، وتم التوقيع في ديسمبر 2015، على اتفاقية للتعاون العسكري بين أنقرة والدوحة، يسمح بموجبها البلد المضيف للبلد الآخر باستخدام موانئه البحرية وطائراته ومجاله الجوي، وبتمركز قواته العسكرية على أراضيه (المركز الصحفي السوري، 2016/10/23).

وتصبح أول قاعدة عسكرية تركية خارج تركيا (في قطر) جاهزة للعمل خلال عامان، كما جاء على لسان وزير الخارجية التركي عصمت يلماز في 30 مارس 2016، أثناء زيارته للدوحة لحضور معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري Dimdex، معلناً أن الاتفاق يتضمن تبادلاً للخبرات العسكرية يتيح لبعض أفراد القوات والطائرات العسكرية القطرية التمركز في تركيا (نون بوست، 2016/4/2).

وعلى الرغم من كونها دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي، فإن قطر طالما اعتبرت أن المملكة العربية السعودية جارة متكبرة لا تحترم سيادة الدول الخليجية الصغيرة واستقلالها، وشهدت العلاقات بين البلدين خلافات كبيرة في الماضي، ويبدو أن بناء علاقات مع أنقرة هو وسيلة لقطر للحفاظ على بعض خياراتها مفتوحة والحفاظ على بعض المجال للمناورة تحت الموقف السعودي المهيمن، وليس المقصود من إنشاء القاعدة العسكرية التركية القطرية المشتركة أن تكون بديلا عن القيادة المركزية الأمريكية، ولكنه يأتي في إطار سعي الدوحة نحو تنويع شبكة شركاء الدفاع في الوقت الذي توفر فيه لـ أكثر دول العالم نفوذاً حول العالم أصولاً مستقرة في الإمارة المزدهرة (معهد الشرق الأوسط، 2016/6/10).

ويرتبط التحدي الأكبر بالنسبة للدولتين بما باتا يواجهانه من ضغوط من قبل دول خليجية رئيسية لتعديل مسار سياساتهما الآخذة في التنافر مع جوهر المواقف والأهداف الخليجية، ذلك أن الرفض الخليجي لمحور تركيا – قطر ومحاولة مواجهته عملياً وإعلامياً لم يعد يرتبط وحسب بمحاولة الدولتين إيجاد قوى إقليمية قادرة على موازنة نفوذ الدول العربية التقليدية، لكنه بات يسعى لتأكيد انهيار محور "الاعتدال العربي" لصالح قوى إقليمية كانت على هامش الإقليم، وقد ترتب على ذلك قيام كل من السعودية والإمارات والبحرين بخطوة سحب السفراء من قطر في تطور دراماتيكي أثبتت فيه الدول الثلاث أن المساومة على مصالحها الأمنية غير ممكن، وأن سياسات "النفس الطويل" مع قطر لم تعد بعد مجدية.

وعبّر أردوغان في زيارته لقطر التي افتتح خلالها المبنى الجديد للسفارة التركية: "أن العلاقات التركية القطرية تشهد تطوراً كبيراً في شتى الأصعدة وهذا ما نلمسه من خلال تبادل الزيارات الكثيفة وقال: "هناك خاصية متميزة أخرى بين تركيا وقطر وهي أن لنا آراء متطابقة في المسائل ذات الصلة

الإقليمية والدولية ونبذل قصارى جهدنا مع دولة قطر من أجل تحويل منطقتنا إلى منطقة سلام"، وبدوره أشاد وزير الخارجية القطري خالد العطية في تصريحات صحفية بعلاقات بلاده مع تركيا، مشيرا إلى أن تركيا دولة مهمة ومؤثرة ودولة وازنة وعلاقاتنا معها مبنية على الاحترام المتبادل"، معربا عن تمنياته بأن يكون لجميع الدول العربية مثل هذه العلاقات مع تركيا (كزيز، 2014: 173-175).

وألقى رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في 28 أبريل 2016 محاضرة في جامعة قطر تناول فيها العلاقات التركية القطرية التي وصفها بالاستراتيجية، تحدث عن طبيعة علاقات بلاده بقطر، مشيرا إلى أنها ترتكز على خمسة محاور: سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية وإنسانية (الجزيرة نت، 2016/4/29):

- **المحور السياسي:** تربط قائدي البلدين قيم مشتركة ويلتزمان بالمثل العليا نفسها، ولديهما قنوات اتصال مفتوحة في كافة القضايا السياسية. ونتيجة للانفتاح السياسي الكبير فإن اللقاءات مستمرة بين قيادات البلدين بشكل دائم وبناء.
- **المحور الأمني:** بيّن أوغلو أن البلدين يواجهان تحديات أمنية مشتركة في منطقة تعاني من عدم الاستقرار، وفي إقليم مضطرب، وهو ما يحتم اليقظة والتنسيق الأمني، لذلك يتم التركيز على الجوانب الاقتصادية كوسيلة للحماية من هذه التحديات، و"نتيجة لهذا التعاون الأمني وقّعنا قبل فترة الاتفاقية العسكرية بين البلدين التي هي محل اهتمام وتقدير كبير من الجانبين".
- **المحور الاقتصادي:** أكّد أوغلو أن العلاقات الاقتصادية بين الدوحة وأنقرة تتطور باستمرار، حيث صعد مؤشر التعاون الاقتصادي بينهما ليتضاعف ثلاث مرات خلال فترة قصيرة، ولفت إلى أنه بالإضافة إلى مئات الشركات التركية التي تعمل في قطر، فإن حجم الاستثمارات القطرية في تركيا كبيرة، وهو ما من شأنه أن يعزز الشراكة الاقتصادية بين البلدين اللذين يتمتعان باقتصادين قويين وفعّالين.
- **المحور الثقافي:** أوضح أوغلو أن تركيا وقطر ترتبطان بعلاقة متميّزة نتيجة العوامل المشتركة بين الشعبين المسلمين، وما يجمع بينهما من قيم الإسلام السمحة، وهذا ما يستدعي تطوير الشراكة بين المؤسسات الثقافية القطرية والتركية من أجل تعزيز الروابط بين الشعبين.
- **المحور الإنساني:** نوه رئيس الوزراء التركي بعلاقة بلاده بالدوحة في هذا المجال، حيث يتعاون الجانبان بشكل كبير، خصوصا فيما يتعلق بتقديم الإغاثة للاجئين والنازحين السوريين والعراقيين، "فتركيا فتحت أجواءها وأراضيها أمام المنظمات الإنسانية القطرية وسهّلت مهمتها النبيلة".

من جهة أخرى، نجد أنه مع الساعات الأولى لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا في 15 يوليو 2016، ظهر الموقف القطري من الوضع بشكل واضح، فقبل أن تصدر أي بيانات إقليمية أو

دولية تواصل الأمير تميم بن حمد آل ثاني مباشرة مع الرئيس التركي لمعرفة الأوضاع، كما أكد له دعم الدوحة للحكومة المنتخبة والوقوف بجوارها في هذه الأزمة. إن الموقف القطري السريع في إدانة الانقلاب يأتي في إطار عملية التنسيق السياسي والأمني بين الدوحة وأنقرة، كما يكشف مدى تحالف البلدين في ظل ارتباطهما بعدد من الملفات السياسية في المنطقة، ولاسيما الوضع في سوريا والموقف من جماعات الإسلام السياسي.

ومنذ اللحظات الأولى سخّرت قطر أدواتها الإعلامية في دعم حكومة أردوغان، وفي الوقت الذي كانت وسائل إعلام عربية ودولية تحاول أن تظهر نجاح الانقلاب وتمكن العسكريين وسيطرتهم على البلاد، كانت قناة الجزيرة تدعم النظام التركي وتحاول نقل حقيقة المشهد على الأرض بما يُرسخ فشل الانقلاب، وهذا ربما ما دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الظهور على قناة الجزيرة في أول حوار له مع وسائل الإعلام بعد المحاولة الفاشلة، أيضاً في إطار الدعم السياسي كان أول مسؤول عربي يصل تركيا بعد الانقلاب، هو وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني (عنتر، 2016).

كما طرحت دولة قطر فكرة إدارة المؤسسات التعليمية للكيان الموزاري المتورط في الانقلاب بعد أن قامت الحكومة التركية بتأميم تلك المؤسسات، أو بمعنى آخر أن يكون لدولة قطر دورًا للاستثمار في التعليم في تركيا (حامد، 2016).

وعلى العكس تماماً؛ قامت مصر في 16 يوليو 2016 بعرقلة صدور بيان بالإجماع لمجلس الأمن يندد بمحاولة الانقلاب في تركيا، وامتنعت مصر عن التصويت على بيان مجلس الأمن الذي يدعو فيه إلى "احترام الحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا في تركيا"، وسبب رفض مصر التصويت على البيان، كان جملة "دعوة كل الأطراف إلى احترام الحكومة الديمقراطية المنتخبة في تركيا" (العربية نت، 2016/7/16).

ويتطلب إصدار بيان من المجلس موافقة جميع ممثلي الدول الأعضاء به والبالغ عددهم 15 عضوا، ومصر العضو العربي الوحيد حالياً به، وتنتهي عضويتها غير الدائمة بحلول 31 ديسمبر 2017 (موقع كلمتي، 2016/7/19).

وتعتبر مصر عضو غير دائم في مجلس الأمن وعلاقتها مع السلطات التركية متوترة، بسبب ما تعتبره دعماً يقدمه الرئيس أردوغان إلى جماعة الإخوان المسلمين (العربية نت، 2016/7/16)، ومنذ إطاحة الجيش بالرئيس المصري الأسبق محمد مرسي عام 2013، والرئيس التركي يندد بما يعتبره "انقلاباً" على الرئيس المنتخب ديمقراطياً، وكان فشل الانقلاب بمثابة إحباط كبير لمؤيدي حراك 30 يونيو والرئيس السيسي، حيث كان يضع الكثير من المصريين أملهم في تغيير نظام تركيا الذي

كثيرًا ما عادى نظام السيسي منذ حراك 30 يونيو، ودفاعه عن جماعة الإخوان المسلمين بصفة مستمرة (حسن، 2016).

وشهد التنسيق بين تركيا وقطر مزيداً من التعاون فيما يخص ملف الأوضاع في مصر لاسيما في ظل حالة المناكفة السياسية التي تلعبها القاهرة فيما يخص الحديث عن استضافة القاهرة لفتح الله كولن المتهم الأول بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة، وفي هذه الحالة ستعد أنقرة والدوحة في خصومة مباشرة مع القاهرة، لاسيما بعد القضية المعروفة في مصر بالتخابر مع قطر (عنتر، 2016).

ويمكن القول أن العلاقات القطرية – التركية هي في حالة من الانسجام إزاء قضايا المنطقة وخصوصا القضيتين المركزيتين المصرية والسورية، إلا أن العلاقات القطرية التركية لا تقف عند هذا الحد السياسي، بل ثمة ارتباط اقتصادي مهم، يتمثل في التعاون في مجال الطاقة بعد الأزمة التي حدثت في تركيا مع روسيا، ما دعت الحاجة لإيجاد مصادر طاقة جديدة، وهو ما تمثله قطر أحد أبرز مصدري الغاز في العالم والذي لا شك أن تركيا بحاجة إليه، ويمكن لقطر أن تستفيد من وجود قوة إقليمية كبيرة مثل تركيا كحليف استراتيجي طويل الأمد، أما تركيا فإنها تستفيد من وجود شريك عربي في المنطقة يضخ الودائع بالدولار ولا يجد غضاضة في دعم التمدد التركي، ولديه ذراع إعلامي قوي ينفذ من خلالها سياسة القوة الناعمة التي ينتهجها في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط.

ثالثاً: نظرة البلدين للدور الإيراني في المنطقة

تسعى إيران ومنذ قيام ثورتها الإسلامية عام 1979 إلى "تصدير الثورة" تجاه محيطها العربي، متخذة أشكالاً عدة، منها العسكري المباشر وغير المباشر، عبر دعم الميليشيات المسلحة التابعة لها. أو من خلال زرع خلايا تجسسية طائفية تدين بالولاء لها، أو حتى عبر علاقات منفردة سياسية أو اقتصادية مع بعض دول المنطقة، بغية إحداث خرق في البنية العربية.

وتشكل دول الخليج العربي مطمعاً أساسياً في المشروع الإيراني، وتسعى لمحاولات حثيثة لإحداث اختراق داخلي يؤهلها للعب دور سياسي داخل هذه الدول، فاحتلت جزراً إماراتية، ودعم توجهات سياسية طائفية في البحرين، وأنشأت ميليشيات عسكرية في اليمن وسوريا، وخلايا تجسسية في الكويت، وتهديدات غير مباشرة للمملكة العربية السعودية (نعناع، 2014).

وفيما يخص العلاقات المصرية – الإيرانية؛ دخلت العلاقات المصرية – الإيرانية حالة من التأزم الشديد، خصوصاً بعد تولي الرئيس محمود أحمدي نجاد مقاليد السلطة في إيران، حيث عادت أجواء التوتر تخيم من جديد على علاقات البلدين، بعد الإعلان عن اكتشاف أجهزة الأمن المصرية، محاولة إيرانية لزرع جاسوس مصري، يدعى محمد عيد، استطاع دبلوماسي إيراني يعمل في القاهرة

على تجنيده، وكان يخطط للقيام بعمليات تفجير في مصر والسعودية، حسب ما أعلنته السلطات المصرية، وهو ما نفته إيران (عبد العاطي، 2007: 31).

ومن ثم بدأت محاولات التقارب بين البلدين في عهد الرئيس مرسي تأخذ شكلًا آخر يشير إلى تطور إيجابي بين البلدين، وتمثَّل ذلك في زيارة محمد مرسي إلى طهران لحضور قمة عدم الانحياز في أغسطس 2012، لتسليم رئاستها إلى إيران، وهي أول زيارة لرئيس مصري إلى إيران منذ الثورة الإسلامية، وهذه الزيارة تعتبر "نوعًا من الاختبار العملي لشكل وتوجه السياسة الخارجية المصرية في ظل أول رئيس مدني منتخب ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي"، ورحبت القيادة الإيرانية بزيارة الرئيس المصري في حينها، مما كان له الأثر الإيجابي في فتح صفحة جديدة بين البلدين. وشهدت العلاقة بين البلدين تطورًا ملحوظًا، حينما وقَّعت مصر وإيران أول برتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران بمعدل 28 رحلة جوية أسبوعيًّا، في الثالث من أكتوبر 2012 (نصار، 2015).

وفي فبراير 2013 دعا الرئيس المصري نظيره الإيراني، لحضور قمة دول منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة، واستُقبل استقبالًا حافلًا، وقام بالعديد من الزيارات واللقاءات على هامش القمة، واجتمع مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، الذي يُعد من أهم الشخصيات الإسلامية السُنِّية (موقع BBC، 2013/2/13).

وفي عهد الرئيس السيسي، وبعد وصوله إلى سدَّة الحكم في مصر، وُجِّهت دعوة للرئيس الإيراني حسن روحاني لحضور حفل تنصيب السيسي (مثَّل الرئيس الإيراني نائب وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللهيان)؛ مما أثار من جديد أفق تطور العلاقات المصرية–الإيرانية بين البلدين، التي لا تزال تمثل التباسًا في نهج السياسة الخارجية لمصر، ودومًا ما كان يُرتهن بأسباب معلنة وأخرى خفية تخضع في معظمها لحسابات سياسية تخص جهات عالمية وربما إقليمية. والهاجس الأساس والمحرك لتلك العلاقة، هو رضى دول الخليج التي تُعتبر الداعم الأول للسيسي، وخصوصًا السعودية في عهد الملك عبد الله، والإمارات، وقد عبَّر السيسي عن ذلك بقوله: "العلاقة مع إيران تمر عبر الخليج العربي... أمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج. (هم) أهلنا ويهمنا أن يعيشوا بسلام... كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة" (البديل، 2014/6/8).

أما فيما يخص الاتفاق النووي؛ أكَّدت وزارة الخارجية المصرية أنها تتابع باهتمام الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجموعة الست الكبرى وإيران حول الملف النووي، وأعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية "بدر عبد العاطي" عن أمله في أن يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين شاملًا متكاملًا، ويؤدي إلى منع نشوب سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، وإخلائها بشكل كامل

من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة ويتفق مع بنود معاهدة منع الانتشار النووي، وتسير الرؤية المصرية في اتجاه أن إيران ترغب في امتلاك خيار نووي يسمح لها باستعراض قوة وابتزاز نووي بلا نهاية من جهة، وإعادة تفكيك المنطقة وبناء نظام إقليمي تكون هي مرتكزه ومحوره الرئيس، من جهة ثانية، وهذا يمثِّل مقاربة بين الموقف المصري والخليجي؛ الذي يضع أمن الخليج ضمن أولوياته في التعامل مع إيران، وهذا ما عبَّر عنه الرئيس السيسي في أكثر من موقف بقوله: "إن مصر لن تسمح لأي قوى ببسط نفوذها على العالم العربي وتهديد أمنه واستقراره بالتعاون مع أشقائها العرب"، كما أنها لا تملك الانعزال عن قرارها أو تجاهل انعكاساته على الأمن القومي، الذي يرتبط بأمن الخليج والبحر الأحمر والشرق الأوسط.

إن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وضمان الحد الأدنى من التعاون، الذي يمكن أن يلعب فيه الاقتصاد دور القاطرة، نظرًا لحاجة كل منهما للآخر اقتصاديًّا. كما يمكن أن يشهد الإقليم تنافسًا سياسياً؛ إذ إن تعاون كل من مصر وإيران ودخولهما عصرًا جديدًا من العلاقات الدبلوماسية الطبيعية لن ينهي بأية حال تطلع كل منهما للعب دور إقليمي بارز، وهو ما ستتحكم فيه المصالح الملحَّة لكلا البلدين، وستتمتع إيران بمزايا نسبية بعودة العلاقات مع مصر، نظرًا للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها، كونها دولة القلب للوطن العربي، لها كلمة يُعتدُّ بها في المحيط العربي، وتشترك في العديد من التحالفات، ولها شبكة واسعة من المصالح، مما يتيح فرصة جيدة لإيران، لإفشال سياسة الولايات المتحدة الأميركية الرامية إلى عزلها دوليًّا (نصار، 2015).

في المقابل انعكست تناقضات السياسة الخارجية القطرية على العلاقة مع إيران طيلة العقود الماضية، إذ تشكلت علاقة متينة ما بين الدولتين خاصة فترة حرب الخليج الأولى، حيث رفضت قطر دعم العراق، وقد تعززت تلك العلاقات أكثر نتيجة عوامل عدة من أبرزها (خليفة، 2014: 12):

- تشارك الدولتين في حقل نفطي بحري (الحقل الشمالي).
- شكل المواطنون في قطر من أصول فارسية قرابة 18% من إجمالي السكان عام 1970.

أما فيما يخص منطلقات التحرك الإيراني تجاه قطر فتمثلت في:

- إن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه.
- تحسين البيئة الإقليمية لتخفيف الضغط الغربي عليها.
- عدم وجود حساسية شيعية سنية بينها وبين قطر بعكس السعودية والكويت والبحرين.

وقد تعززت هذه العلاقة بين البلدين منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، إذ رفضت قطر باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن عام 2006، فرض أية عقوبات على إيران تتعلق ببرنامجها النووي، وكانت أول دولة عربية تدعو رئيساً إيرانياً إلى مؤتمر القمة العربية وذلك عام 2007، وهو ما اعتبر استفزازاً لدول الخليج المجاورة في فترة تأزم العلاقات ما بين الدول العربية والمحو الإيراني (نعناع، 2013).

واستمرت العلاقات بين قطر وإيران على ذات المنحى طيلة الفترة السابقة للنصف الثاني من عام 2011، ومع وقوف قطر إلى جانب المعاضة السورية، رافضة النهج القمعي الذي اتخذه نظام الأسد تجاه شعبه حسب الموقف القطري الذي يتفق مع التوجه العام لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما شكل بداية القطيعة بين قطر والنظام السوري من جهة، وتأزماً في العلاقات القطرية – الإيرانية من جهة أخرى، حيث وجدت إيران أن الدعم الذي تقدمه قطر والسعودية للمعارضة السورية في مواجه الآلة العسكرية للنظام السوري، موجها كحرب ضد إيران ذاتها، باعتبار سوريا مجالاً للنفوذ الإيراني في البيئة العربية، وسقوط نظام الأسد بمثابة كسر للمحور الإيراني عبر أهم أركانه عربياً. وقد وجهت إيران انتقادات حادة لقطر إذ اعتبر وزير الدفاع الإيراني حينها الجنرال أحمد وحيدي أن "دول ما يسمى أصدقاء سوريا، التي تقودها السعودية وقطر، تسعى إلى صداقة مع (إسرائيل) بدلاً من قلقها من العمليات الإرهابية وعمليات القتل في سوريا". وصرحت قناة العالم الإيرانية بأن موقفي قطر والسعودية" يأتيان في خدمة المخطط الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة لإضعاف دول الممانعة والمقاومة بما يشكل طوق نجاة (لإسرائيل). وازدادت حدة الانتقادات لقطر بعد استضافتها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، المتهم بدعم مجموعات "إرهابية" من قبل حكومة المالكي الحليفة لإيران، وبلغ التأزم بين الدولتين أن اتهمت إيران قطر بسحب غاز إضافي بشكل غير قانوني من حقل الغاز المشترك فيما بينهما وباستمالة أكفأ الموظفين الإيرانيين لتطوير الجزء القطري من الحقل (نعناع، 2013).

إلا أن التغيرات السياسية التي حصلت عام 2013 في كلا الدولتين، باستلام ولي العهد القطري الأمير تميم بن حد آل ثاني سدة الحكم خلفاً لوالده، وتنصيب حسن روحاني رئيساً لإيران مع إعادة هيكلة جزئية للسياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة في ملفاتها الشائكة وعلاقاتها مع الغرب، أدى إلى إصلاح تدريجي للعلاقات بين الدولتين على طريق استعادة ذات الزخم السابق بينهما.

إذ أكد أمير دولة قطر الجديد تميم بن حمد آل ثاني في خطابه الأول حول السياسة القطرية الجديدة، باعتبارها امتداداً للسياسة القديمة خلال الألفية الجديدة، ولكن بشكل أكثر هدوءً، وفى الإطار الخليجي طمأن أمير قطر الجديد دول الجوار، مؤكداً أنه ملتزم باستحقاقات مجلس التعاون الخليجي،

ولن يكون هناك إشكال كبير مع مجلس التعاون الخليجي، رغم الخلافات الظاهرة عملياً بين دول مجلس التعاون الخليجي بما يتصل بالعلاقة مع إيران على وجه التحديد. وهكذا بدا من الخطاب أن الأزمة السورية قد تكون هي المعضلة والمحدد المحوري لمستقبل العلاقات القطرية – الإيرانية الجديدة، وقد تكون أحد المؤثرات التي تغير من طبيعة السياسة القطرية، ففي أول تصريح لوزير الخارجية الإيراني عقب تولى الأمير تميم مقاليد الأمور في قطر طلب الوزير منه إعادة النظر في سياسة بلاده تجاه الأزمة السورية، وهنا لابد من التوقف أمام هذا التصريح الإيراني، وما يحمله من رسائل إيرانية للسياسة القطرية الجديدة، حيث يفسر المحللون هذه التصريحات الإيرانية، بأنه من الطبيعي أن يميل الإيرانيون إلى قدر من الهدوء في التعاطي مع الأمير الجديد على أمل أن يكون أقل تحدياً لطموحاتهم الإقليمية من والده، غير أن هناك جملة من التهديدات الإيرانية الصريحة لقطر بسبب موقف الأخير من سوريا، لأن إيران تعتبر أن النظام السوري أحد أركان استراتيجيتها في المنطقة وهو محور استراتيجي في مشروع تمددها في المنطقة، والموقف القطري بانحيازه للحراك السوري يستفز الدوائر الإيرانية، وهي بالتالي تعول على أن رسائل هادئة ربما بعد جملة من الرسائل التصعيدية يمكن أن تؤدي إلى تغيير ما في السياسة القطرية (نعناع، 2013).

أما فيما يخص الموقف المصري؛ فتقترب رؤية مصر في عهد الرئيس السيسي من وجهة نظر إيران في الملف السوري، بعكس ما كانت عليه في عهد الرئيس مرسي، الذي دعا للجهاد من أجل إسقاط بشار الأسد، نتيجة لجرائمه في حق الشعب السوري، فمصر تسعى في عهد السيسي، للتوصل إلى حلٍّ سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الانتقال الآمن للسلطة، بحيث لا ينتصر فيها طرف بالقوة المسلحة، لاسيما أن نظام بشار الأسد متجذر بقوة داخل بنية الدولة، حسب الرؤية المصرية الحالية، وهو الأمر الذي شكَّل عنصر قوة للنظام، وعلى ذلك يقترب الموقف المصري من الرؤية الإيرانية في دعم النظام السوري على حساب الحراك السوري، مخالفًا بذلك بعض الدول التي دعمته وثبَّتت أركان حكمه، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وتتواصل الدبلوماسية المصرية مع أركان النظام السوري، بل يذهب البعض إلى أكثر من ذلك بالقول بدعم الرئيس السيسي لنظام بشار بأسلحة ومعدات عسكرية لمواجهة الحراك السوري (نصار، 2015).

ومما لا شك فيه أن قطر تعتبر الدولة العربية الأقرب لإيران، وهو ما يطرح تساؤلاً بخصوص استغلال الجمهورية الإسلامية لهذه العلاقة، من خلال استخدام الدوحة كأداة للتسلل للمنطقة العربية بعد تغير معطياتها، عقب توقيع الاتفاق النووي النهائي بين طهران والسداسية الدولية في فيينا، ورفع العقوبات عن إيران ورد الأموال المجمدة في البنوك الغربية إليها، حيث لن تجد طهران خير من قطر، التي كانت العاصمة الخليجية الأولى التي خرجت عن حالة المقاطعة مع إيران وذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت أن تشترك إيران في مهمات حفظ الأمن في المنطقة باعتبارها من أكبر دول المنطقة

وأقواها، وعقب توقيع الاتفاق النووي أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الاتفاق النووي بين بلاده والقوى العظمى سيؤدي إلى تقوية العلاقات مع قطر، وذلك بعد يومين من تأكيد الدوحة على أنها "أول من دعم وشجّع على تسوية الملف النووي لطهران" (الهواري، 2015).

وتتسم العلاقات الإيرانية القطرية، في الوقت الراهن، بـ "المنافسة، والواقعية، والمنفعة المتبادلة"، وذلك في ظل العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما، كونهما يشتركان بتطوير أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، وهو "حقل الشمال"*، الكائن في الخليج العربي، ومن الممكن لإيران أن تنافس قطر في مجال الغاز الطبيعي على المدى البعيد، فيما تكمن المنافسة الحقيقية بينهما على الأيديولوجيات السياسية، والدينية في المنطقة".

وأعلنت قطر في 6 يناير 2016 استدعاء سفيرها لدى طهران على خلفية اقتحام السفارة السعودية بطهران، في أعقاب تنفيذ السعودية حكم الإعدام بحق 47 شخصاً، من بينهم رجل الدين الشيعي السعودي "نمر باقر النمر"، إلا أن الأمر لم يصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران"، ويرى محللون أن المنطقة تشهد في الوقت الراهن، هيمنة طرفي نقيض، هما السعودية، الممثلة لـ "الجناح السني"، وإيران، لـ "الجناح الشيعي"، في النزاعات الجارية في كل من اليمن، وسوريا.

وهناك نقطتين هامتين، تسببتا بتصاعد التوتر في العلاقات المستقبلية المشتركة بين البلدين، وهما "منافسة إيران للغاز القطري على المدى البعيد، كونها دولة مصدرة ناشئة من جهة، وقضية الحرب السورية، التي تتناقض بخصوصها المواقف الإيرانية والقطرية إلى حد كبير".

من الصعب أن تتخذ قطر، موقفاً سياسياً صارماً، ضد إيران، في المستقبل القريب، وذلك كون الحراكات الشيعية الداخلية، لا تشكل لها مصدر قلق حقيقي، كما هو الأمر في كل من السعودية والبحرين، ومن المعروف عن قطر، أنها تحافظ على خط رفيع يوازن بين موقفها الداعم للخليج، الهادف لدحض مخطط الهلال الشيعي** (الأناضول، 2016/3/13).

وذكرت وكالة أنباء فارس الإيرانية، الاثنين 12 سبتمبر 2016، إن أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وصف العلاقات القائمة بين قطر وإيران بـ "الحميمة"، وأعرب عن ترحيبه بتعزيز

*** تجدر الإشارة أن قطر وإيران، بدأتا في عام 1989، بتطوير حقل الشمال الذي يتواجد على عمق 3 آلاف متر تحت قاع الخليج العربي، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، حيث يحتوي على أكثر من 51 تريليون متر مكعب من الغاز، بالإضافة إلى 50 مليار متر مكعب من المكثفات السائلة، ويوجد ثلث احتياطات الحقل من الغاز في المياه الإيرانية، بينما يوجد الثلثان في المياه القطرية.**

**** مخطط الهلال الشيعي: مصطلح سياسي، يعرب عن مخاوف امتداد النفوذ الإيراني إلى بغداد، ومنها إلى دمشق، وصولًا إلى بيروت (الأناضول، 2016/3/13).**

التعاون بينهما على جميع الصعد، مؤكداً أنه يسعى لإقامة علاقات متميزة مع طهران، وجاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه الرئيس الإيراني، حسن روحاني، مع أمير قطر، الشيخ تميم، بمناسبة عيد الأضحى (RT Arabic, 12/9/2016).

وترى الدراسة: أن دولة قطر عضواً أساسياً في مجلس التعاون الخليجي، لذا فحساباتها السياسية وعلاقاتها الخارجية لا يمكن لها أن تنحو بعيداً عن الأمن الإقليمي الخليجي، أو الأمن القومي العربي الكليّ. وخاصة أنّ إيران تظل خطراً قائماً يهدد دول الخليج العربي، وأنّ وسائلها السياسية باتت متسمة على الدوام بالاستغلال والتهديد ونقض الاتفاقيات الدولية، وعدم احترام مبادئ العلاقات الدولية، كما أن المشروع الإيراني ما زال قائماً ومستمراً في سوريا ولبنان بعد أن كتب له الهيمنة على العراق، وسيشكل نجاحه في سوريا، نقلة نوعية باتجاه منطقة الخليج العربي، وإن كان بأساليب مختلفة عن تلك التي سارت عليها إيران في المشرق العربي.

ويرى الباحث: أن التقارب المصري – الإيراني حول الملف السوري، وكذلك التقارب الإيراني – القطري حول ملفات أخرى في المنطقة العربية، لم ينعكس هذا التقارب على العلاقات المصرية – القطرية، وذلك لوجود لكلا البلدين أهدافهم من هذا التقارب القائم على المصالح المتبادلة (مع إيران)، وبسبب علاقة البلدين المتناقضة تجاه الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني: المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات المصرية –القطرية

تمهيد

شكّلت العقود الثلاث الأخيرة (منذ بداية تسعينيات القرن الماضي) مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم، وانتقل بذلك هذا النظام من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد تفكك وسقوط الاتحاد السوفيتي. غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي، ظهرت مؤخراً مترافقة مع رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل وفي مناطق نفوذها التقليدية التي لطالما اعتبرت مناطق جيوستراتيجية لدى القوى الكبرى.

ويتسم النظام الدولي بالحضور بقوة في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدول، خاصة الدول الصغيرة التي تأسست في الأصل بإيعاز من هذا النظام، أو وفق آليه عامة يقوم بتحديده لها، وتسير هذه الدول وفق أجندة يقررها النظام الدولي لها مسبقاً.

وفي الحديث عن أثر المحددات الدولية للعلاقات المصرية – القطرية، من الأهمية بمكان استعراض التطورات التالية:

أولاً: التحولات في النظام الدولي

لا شك أن كلمة نظام دولي هي من الكلمات المتنازع في تأويلها وتحديدها، حيث يذكر "ألفن توفلر" أنها كثيراً ما تذكر هذه الكلمة في غير موضعها، وهنا لابد من تحديد الملامح العامة للنظام الدولي في الوقت الراهن بغرض التحديد – الممكن – لمساهمة البيئة الدولية في دفع العلاقات المصرية – القطرية باتجاه أو بآخر، أو بقائها على حال دون الآخر (القدرة، 2013: 101).

إن العلاقة في ظل نظام القطبين والحرب الباردة تختلف عنها في ظل نظام القطب الواحد، وإن العلاقة في ظل نظام القطبين علاقة واضحة ومحددة تقوم على أسس طويلة المدى لما يُعرف بالتحالفات الدائمة وفقاً للقول المأثور "إمّا أن تكون معي أو ضدي"، حيث يُملي نظام القطبين على دول العالم واحداً من اختيارين، إما إقامة علاقة وثيقة مع واحدة من القوتين العظميين أو تتحمل عواقب عدم الانحياز لأي منهما، سواء كانت سلبية أو إيجابية، غير أن نظام القطب الواحد الذي بدأ بعد ذلك بتفكك الاتحاد السوفيتي في 1991 وسيادة دولة عظمى منفردة في ظل التفوق العسكري للولايات المتحدة، فإنه لا شك يعمل إلى حد ما على تقييد صانعي القرار، وأكد أيضاً على أن هذا

النظام لم يدم طويلاً، وظهرت معالم نهايته في أواخر ولاية جورج بوش الابن، حيث أن نظام القطب الواحد لا يمكنه الاستمرار لفترة طويلة وذلك لسببين رئيسيين:

- ميل القطب الواحد إلى تحمل التزامات واسعة تفوق قدراته.
- ميل القطب الواحد إلى التصرف على نحو منفرد مما يدفع القوى الكبرى والمتوسطة إلى التجمع ضده.

وظهر ذلك جلياً عند ظهور الأزمة المالية التي ضربت العالم في الفترة 2007-2008، وفشل الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمة، وأن من تصدي لهذه الأزمة هي الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة، مما حدا بالرئيس جورج بوش الابن في فترة لاحقة إلى الموافقة على توسيع مجموعة (الثمانية) من الدول الصناعية المتقدمة لتحل محلها مجموعة (العشرين) التي ضمت المجموعات الصاعدة في مجال الاقتصاد العالمي للتعامل مع النظام المالي الدولي، كما ظهر ذلك جلياً بقدوم الرئيس باراك أوباما الذي قلل من الالتزامات العسكرية في الخارج، وذلك يعني تغير في النظام العالمي، بمعنى آخر اعتمدت إدارة أوباما على القوة الذكية* (السيد، 2014).

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على الصين لشراء ما قيمته مليارات الدولارات من سندات الخزانة الأمريكية لتمويل العجز الهائل في ميزانيتها، الأمر الذي يعد إشارة إلى تحول مركز القوة المالية العالمية باتجاه الصين، خصوصاً بعد أن بلغ حجم الديون الأمريكية العامة ما مقداره 16.3 تريليون دولار، كما وأدت هذه الأزمة إلى تراكم الأعباء الخارجية الملقاة على عاتقها من جراء تورطها في حربي أفغانستان والعراق وما ترتب عنه في ظل الأزمة المالية من عجز مالي في الموازنة العسكرية والذي تجاوز 1.4 تريلون دولار سنة 2012، ما يفرض تكلفة متصاعدة للتمدد الاستراتيجي العسكري على مستوى العالم.

وفي خضم هذا واجه الاتحاد الأوروبي أزمة الديون السيادية وإن كانت هذه الأزمة في الأساس اقتصادية، فإنها سرعان ما اكتسبت أبعاداً اجتماعية وسياسية، عندما دفعت حكومات عدد من الدول الأوروبية لإتباع سياسات تقشفية فرضت من جانب الاتحاد الأوروبي مقابل تقديم الدعم لهذه الدول، وهذا ما أضر بالفئات الاجتماعية الضعيفة التي نزلت للشارع ما تسبب في الإطاحة بعدة حكومات أوروبية ومنها حكومة اليونان (مدوخ، 2014: 26).

وتعتبر الوحدات المكونة للنظام الدولي الجديد ليس فقط الدول وإنما أيضاً وحدات أخرى تتنافس مع الدول مثل الشركات عابرة الحدود والمجتمع المدني العالمي والمنظمات الدولية، وبالاعتماد على البعد العسكري يمكن القول، بأن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية ولكنه أصبح

* القوة الذكية: هي المزج بين القوتين الناعمة والصلبة.

يقترب من تعدد الأقطاب في المجالات الأخرى، بل وما هو أكثر من ذلك، أن هناك تداخلاً في مصالح الأقطاب ولا يسعى أي منهم اليوم لإبعاد الآخر في ضوء المصالح الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة (السيد، 2014).

بناءً على ما سبق، نجد أن تطورات النظام الدولي انعكست بشكل واضح على الشرق الأوسط، وكلما تزايد الأمل بفك الارتباط بينهما، ظهرت انتكاسة في المنطقة عززت وجود النظام الدولي بشكل أقوى من السابق. وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط تعاني من تدخل الأطراف الدولية فيها، وتعتبر هذا التدخل سبباً من أسباب التخلف والتأخر في المنطقة، غير أن هناك بعض الأطراف (المحلية) هي التي تستدرج أطراف النظام الدولي ويستهويها حضوره في الشرق الأوسط (القدرة، 2013: 101-102).

لقد أنبأ انفجار الوضع السياسي في دول الحراكات العربية بإمكانية تغير التوازنات الإقليمية والدولية القائمة، حيث أن الاحتجاجات العربية في عدد من بلدانها أنذرت بإمكانية تغير التوازن الإقليمي، وبالتالي الدولي الذي من الممكن أن يغير طبيعة النظام الدولي الذي أنتجه تفكك الاتحاد السوفيتي بعد إنتهاء الحرب الباردة التي امتدت لعقود، وبعد تحديث وتطوير هذا النظام الدولي الجديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وموجة الأحداث والتطورات العربية الأخيرة، أفرزت ظهور دول عديدة تحاول إنهاء الهيمنة الأمريكية الكاملة على المنطقة، حيث تحولت المنطقة إلى منطقة نزاع بين الولايات المتحدة وهذه الدول الصاعدة (ضرغام، 2012).

وفيما يتعلق بالدور الروسي يكشف تتبع السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة، عن تغير ملحوظ في نهجها الخارجي ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينيات، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة الاتحاد السوفيتي السابق، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا، وبعقيدة براغماتية* فكَّت ارتباطها بدور اللاعب الملحق للاعب أساسي آخر في النظام الدولي، وقد ساعدها هذا على تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها القومية دون الدخول في مواجهات مع الدول الأخرى (مدوخ، 2014: 1).

وفقاً للنهج الروسي المعاصر شهدت منطقة الشرق الأوسط، عودة تدريجية للنشاط الخارجي لهذه الدولة في المنطقة، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة، وقد

*** البراغماتية: وتعني (النفعيّة)، أو أن يغلب الجانب العملي على النظري، والجانب النفعي على المبادئ؛ أي العمل بناء على المنفعة وحدها، فالمشكلات الأخلاقية وغيرها يجب أن يحلها الإنسان بعقله ولا يراعي إلا المنفعة الملموسة. وهم يضعون البراغماتي مقابل الأيديولوجي، فحينما تقول (هذا أيديولوجي)، أي يتقيد بأفكار وأهداف ثابتة تحدد مواقفه سلفاً؛ كالوطنية والدين. مقابل (هذا الرجل براغماتي)، أي أنه متحرر من كل أيديولوجيا، أو موقف مسبق، ويتصرف بما ينفعه وفق الظرف والحال (عويد، 2009).**

ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، وأن تفتح مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها. وبالرغم من أن التحولات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي من صعود الدول الآسيوية في سلم الاقتصاديات المتطورة في العالم، والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط فيما يسمى بالحراك العربي، وما نتج عنه من ظهور اصطفافات إقليمية ودولية ترافقت مع وصول هذه الموجة إلى سوريا، أدى إلى بروز تهديدات جديدة، ولاعبين جديد في المنطقة. إلا أن كل هذه الأحداث لم تؤثر على توجه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط، بل ودفعتها إلى التمسك بمواقفها تجاه ما يحدث فيها، رغم الضغوطات التي تعرضت لها، فكانت بذلك الدولة الكبرى الثانية بعد الولايات المتحدة التي برزت تحركات سياستها الخارجية لتسوية الأوضاع في المنطقة (مدوخ، 2014: 2).

وهذا ما يقودنا إلى القول بـ "أن تحولات البيئة الدولية ألقت بضلالها على السياسة القطرية لتصبح رهناً بإرادة القوى الكبرى من جهة، وبالتوجس من المحيط الإقليمي، مما انعكس على سياساتها في صياغات اتخذت شكل ردود أفعال، أكثر منها أفعال مستقلة.

ثانياً: نظرة البلدين لدور الولايات المتحدة في المنطقة

تشكّل الولايات المتحدة محدداً مؤثراً في السياسية الخارجية المصرية – ولمختلف الدول طبعاً وبل على مستوى السياسية الدولية برمتها – انطلاقاً من القوة الأمريكية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط على الصعد السياسية والعسكرية والأمنية، وكذلك لما تقدمه الولايات المتحدة من دعم (عسكري واقتصادي) لمصر، كما أن تقارب وجهات النظر في العديد من القضايا الشرق أوسطية جعل التأثير والتأثر بين السياستين المصرية والأمريكية تجاه الشرق الأوسط يبدو بمزيد من الوضوح، كذلك فإن عملية السلام في المنطقة العربية لعبت دوراً في العلاقات المصرية الأمريكية، ومن الواضح أن رؤية الولايات المتحدة لمصر تنطلق من رؤيتها للمنطقة بشكل عام، كما أن مصالح الولايات المتحدة تحدد علاقاتها تجاه مصر والمنطقة بشكل عام، ومن أهم تلك المصالح البترول وأسعاره وضمان أمن (إسرائيل) والاستثمارات الأجنبية في المنطقة، كذلك مجالات العلاقات (الإسرائيلية) العربية أيضاً للحفاظ على علاقات طيبة مع حلفاء الولايات المتحدة من الدول العربية (حلس، 2013: 73).

وتعتبر المساعدات الاقتصادية ورقة الضغط الأساسية في يد الولايات المتحدة تجاه مصر، تحاول من خلالها تقييد السياسة المصرية بخاصة على المستوى العربي، فإبقاء مصر خارج محيطها العربي (سياسياً) يشكل عنصراً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية: أي مشهد لعودة مصر السياسية والدبلوماسية إلى النظام العربي يقوي مصر، ويزيد في إمكانات هذا النظام، ويعرقل استراتيجية الهيمنة

الأمريكية في المنطقة العربية، وتساهم أنماط السياسة العربية في مشهد التواصل في نجاح الاستراتيجية الأمريكية لغياب القدرة لدى بعض الأطراف العربية والإرادة عند البعض الآخر في بلورة موقف الحد الأدنى باتجاه التطبيع الكامل للعلاقات العربية المصرية، الأمر الذي يبقي إمكانيات مصر ضعيفة وخياراتها محدودة، فيما لو أرادت مقاومة الضغوط الأمريكية في هذا الاتجاه (حتى، 1987: 33).

في المقابل، يعتبر مصير مصر أكثر تأثيراً على المصالح الأمريكية. فكل انجازات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أثناء الثلاثين عاماً الماضية، يقوم على ركائز اتفاقيات كامب ديفيد، وتحول مصر من حليف سوفيتي إلى حليف أميركي. وإذا انهارت تلك الركائز، فستضعف معها مكانة الولايات المتحدة في المنطقة (Satloff, 2011).

ومن ناحية أخرى يعد الحفاظ على سلامة قناة السويس، شريان التجارة الدولية الأكثر توفيراً للموارد في عملية التنقل بين الغرب والشرق، في غاية الأهمية للمصالح الأميركية، لا سيما حرية الملاحة والمعاملة التفضيلية للسفن الحربية الأمريكية، ليس على مستوى المنطقة وحسب، وإنما لفاعلية الولايات المتحدة في العالم ككل.

وتُجمل هيلاري كلينتون أهمية مصر للمصالح القومية الأميركية في كتابها "خيارات صعبة" على النحو التالي:

"الأمن القومي، الذي قاد كل إدارة أميركية سابقة للحفاظ على علاقات وثيقة مع مبارك، يبقى أولوية ملحة. إيران تحاول تطوير أسلحتها النووية، القاعدة ما زالت تخطط لهجمات جديدة، قناة السويس تبقي طريقاً تجارياً مهماً، أمن (إسرائيل) أساسي كما كان دائما. مبارك كان شريكاً في كل هذه القضايا، على الرغم من مشاعر شعبه العدائية للولايات المتحدة و(إسرائيل)" (كلينتون، 2015: 331)

أما على صعيد قطر، فالناظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة منذ منتصف السبعينيات، يرى بوضوح أن الولايات المتحدة ركزت وبدقة في اختيار القوى الخليجية، والقوى الشرق أوسطية المفترض استعدادها لتحقيق أهدافها، فقد رأى صانعو القرار الأمريكي أن قطر من أهم تلك القوى الجديدة بروزاً لتحقيق أهدافها، وجاء ذلك الاختيار لأسباب عديدة أهمها، أولاً استعداد أمير قطر الجديد حمد بن خليفة للاستجابة إلى الأهداف الأمريكية الهامة في المنطقة، ومن أهم هذه الأهداف ترويج سياسات ومواقف سياسية تخدم السياسة الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى إدخال (إسرائيل) كلاعب رئيسي في المنطقة عبر التطبيع الاقتصادي والسياسي، وذلك مقابل الدعم الأمريكي للسياسة الخارجية القطرية، وثانياً لامتلاك قطر مخزون هائل من الغاز الطبيعي تم اكتشافه في السبعينيات وقد تأكد وجوده في العقد الأخير من الثمانينات، وهو مصدر طاقة هائل يهم الولايات المتحدة السيطرة

عليه، وثالثاً للاستيلاء على قاعدة عسكرية لإكمال السيطرة الأمريكية في منطقة الخليج (جمال الدين، 2003: 3-4).

وترتبط قطر بعلاقات استراتيجية متميزة مع الولايات المتحدة وقد حرصت الدوحة دائماً على دعم علاقاتها المتميزة بواشنطن، حيث فتحت المجال القطري جواً وبراً وبحراً للقوات الأمريكية، وتوطدت العلاقة فيما بينهم بعد هجمات سبتمبر 2001، وذلك من خلال حرب الولايات المتحدة المشرعة ضد ما أسمته الإرهاب، حيث أعربت واشنطن عن امتنانها لقطر عندما وضعت هذه الأخيرة قاعدة العديد الجوية تحت تصرفها، في الوقت الذي كانت تطلب فيه المملكة العربية السعودية من القوات الأمريكية مغادرة أراضيها (بيبرس، 2012: 178).

كان الاجتياح العراقي للكويت في العام 1990، قد أكد على ضعف وهشاشة دول الخليج الصغيرة، وأقتنع الأمير القطري حمد بن خليفة؛ بأن الولايات المتحدة، هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الأمن النهائي. وبالتالي؛ ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على السعودية التي أثبت عدم جدواها، باستيلاء العراق على الكويت، فانتهزت قطر فرصة أزمة الخليج، وذلك بتوقيع اتفاقية للتعاون والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة في عام 1992، وتأسيس قواعد عسكرية أمريكية فيها (Blanchard, 2012: 2)، وشرعت بتطوير علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة، وعمقت وعززت علاقتها العسكرية معها. وبوصفه وزيراً سابقاً للدفاع، كان الشيخ حمد يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال؛ فسمح بإنشاء قاعدتين أمريكيتين كبيرتين في قطر، الأولى: هي قاعدة (العديد) الجوية، والتي تأوي القيادة المركزية الأمريكية، والثانية: معسكر (السيلية) الذي يستضيف أكبر قاعدة أمريكية للتخزين المسبق للأسلحة، خارج الولايات المتحدة (السيد سعيد، 2003: 153).

يُنظر للدور القطري في العقدين الاخيرين نظرة مثيرة للدهشة، فبعد اجتياح العراق للكويت صيف عام 1990، وحرب الخليج الثانية مطلع عام 1991، سعت الولايات المتحدة التي تتحكم في كثير من مدخلات السياسة الدولية، إلى تغيير خارطة الشرق الأوسط برسم خارطة جديدة تتلاءم والمصالح الأمريكية، والتي تحتاج لأدوات تحقق لها ذلك، ومن بين تلك الأدوات، دول تمكّنها من تحقيق أهدافها بالمنطقة، وتحافظ لها على مصالحها مثل قطر، بحيث تكون هذه الدول بحاجة للحماية الأمريكية من مطامع إقليمية أو مخاطر خارجية تحدق بها. وفي المقابل، تمنحها دور محوري بالمنطقة، يساهم في إرضاء قيادتها الطامح بأن يكون لها دور يفوق حجمها بالمنطقة (شراب، 2014: 2).

ونادراً ما وجهت الولايات المتحدة النقد للسياسة الخارجية القطرية التي اتخذت بعض المواقف التي استحقت ذلك، حيث من بين المواقف التي لم ترق للولايات المتحدة من حليفتها الاستراتيجية

علاقات قطر مع بعض حركات المقاومة مثل: حركة حماس، مما دفع جون كيري للتصريح عندما كان رئيساً للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي: "قطر لا يمكن أن تكون حليفاً للولايات المتحدة الاثنين وترسل أموالاً لحماس الثلاثاء" (لازار، 2013: 5).

وفي السياق ذاته، يرى كثيرون أن استئناف العلاقات الروسية المصرية – مجدداً – جاء إثر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر، فقد استنكرت واشنطن الإطاحة بـ"محمد مرسي" في 3 يوليو 2013 معتبرة أن هذه الأحداث هي انقلاب عسكري وليس ثورة شعبية، كما تدهورت العلاقات المصرية – الأمريكية بشكل واضح في أعقاب فض اعتصام أنصار الرئيس مرسي بميداني رابعة العدوية ونهضة مصر في 14 أغسطس من العام ذاته، حيث جمدت الولايات المتحدة مؤقتا ما يعادل 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة للجيش المصري، من دبابات ومروحيات وصواريخ وطائرات مقاتلة.

ويمكن القول، بأنَّ هذا التوجه الأمريكي تجاه الأوضاع في مصر قد دفع صانعي القرار في كل من القاهرة وموسكو نحو التطلع للآخر كأفضل الخيارات المتاحة لتحقيق المصالح الوطنية لكل منهما في المرحلة الحالية. بعبارة أخرى، تلاقت مصالح القاهرة وموسكو على التعاون استجابة للمتغيرات الجديدة التي فرضها اللاعب الأمريكي على الساحتين الإقليمية والدولية.

فعلى الجانب المصري، ترافق توتر العلاقات مع الولايات المتحدة مع تصاعد واضح في شعبية روسيا كحليف بديل، فتكرر ظهور صور كبيرة للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في شوارع القاهرة، كتب على بعض منها عبارات: "وداعا لأمريكا"، كما تجلى ذلك في تصريحات المسئولين المصريين التي لفتت الانتباه إلى وجود لبس في شأن حقيقة الدور الأميركي وموقف (الولايات المتحدة) تجاه الرئيس السابق حسني مبارك في حراك 25 يناير، ثم تجاه الإخوان المسلمين في حراك 30 يونيو.

أما على الجانب الروسي، فيرتبط الأمر بالتوجهات الحالية للسياسة الخارجية الحالية لموسكو والتي تقوم على استعادة بعض النفوذ والهيبة الروسية في العالم، إذ ينتهج الرئيس الروسي بوتين هذه الاستراتيجية عبر اختبار حدود التأثير الأميركي. في هذا السياق، يرى البعض أن مساعي روسيا للتقارب مع مصر تأتي في إطار استراتيجيتها إزاء الشرق الأوسط، والتي تسعى لتأمين تمتع روسيا بنفوذ مساو لما لدى الولايات المتحدة في المنطقة. وهو يبدو متوافقا مع استعداد واشنطن لقبول ذلك مع حاجتها لمساعدة روسيا في الخروج من أفغانستان، وكذلك مأزق الملف النووي الإيراني والمأزق السوري (نظير، 2015).

وباعتقادى، فإنه ترتبط علاقات الولايات المتحدة مع مصر على المصالح كما غيرها من الدول، وتعتبر أهم تلك المصالح ضمان أمن (إسرائيل) في المنطقة، والحفاظ على سلامة قناة

السويس، وتعتبر المساعدات الاقتصادية ورقة الضغط الأساسية في يد الولايات المتحدة تجاه مصر، مما أدى إلى تحول مصر من حليف سوفيتي إلى حليف أمريكي، ثم العودة نحو التقارب مع روسيا بعد أحداث 30 يونيو. وترتبط قطر بعلاقات استراتيجية متميزة مع الولايات المتحدة، وتقوم بترويج سياسات ومواقف الولايات الأمريكية في المنطقة، في مقابل توفير الولايات المتحدة الأمن لقطر. وبالتالي؛ ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية.

ويتصورى أيضاً، فإن مصر تسعى لأن تكون بالقرب من روسيا حتى تستعيد عافيتها بعد توتر العلاقات مع الولايات المتحدة بعد حراك 30 يونيو 2013، وبعد تراجع دور مصر التي انشغلت بحل أزماتها الداخلية، وتخليها تدريجياً عن الدور الذي كانت تؤديه دائماً، برز دور السياسة الخارجية القطرية في الساحتين الإقليمية والدولية، في ضوء رغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، ذلك الدور الوظيفي المرسوم لها – من قبل الولايات المتحدة – الذي يحقق مصالح الولايات المتحدة، مع إعطائها حرية الحركة في بعض القضايا بما لا يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة.

ثالثاً: نظرة البلدين لدور روسيا الاتحادية في المنطقة

فرضت تطورات ما بعد 30 يونيو علي السياسة المصرية أن تغير من توجهاتها الخارجية في إطار تعاطيها مع القوي العظمي؛ بتحويل مركز الثقل الأساسي من الولايات المتحدة التي ظلت، وما زالت، تلعب دورًا فاعلاً في تفاعلات منطقة الشرق الاوسط وتحديد مساراتها، إلي روسيا التي ما فتئت أن استغلت توتر العلاقات المصرية الأمريكية علي ضوء إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي، والذي اعتبرته "انقلاباً" علي الحكم، وتحاول بلعب دور البديل السياسي للولايات المتحدة في هذا الإطار.

وقد ارتبطت التوجهات المصرية نحو روسيا بعدد من المحددات، تتلخص فيما يلي (راشد، 2015):

- توتر العلاقات المصرية الأمريكية؛ إذ كان الموقف الأمريكي مما حدث في 30 يونيو وتداعياته سلبيًا على النظام المصري الجديد بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وزاد الموقف سوءًا في أعقاب فض اعتصامي رابعة والنهضة، حيث جمدت الولايات المتحدة مؤقتا ما يعادل 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية السنوية التي تقدمها للجيش المصري، من دبابات ومروحيات وصواريخ وطائرات مقاتلة، وقد دفع هذا السلوك القيادة المصرية للبحث عن بدائل جديدة في العالم تضفي على نظامها الشرعية من ناحية، وتملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وقد تزامن ذلك مع الرغبة الروسية أيضًا في إيجاد حليف لها في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة، في إطار تعزيز نفوذها الاستراتيجي داخل الإقليم ومنافسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة من العالم.

- المتغيرات على المستوى الإقليمي؛ خاصة بعد الحراكات العربية والتي بدت السياسة الروسية مرتبكة إلى حد كبير نحو تطوراتها، وقد مثّلت التطورات التي وقعت في مصر بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين، الذي تعاديه روسيا بل وتصنف الجماعة بكونها جماعة إرهابية، مثّلت فرصة جيدة لانطلاقة بين مصر وروسيا بالتعاون مع دول الخليج التي ساندت النظام المصري بقوة بعد 30 يونيو، أو بعبارة أخرى، فإن اجتماع كل من مصر وروسيا ودول الخليج (باستثناء قطر) على رفض جماعة الإخوان المسلمين كان بمثابة اتفاق مستتر على تفعيل التعاون بين تلك الدول من أجل إنجاح النظام الذي أسقط الإخوان بشتى الطرق ومنع صعودهم مجددًا إلى السلطة.

- المتغيرات الداخلية في البلدين؛ والتي تدفع لمزيد من التعاون والتقارب؛ فعلى الصعيد المصري يمكن القول، إن نظام ما بعد 30 يونيو ظلت شرعيته مهددة خصوصًا بعد الرفض الأمريكي والأوروبي له، وبالتالي كان وجود حليف كروسيا هو البديل الأمثل لتوفير هذا الغطاء الشرعي للنظام، ناهيك عن الرغبة في تفعيل التعاون العسكري تحديدًا فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات الثقيلة نظرًا لما تشهده مصر من تهديدات نتيجة تنامي خطر الإرهاب.

أما على الصعيد الروسي فيتوافق التقارب مع مصر مع "استراتيجية الأمن القومي الروسية حتى عام 2020"، والتي تدعو إلى تحويل "روسيا المُنبعثة" إلى دولة كبرى مجددًا وإلى أن تكون إحدى القوى الخمس الأكبر اقتصادًا في العالم، بالإضافة لمحاولة تدعيم روسيا لموقفها في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وإيمانها بأن مصر مركز ثقل داخل المنطقة لا يمكن التفريط فيه أو التقليل من دوره وتأثيره في مجريات الأحداث.

وكان قرار الحكومة الأمريكية بتجميد المساعدات التي تُقدَّم لمصر، دافعاً قوياً لجعل روسيا البديل الأساسي والأنسب في تنويع مصادر التسليح؛ فنجد أنَّه في سبتمبر 2014، تم الإعلان عن صفقه وُقّعت بالأحرف الأولى بين مصر وروسيا لتزويد الأولى بأسلحة دفاعية بقيمه 3.5 مليارات دولار، يتم بموجبها تزويد الجيش المصري بطائرات مقاتلة من طراز "ميغ 29"، ومروحيات مقاتلة من طراز "ميغ 35"، ومنظومات دفاع جوية متطورة.

وقد تأكد ذلك الأمر خلال زيارة بوتين لمصر في فبراير 2015، والتي شهدت توقيع صفقة أسلحة قيمتها 3 مليارات دولار، وعقدًا لإنشاء محطة طاقة نووية في موقع الضبعة الذي اعتبره الخبراء الروس صالحًا لإقامة المحطة النووية المصرية (راشد، 2015).

وشهد هذا الصعيد تطورًا ملحوظًا من بعد 30 يونيو؛ حيث أبدت روسيا استعدادها لصيانة المصانع المصرية التي سبق أن أسهم الروس في إنشائها في مصر، وبحث تمويل خطي المترو الجديدين، ومناقشة إنشاء صوامع روسية لتخزين القمح في مصر.

أما على الجانب المصري، فيمكن بقدر كبير من الأريحية الدفع بأن مصر – قيادة وشعبًا – تبدو راضية عن الموقف الروسي من "حراك 30 يونيو، فالنظام السياسي الجديد بحاجة إلى حليف قوي يسانده على الساحة الدولية، وهو بحاجة إلى دولة عظمى يستورد منها ما يحتاجه من أسلحة وتسديد أثمانها على دفعات، كما أن النظام الحاكم في مصر في بداية المرحلة الانتقالية كان بحاجة لغطاء دولي لتأمين عملية التحول الديمقراطي في مصر، ودعم خارطة الطريق، ومع توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وأروبا أضحى لا بد للقاهرة من اللجوء إلى طرف آخر (روسيا) للتخفيف من هذه الضغوط (نظير، 2015).

وتحدثت تقارير عن وجود بوادر أزمة في العلاقات المصرية – الروسية والتي بدأت تظهر بشكل واضح عقب سقوط الطائرة الروسية "إيرباص إيه 321" في سيناء ومقتل 224 شخص على متنها، وكذلك بالأزمة التي تتعلق بالاتفاق على تنفيذ محطة الضبعة النووية التي ستضم أربعة مفاعلات، وستتولى روسيا إنشاءها بتمويل 85% من قيمتها، بقرض تصل قيمته إلى 25 مليار دولار، ومع وجود عقبات في المشروع النووي، أدى ذلك إلى ضيق الرئيس عبد الفتاح السيسي من عدم دخول المشروع حيّز التنفيذ، رغم أن الاتفاقية كانت تضمنت صرف شريحة من القرض في شهر إبريل 2016.

رغم أن الاختلافات في الرؤى بين مصر وروسيا غير معلنة، ولم ترتق لتصبح أزمات دبلوماسية، إلا أن الطرفين يحمل وجهة نظر مختلفة واستراتيجية خاصة في التعامل مع بعض الأزمات الإقليمية وفق مصالحه، فبعيدًا عن أزمة ملف محطة الضبعة النووية، حيث يرى بعض المراقبين أن الموقف الروسي من مصر، تحول بعض الشيء على عكس التوقعات التي تحدثت عن عودة العلاقات بين الطرفين إلى عهد الاتحاد السوفيتي.

واستبعد بعض المراقبين أن يكون سبب التحول الروسي تجاه مصر نابعاً من سقوط الطائرة الروسية، على اعتبار أن الحادثة أصبحت معتادة لدى العديد من الدول المتقدمة ولا تؤثر عادة على العلاقات بين الطرفين، حيث رجح هذا الفريق من المراقبين أن يكون التحول الروسي نابع من المواقف السياسية التي يتخذها الطرفان في الأزمات الإقليمية، فعلى سبيل المثال، تدعم موسكو النظام السوري بشدة وتقدم المساعدات للجيش السوري في حربة ضد الإرهاب، فيما تقف القاهرة موقف المتفرج أو المحايد، فلم تتخذ خطوات علنية بشأن دعم الرئيس السوري، بشار الأسد، الذي يُعد حليفاً قوياً لروسيا (محمود، 2016).

وحول الموقف المصري المؤيد للضربات الجوية الروسية، ترى مصر جميع الفصائل المسلحة العاملة على الأرض هي "منظمات إرهابية مدعومة من دول خليجية وعربية، بالإضافة إلى تركيا

والولايات المتحدة، وهي تسعى إلى تقسيم سوريا، في حين تنظرُ مصرَ إلى أنّ وحدة الأراضي السورية، وأمنها، هو جزء من الأمن القومي المصري".

وتوقف الدعم عن بعض الفصائل المعتدلة في جبهة الجنوب السوري، وتعليق العمل في غرفة العمليات المشتركة بعمّان، ما قد يدفع إلى "جُنوح الفصائل المعتدلة التي كانت تحارب النظام وتنظيم داعش معاً إلى صفّ التنظيم، وهو بالتالي يُشكّلُ مصدرَ قلقٍ للحكومةِ المصرية التي تشتركُ مع روسيا في مخاوف متصاعدة من تنامي قوّة فرعي داعش في سيناء والقوقاز، ويُنسقان معاً من أجل القضاء على هذه التهديدات".

ومع تنامي دور الفرع المصري لتنظيم داعش، المعروف باسم "ولاية سيناء" بالاعتماد على الدعم المباشر الذي يقدمه التنظيم الأُم في محافظة الرقة السورية، فإنّ تقويض هذا التنظيم، من وجهة نظر مصرية، "سينعكسُ حتماً على قوّة وفاعلية الفرع المصري، وهو التنظيم الأخطر الذي يُهددُ الأمن القومي المصري" (الفقيه، 2016).

من جانب آخر، فإن موسكو تشعر بأن التقارب المصري – السعودي قد يأتي على حسابها، الأمر الذي قد يكون سبب تغير الموقف الروسي من القيادة المصرية، حيث تتمتع العلاقات المصرية السعودية بالتعاون الوثيق والتقارب القوى خاصة خلال العام الأخير، أو بالتحديد منذ زيارة العاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز، القاهرة خلال أبريل 2016، وتوقيع الطرفين للعديد من الاتفاقيات العسكرية والتجارية والاقتصادية، وأهمها اتفاقية تيران وصنافير، هذا التقارب المصري السعودي لا يروق لموسكو، التي تربطها علاقات متوترة مع الرياض بشأن العديد من القضايا الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة السورية واليمنية، حيث تنتقد المملكة دعم موسكو الشديد للرئيس السوري وإفشالها محاولات السعودية إسقاط نظامه، كما تتبني موسكو موقفًا رافضًا للسياسة السعودية في معالجة الأزمة اليمنية.

ويرى الباحث: أنه بعد تصويت النظام المصري لصالح القرار الروسي بشأن الأزمة السورية في مجلس الأمن في 8 أكتوبر 2016، في مخالفة واضحة للإجماع العربي وتصويت ضد الحراك والشعب السوري، انتقدت دولة قطر والسعودية هذا الأمر، وأدى ذلك لتوتر العلاقات المصرية الخليجية.

إن المصالحة الروسية التركية التي تمت بين الطرفين، يمكن أن تشكل نقطة خلاف جديدة بين موسكو والقاهرة، على اعتبار أن العلاقات التركية المصرية يشوبها العديد من الأزمات منذ إطاحة الجيش بالرئيس الأسبق، محمد مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين المدعومة من تركيا وقطر، الأمر الذي قد يفاقم الخلاف خلال الفترة المقبلة بين روسيا ومصر نتيجة لكل هذه التراكمات والمواقف السياسية المتناقضة (محمود، 2016).

ويرى الباحث: أن المواقف السياسية المتناقضة بين موسكو والقاهرة حصلت بعد أزمة محطة الضبعة النووية (المصرية)، وقرار موسكو وقف الرحلات الجوية الروسية إلى مصر عقب سقوط الطائرة الروسية فوق صحراء سيناء في نوفمبر 2015، والموقف المصري من الأزمة السورية، وقد يؤدى ذلك إلى تحول قد يطرأ على استراتيجية موسكو في التعامل مع القاهرة، بحيث يتجه هذا التحول باتجاه أنقرة، وذلك بعد إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رفع العقوبات السياحية عن تركيا بعد أن اعتذر الرئيس التركي أردوغان، للرئيس الروسي على إسقاط المقاتلة الروسية في نوفمبر 2015 على الحدود السورية التركية، رفع العقوبات السياحية عن تركيا يعني أن السائحين الروس، الذين كانوا يقصدون المنتجعات المصرية سنويا، الذي كان عددهم يتجاوز ثلاثة ملايين سائح، وكانوا يشكلون نحو ثلث العدد الإجمالي للسياح القادمين إلى مصر، سيتوجهون باتجاه تركيا، وهذا قد يؤدى إلى تعميق الخلاف بين مصر وتركيا.

أما بخصوص علاقة قطر بروسيا، فنلاحظ أن مصالح قطر وروسيا تتقاطع في مجال الطاقة على المدى الطويل، فمع إيران تشكل قطر وروسيا ما بات يعرف بـ "ترويكا الغاز الكبرى"، المحرك الحقيقي لسوق الغاز الدولي ونواة نادي الدول المصدرة للغاز (EPEG) الذي أُنشئ عام 2001. وتتعاظم هذه المكانة الاستراتيجية نظراً لأهمية الغاز المتصاعدة؛ فالغاز يشكل اليوم ربع استهلاك الطاقة في العالم، وبات يستقطب الاهتمام اكثر فأكثر، حيث بات يمثل بديلاً محتملاً للنفط كما أنه أقل مصادر الطاقة الأحفورية تلويثاً للبيئة، فروسيا وقطر رغم تقلبات الأزمة السورية، مضطرتان إلى التفاهم من أجل الحفاظ على مستوى من الإنتاج يكون في الوقت ذاته مقبولاً لدى مختلف فرقاء السوق، ومستجيبا لمتطلبات موازنات البلدين العمومية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر هذه المادة الأولية، ويمكن أيضا أن نستند إلى فرضية مفادها أن على قطر وروسيا تعزيز تعاونهما لتبقيا متحكمتين في لعبة الطاقة التي يُنتظر أن يمارس فيها فاعلان آخران جديدان (أستراليا والولايات المتحدة)، في مستقبل قريب دوراً يمكن أن يهدد هيمنة قطر وروسيا (كزيز، 2014: 189-190).

على أية حال، تمر العلاقات بين روسيا وقطر في العقد الحالي بمرحلة صعبة. واتسعت هوة الخلافات بين البلدين على ضوء تباين مواقف الطرفين من التطورات في العالم العربي وخاصة الدور القطري في الاحداث بليبيا وفي سوريا في الوقت الحالي، لاسيما دعوة الدوحة لتسليح المعارضة السورية، اضافة إلى نشوب حرب الغاز بينهما، وترى روسيا ان قطر تهدف للتضييق على النفوذ الروسي في الشرق الاوسط، وجاءت الازمة لتزيح الدفء في العلاقات بين موسكو والدوحة بعد تأسيسهما منتدى الدول المصدرة للغاز.

وبلغت ذروة الأزمة في العلاقات بين روسيا وقطر في خريف عام 2011، حينما حاول رجال الشرطة في مطار الدوحة في نوفمبر 2011 انتزاع الحقيبة الدبلوماسية من سفير روسيا لدى قطر فلاديمير تيتورينكو..واستدعت موسكو سفيرها وقلصت من مستوى علاقاتها بقطر. وافادت معلومات غير رسمية بأن تفتيش السفير الروسي، كان بمثابة انتقام على موقف موسكو المتشدد بشأن سوريا.

وتفاقمت العلاقات أكثر بين الطرفين في بداية فبراير 2012، خلال مناقشة قرار الامم المتحدة حول سوريا؛ فحسب مصادر مطلعة أن مشادة كلامية جارحة حدثت بين رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم والممثل الدائم لروسيا الاتحادية فيتالي تشوركين، وأفادت التسريبات بأن المشادة تشهد بجلاء على مستوى تردي العلاقات الثنائية بين البلدين، وتصف قطر بأنها منافس «خطر» لروسيا في أسواق الغاز الاوروبية، وتشير المصادر الروسية أيضا إلى أن قطر أعلنت في أسواق أوروبا حرب أسعار مع شركة غاز بروم التي يعتمد الاقتصاد الروسي على عوائدها من صادرات الغاز (الحمراني، 2012).

وفي تطور آخر، أصدر الرئيس الروسي "دمتري ميدفيديف" مرسوماً بتاريخ 9 مارس 2012 قضى بإقالة فلاديمير تيتورينكو من منصب سفير روسيا في قطر، في مؤشر وأضح على أن موسكو قررت تخفيض مستوى العلاقات مع الدوحة.

وترى روسيا أن قطر تشارك في خطة ترمي إلى فرض حصار على الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي والنفط. وكتبت صحيفة "كومسمولسكايا غازيتا" الصادرة بموسكو، "لقد تم بأمر رئيس الوزراء حمد بن جاسم فرض منع تنفيذ 5 عقود بمليارات الدولارات مع روسيا بما في ذلك في حقل "يمالا" في سيبيريا الروسية حيث جرى الاتفاق على اقامة شركة مشتركة هناك و18 مشروعا آخر بلغت كلفتها عدة مئات ملايين الدولارات"، وإنَّ قطر استثمرت "حرب الغاز" بين روسيا وأوكرانيا التي أدت إلى تقويض ثقة الدول الاوروبية المستهلكة "بغاز بروم" وسارعت بسد الطلب المتصاعد على الغاز المسيل. وبالنتيجة تقلصت صادرات "غاز بروم" لأوروبا لصالح قطر، وفي الوقت نفسه أصبحت قطر أحد اللاعبين الكبار في أسواق شرق آسيا المتنامية، وظهر للصين أن توريدات الغاز المسيل القطري لجنوب الصين أفضل من الشروط التي تصر عليها "غاز بروم" خلال المفاوضات الجارية من دون نتائج على مدى عدة سنوات لبناء انبوب غاز للصين. (الحمراني، 2012)

وقد أثبت الشريك القطري أنه شريك يعتمد عليه عبر التجربة الأبرز في هذا المجال، وهي الشراكة الاستراتيجية مع المملكة المتحدة التي يتوقع لها أن تمتد لعقود طويلة قادمة، حيث توفر قطر للمملكة المتحدة ما يصل إلى ثلث استهلاكها من الغاز الطبيعي المسال، ووفقا لخبراء في مجال الطاقة، فإن قطر التي تعد المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم ربما لن تحل محل روسيا

في مجال تصدير الغاز للقارة الأوروبية، لكنها يمكن أن تساعد في تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز القادم من روسيا، ومن وجهة نظر المراقبين فإن قطر ستكون اللاعب الأكبر في هذا المجال (مدوخ، 2014: 160).

إلا أنَّ طريق الشحن البحري الرئيس لقطر والمتجه إلى أوروبا يمر عبر نقاط اختناق عديدة كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، وتقع كل من هذه المواقع الثلاثة في مناطق مضطربة سياسياً وهي نقطة الضعف التي تثير قلق صناع القرار في الاتحاد الأوروبي، ففي فترات سابقة كانت قناة السويس على الخصوص عرضة للإغلاق نظراً لانعدام الاستقرار السياسي، وتتمثل الطريقة الوحيدة لتجنب حدوث ذلك في تفعيل خط الأنابيب المقترح من طرف قطر والذي يمتد من حقول الغاز القطرية مروراً بسوريا ثم تركيا ليتصل هناك مع خط "أنابيب نابوكو*" (جوب، 2014).

حيث في سنة 2009 عرضت قطر على سوريا تعاوناً لمد أنابيب غاز يمر بالسعودية ثم إلى الأردن ومنه إلى سوريا للتفرع منه ثلاثة أنابيب، واحد إلى اللاذقية والثاني إلى طرابلس في لبنان والثالث إلى تركيا، والهدف منه هو تأمين نقل الغاز القطري إلى أوروبا لأن هذه الطريقة كلفتها أقل من غيرها وتؤمن ربحا كبيرا للدوحة. إلا أن سوريا رفضت حينها هذا التعاون لالتزاماتها تجاه موسكو ولحماية مصالح روسيا باعتبارها مصدر الغاز لكل دول أوروبا تقريبا. ورغم الأوضاع التي شهدتها سوريا مع بداية 2011 في ظل الحراك العربي إلا أنها وقعت مع إيران اتفاقا في 2012 يقضي بنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر العراق ومن ثم سوريا.

كما سارعت روسيا آنذاك بالضغط على العراق عن طريق إيران للإسراع بتوقيع عقد إنشاء هذا الخط بين العراق وسوريا، وبموجب هذا الاتفاق تساهم الشركات الروسية بتطوير خطوط أنابيب الغاز بين كركوك العراقية وبانياس على الساحل السوري وتكون شريكة فيه، وبذلك وأصبحت سوريا منطقة لتجميع وإنتاج الغاز مشكلة امتداد استراتيجي من إيران إلى المتوسط، وأغلقت بذلك أي محاولة لمد خط أنابيب نابوكو (مدوخ، 2014: 161-162).

ويجري التخطيط لنشر وصلة خط أنابيب غاز بين تركيا وسوريا والاندماج مع خط الغاز العربي، بما يتيح تصدير الغاز المصري إلى أوروبا الغربية، حيث تكون معظم صادرات الغاز المصري في صورة غاز طبيعي مسال (LNG) (المتوسطي، 2012: 237).

*** خط أنابيب "نابوكو": سيمتد بطول 3893 كم، وسيبدأ تشغيله حوالي عام 2017، بدون أن يمس الأراضي الروسية، لينقل الغاز من العراق وأذربيجان عبر تركيا، ومنها إلى بلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا، وهناك يمكن توزيعه إلى مناطق أخرى (المتوسطي، 2012: 237).**

في 20 يناير 2016 أكد خالد العطية وزير الخارجية القطري، أهمية الزيارة التي قام بها الشيخ تميم لروسيا في 18 يناير 2016، مشيدا بالعلاقات الروسية القطرية.. وقال: "لا شك أنها علاقة قديمة وتحتاج من فترة لأخرى إلى التجديد عن طريق التواصل، وأنا كنت مؤخراً موجوداً في موسكو، والتقيت بنظيري الروسي سيرغي لافروف، وبحثنا العلاقات الثنائية، حيث تُوج هذا التواصل بلقاء الأمير بالرئيس الروسي"، وأشار أمير قطر إلى أن الدور الروسي في العالم ولاسيما في شؤون الشرق الأوسط يزداد، مضيفا أن الدوحة تعول على الأصدقاء الروس لكي يلعبوا دورا أكبر في وضع حد للكارثة التي يعيشها الشعب السوري وفي التسوية السياسية للنزاع (وكالة الانباء القطرية، 2016/1/20).

ويبدو أن قطر باتت ترى في "إحياء" العلاقة مع إيران أهم من تحمل أعباء تحالف مع السعودية باتت الدوحة تشك في جدواه في المرحلة المقبلة، لا سيما مع حالة الترحيب الدولي غير المسبوق بعودة إيران، السوق الاستثمارية الضخمة، إلى المجتمع الدولي (اونلاين، 2016/1/18).

ويعتقد الباحث: أنه كان هناك تقارب في العلاقات المصرية – الروسية، مقابل تراجع في العلاقات القطرية – الروسية، وذلك لسعي قطر تأمين نقل الغاز القطري إلى أوروبا، وذلك سيؤدي إلى إضعاف أسواق النفط الروسية – في أوروبا– وهذا بدوره سيؤثر في ابتعاد الدوحة عن القاهرة التي تسعي هي بدورها كذلك لتوريد الغاز المصري إلى أوروبا الغربية، وهذا سيؤدى إلى تضارب في المصالح الاقتصادية ما بين البلدين.

رابعاً: نظرة البلدين لدور الاتحاد الأوروبي في المنطقة

سعت السياسة الخارجية المصرية إلي محاولة تحقيق التقارب بين دول الاتحاد وبين مصر لكنها واجهت صعوبات عديدة، فما زالت تلك المحاولات قاصرة عن تعميق أواصر التعاون مع دول الاتحاد، إلا أن رئيس البرلمان الألماني "البوندستاغ" نوربرت لامرت، رفض مقابلة الرئيس عبد الفتاح السيسي مبرراً ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية في مصر.

إن موقف الاتحاد الأوروبي بدا قلقاً تجاه التطورات التي وقعت في مصر بعد 30 يونيو 2013، فرغم دعوة دول الاتحاد المستمرة لضرورة العودة إلي العملية الديمقراطية، مُبدية قلقها من تطورات الأوضاع وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، إلا أنها لم تصف الأمر صراحة بانه "انقلاب" علي السلطة، بل إنها أرادت أن تتابع الموقف عن كثب وبترقبٍ مشوبٍ بحذر من تداعيات تلك التطورات علي نموذج الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تمثله وتحاول أن تدعمه في دول مثل مصر. لكن استمرار تراجع حقوق الإنسان في مصر ما زال يهدد العلاقات المصرية – الأوروبية لكنه لن

يؤدي إلي قطعها، وذلك لعدد من الحقائق التي يجب تسليط الضوء عليها ابتداء لفهم الموقف الأوروبي من نظام ما بعد 30 يونيو.

تعد علاقات الاتحاد الأوروبي مع مصر إحدي أهم دوائر السياسة الخارجية الأوروبية؛ لأسباب سياسية واقتصادية ولوجستية، تتعلق بمصالح بلدانها التي تتأثر بالوضع في مصر التي تقع علي الشاطئ المقابل من البحر المتوسط، فالاتحاد الأوروبي يعتبر مصر مهمة له من زاوية الاستقرار السياسي الذي ينعكس علي الهدوء علي ضفتي "المتوسط"، ويتخوف من انتشار أعمال العنف وانتعاش التطرف الديني سواء من داعش أو القاعدة؛ بسبب غياب المعتدلين وعلي رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، في وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، لذلك دومًا يدعم الاتحاد فكرة المصالحة الوطنية التي تضم جميع الأطراف دون إقصاء، بما يعيد الإخوان للعملية السياسية باعتبارها رمزًا للاعتدال الإسلامي في ظل تطرف التنظيمات الإرهابية، وتم تكثيف هذه المطالبات خصوصًا بعد هجمات فرنسا، وتصاعد موجه العنف في الدول الأوروبية (راشد، 2015).

ويبدو أن تداعيات مقتل الشاب الإيطالي جوليو ريجيني في مصر لن تقتصر فقط على التوترات السياسية بين مصر وإيطاليا، فالبيانات الأخيرة للبرلمان الأوروبي تشير إلى أن الأزمة إذا لم يتم تداركها قد تتسع لتشمل دول الاتحاد الأوروبي كافة، كما يرى الخبراء أن الملف برمته قد ينتقل من خانة المباحثات السياسية إلى العقوبات الاقتصادية، وهو ما ينطوي على مخاطر كبيرة للاقتصاد المصري الذي يعاني بالأساس، خاصة فيما يتعلق بأزمات العملة الصعبة، وتراجع السياحة والاستثمارات، وأية قرارات عقابية من جانب الاتحاد الأوروبي ضد مصر سيكون لها تأثيرها على السياحة الأوروبية والاستثمارات الأجنبية (ماركتس فويس، 2016/4/4).

ودشنت الصحافة الإيطالية حملة إعلامية للتنديد بحالات الاختفاء القسري والتعذيب في مصر، بعدة تحقيقات استقصائية عن عدد المختفين قسريًا في مصر وأبرزت عدة حالات منها، كما أجرت لقاءات مع عدد من ضحايا التعذيب في السجون المصرية، الأمر الذي ينبئ بعدة تصعيدات سياسية للضغط على النظام المصري، تمهيدًا لفرض عقوبات ما لم تتوصل جهات التحقيق الإيطالية لحقيقة ما حدث مع مواطنها عبر الجهات التحقيق المصرية.

وتوقفت السياحة الإيطالية خاصة لشرم الشيخ بعد حادث الطائرة الروسية قبل أن تعلن وزارة الطيران المدني المصرية استئناف حركة السياحة الإيطالية إلى مطار شرم الشيخ، إلا أن حالة الاحتقان الحالية بعد مقتل جوليو ريجيني لا تبشر بأن الحركة السياحية بين البلدين ستستعيد مكانتها سريعًا، وكانت إدارة متحف "تورينو" في إيطاليا قررت مؤخرًا إطلاق إسم (ريجيني) على قاعة الآثار

المصرية بالمتحف، وهو ما يراه خبراء السياحة أكبر دعاية سلبية لسياحة مصر، لاسيما في ظل زيارة الملايين لهذا المتحف سنوياً.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية إن القرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان داخل أراضيها غير منصف ويحمل إيحاءات مرفوضة، ولا تتفق مع حقيقة الأوضاع في مصر ويعتمد على أحاديث وادعاءات مرسلة لا تستند إلى أية دلائل، وأضاف بيان الخارجية المصرية أن إقحام قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني في قرار يتناول أوضاع حقوق الإنسان في مصر يحمل إيحاءات مرفوضة، ويستبق عمليات التحقيق الجارية التي تقوم بها السلطات المصرية بالتعاون والتنسيق الكامل مع السلطات الإيطالية.

وجاء في القرار الذي صدر عن البرلمان الأوروبي أن حالات الاختفاء القسري والتعذيب شاعت في أكبر الدول العربية كثافة سكانية، وفي قرار تم تبنيه خلال جلسة موسعة عقدت في العاشر من مارس 2016، بمدينة ستراسبورغ دعا البرلمان الأوروبي السلطات المصرية إلى التعاون مع إيطاليا في التحقيق حول مقتل الشاب الإيطالي، وتزويد السلطات الإيطالية بكل الوثائق والمعلومات الضرورية للقيام بتحقيق مشترك وسريع وشفاف ومحايد في قضية ريجيني طبقا لالتزاماتها الدولية، ودعا القرار أيضا الدبلوماسيين بالاتحاد الأوروبي للضغط على مصر لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان.

وقالت مصادر قضائية إيطالية إن المدعين الإيطاليين يشتبهون بأن أجهزة أمنية مصرية قتلت ريجيني ظناً منها أنه جاسوس، بينما نفت مصر مرارًا الاتهام ولمحت إلى احتمال ضلوع مجرمين عاديين أو إسلاميين متشددين في الحادث، وأرسلت إيطاليا إلى مصر فريقًا من سبعة أفراد للتحقيق، لكنهم لم يحصلوا بعد شهر على جميع الأدلة التي يحتاجونها لإجراء التحقيق بشكل ملائم (ماركتس فويس، 2016/4/4).

كما استقبل الرئيس السيسي، وفداً من الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلنطي، وأشار الرئيس إلى اهتمام مصر بالكشف عن ملابسات اختفاء المواطن المصري عادل معوض في إيطاليا منذ أكتوبر 2015، معرباً عن ثقته في أن العلاقات المصرية الإيطالية الوثيقة والممتدة عبر التاريخ قادرة على التعامل بحكمة مع مثل هذه الحوادث الفردية، وعبورها دون تداعيات سلبية على علاقات البلدين والشعبين الصديقين (عادل، 2016).

وأشاد سفير الاتحاد الأوربي بالقاهرة جيمس موران، بالعلاقات المصرية – الأوربية، ووصفها بـ"المتميزة والفريدة من نوعها". وأكد خلال كلمته في مؤتمر الأديان والحفاظ على البيئة في 30 أغسطس 2016، أن الاتحاد الأوروبي، من خلال برنامج التعاون عبر الحدود، خصص مبلغ 560

مليون يورو لمشروع تطوير ترام (قطار) الإسكندرية، فضلاً عن الاستمرار في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي، مشيرًا إلى وجود العديد من مجالات التعاون المشترك بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال المرحلة المقبلة، معربًا عن سعادته بوجوده بمصر خلال فترة عمله التي قاربت على نهايتها (الشروق، 2016/8/30).

وعند الحديث عن العلاقات بين قطر ودول الاتحاد الأوروبي وبالتركيز على بريطانيا وفرنسا، فالبلدان قوتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، وهما حليفان استراتيجيان لقطر وخاصة على المستويين الدبلوماسي والعسكري، لذا قررت قطر إقامة تعاون من أجل تأمين حدودها ومنشآتها الغازية، وتشكّل فرنسا مثالاً جلياً لهذه المقاربة، فقد ظل الجيش الفرنسي المشهور بخبرته العملية، يزود الجيش القطري بالعتاد منذ أمد بعيد، وتشكّل الطائرات الفرنسية معظم الأسطول الجوي القطري، وخلال فبراير ومارس 2013، قام الجيشان بمناورات مشتركة تحت عنوان "صقر الخليج"، عُبّئ لها 3000 جندي، وطالت مختلف مستويات القيادة في سيناريو مكثف شمل القوات الثلاث: البرية والبحرية والجوية (الناصري، 2013: 3).

ويشكل التعاون في المجال العسكري أساساً للشراكة الاستراتيجية المبرمة بين قطر والدول الأوروبية، وهو ما عبر عنه الرئيس "فرانسوا أولاند" "أن فرنسا ستظل على الدوام إلى جانب قطر للدفاع عنها وضمان أمنها". وقد تم تأكيد هذا الإعلان بملحق يركز على الجانب الصناعي لهذا الالتزام، ذلك أن فرنسا وبريطانيا باتتا تنظران لقطر بوصفها شريكاً اقتصادياً استراتيجياً صاعداً، وفي سياق أوروبي يتسم بأزمة ديون متواصلة تنذر بكساد بل بإفلاس محدق، تحاول الحكومات تنمية أكبر قدر ممكن من العلاقات مع الأسواق الصاعدة التي ينظر إليها بوصفها مخارج محتملة من الأزمة، ونظراً إلى عزم قطر على استثمار 120 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة في مشاريع صناعية وبنى تحتية واقتناء معدات عسكرية، بات ينظر إلى السوق القطري باهتمام بالغ من أجل زيادة أنصبة المؤسسات الوطنية؛ حيث توافد على قطر كبار صانعي القرار السياسي مثل ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز والوزير الفرنسي المنتدب للتجارة الخارجية وعمدة لندن ثم الرئيس الفرنسي، وفي كل مرة تصدرت المباحثات الملفات الاقتصادية وقضية العقود وفرص الاستثمار، ويبدو أن معادلة الأخذ والعطاء ستسود في ظل تولي الشيخ تميم للحكم في مجال الشراكة مع الدول الأوروبية الكبرى، فقطر تحتاج إلى الدعم الغربي في الملفات الدبلوماسية والعسكرية الكبرى (مثل الأزمة السورية)، والممثلات الدبلوماسية الغربية تحتاج إلى قطر لإنعاش اقتصاداتها، ويتم الحصول على الاستثمارات القطرية من خلال طريقتين، تتمثل إحداهما في استفادة المؤسسات الفرنسية والإنجليزية من الصفقات الكبرى المتعلقة بالمنشآت في قطر، وتتمثل الأخرى في حفظ صندوق السيادة القطري

على الاستثمار داخل أراضي البلدين، ويتم رسمياً دفع هذا الاستثمار في البلدين من خلال تشجيع شراء أسهم في المؤسسات الكبرى أو الدخول المباشر في النسيج الصناعي والعقاري أو الرياضي.

أما العنصر الآخر؛ فهو نظرة الرأي العام الغربي السلبية لقطر، وتبرز هذه النظرة بشكل خاص في فرنسا حيث يعكس الجزء الأكبر من الصحافة نظرة توجس بل عداء تجاه قطر التي تُتهم غالباً بأن لديها أجندة خفية عدائية (الناصري، 2013: 4).

وأكد السفير إيجاي شارما سفير المملكة المتحدة لدى قطر أن العلاقات القطرية البريطانية علاقات تاريخية وقائمة على التعاون في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك ولن تتغير بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال: "لدينا علاقات جيدة مع قطر مبنية على التاريخ والتواصل المباشر بين الشعبين، وعلاقاتنا قائمة على العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكل هذا لن يتغير بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي". وأضاف: "سنواصل المضي قدماً في أجندتنا التي تسعى لتطوير العلاقات بين قطر والمملكة المتحدة في المجالات التي عملنا بها من قبل، وقد تشمل مجالات جديدة، وسنعمل على تطوير التجارة والاستثمار، خاصة أن القطريين يستثمرون أكثر من 30 مليون جنيه أسترليني بالمملكة المتحدة ونأمل في نمو هذه الاستثمارات. كما نتطلع للمزيد من التعاون في مجالات الأمن والدفاع، لأننا ندرك أن أمن قطر هو أمن المملكة المتحدة، وهذه المنطقة مهمة جداً لأمن بريطانيا، ونتطلع لتعاون في المجال العسكري خاصة في مجال الدفاع والتدريب، إضافة لأمن الملاعب لكأس العالم، وكل هذه المجالات لا تتأثر بعلاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، مثلها مثل مجالات التعليم والثقافة والرعاية الصحيّة والعلوم، بل ستسير بنفس الطريقة إن لم يكن بتعاون أكبر" (الراية، 2016/6/27).

وتعتبر أوروبا جنبًا إلى جنب مع آسيا سوقاً مهمًا لدولة قطر، حيث تعد المملكة المتحدة أهم زبون لقطر فيما يخص الغاز الطبيعي المسال تليها مباشرةً بلجيكا، وإسبانيا، وإيطاليا. وفي عام 2011، وصلت حصة قطر في سوق الغاز الأوروبية إلى قرابة 10% وحتى قبل حدوث الأزمة الأوكرانية في 2014، كان هناك احتمالات طموحة لمزيد من الارتفاع في حصة قطر. وفي عام 2014 تلقت الدول الأوروبية ما نسبته 71.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال (LNG).

ومن المرجح أن تقوم أوروبا بإعادة توجيه سياستها الطاقوية كنتيجة للأزمة الأوكرانية؛ إذ نبّه الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى أنه من غير الممكن أن تعتمد أوروبا على الولايات المتحدة الأميركية وحدها للحد من اعتمادها على الغاز الروسي، وقد ناقش أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ووزير الخارجية الأميركي جون كيري في إبريل 2014 الدور المحتمل لقطر في هذا المسعى،

والذي يمكن أن يضيف مزيدًا من التوتر إلى العلاقات القطرية–الروسية المتأزمة أصلاً بشأن الأزمة السورية (جوب، 2014).

وترى الدراسة: أن قطر استطاعت بنجاح أن تبقي على تواصل مع أوروبا، وأن تفتح آفاقاً واسعة من العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الدول الأوروبية، وكذلك في أحداث مصر تشابه الموقف الأوروبي مع الموقف القطري من الأحداث والتطورات في الساحة المصرية، فكلاهما يدين العنف الذي استخدمه النظام الحاكم في التعامل في فض المتظاهرين، وفي المقابل فشهدت العلاقات المصرية – الأوروبية توتراً خاصة بعد مقتل الباحث ريجيني الذي تشتبه إيطاليا بأن أجهزة أمنية مصرية هي التي قتلته، وبعد حصول الأزمة الأوكرانية في عام 2014، شهدت أوروبا زيادة في الطلب على الطاقة، وفي الوقت الذي تبحث فيه أوروبا عن بدائل، يعتبر الغاز القطري، بديلاً مثالياً ليحل محل الإمدادات الروسية. وقد يستلزم ذلك إلى إنشاء خط أنابيب يوصل الغاز القطري إلى أوروبا.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل، إبراز دور المحددات الخارجية (الاقليمية والدولية) المؤثرة في العلاقات المصرية القطرية، وتم التوصل إلى ما يلي:

- إنَّ ما ترنو له كل من تركيا وإيران و(إسرائيل)، هو الوصول لأن تكون قوة إقليمية فاعلة وتبسط نفوذها في المنطقة، ويتحقق ذلك من خلال تقارب في العلاقات مع قوى فاعلة في المنطقة، فنجد أن التقارب التركي – القطري لم يكن لصالح (إسرائيل)، ربما يبعدها عن بعد مصالحها في المنطقة، وأن التقارب التركي (الإسرائيلي) لا يخدم مصلحة إيران، على اعتبار أن كلاً من تركيا وإيران هي قوى تنافس في المنطقة؛ وعليه فإن توتر العلاقات التركية والقطرية مع مصر تصب في مصلحة (إسرائيل) وإيران على اعتبار أنهم قوى إقليمية فاعلة في المنطقة.

- تسعى روسيا في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه مرتبط بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

- أصبحت منطقة الشرق الأوسط مطمعاً للقوى العظمى، وذلك لوجود التنافس بين وحداتها السياسية، وعدم إدراكها لأهميتها من حيث الموقع والثروة والدور، الأمر الذي جعل تدخل القوى العظمى مظهراً طبيعياً مشاركاً في تفاعلات المنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية.

الفصل الخامس

الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر وأثره على العلاقات الثنائية

(2011-2016)

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 25 يناير 2011**
- تمهيد
- أولاً: لمحة عن التطورات السياسية في مصر (حراك 25 يناير 2011)
- ثانياً: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر (حراك 25 يناير 2011)
- **المبحث الثاني: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 30 يونيو 2013**
- تمهيد
- أولاً: لمحة عن التطورات السياسية في مصر (حراك 30 يونيو 2013)
- ثانياً: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر (حراك 30 يونيو 2013)
- **خلاصة**

الفصل الخامس: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر وأثره على العلاقات الثنائية (2011-2016)

مقدمة

أسهمت العديد من العوامل التي أدت إلى اندلاع الحراكات الشعبية في بعض الدول العربية، وكان أهم أسبابها، السخط على الأوضاع السائدة في تلك الفترة، بالإضافة إلى ما عانته من تمييز وقهر وغبن، وحرمان من الثروات الطبيعية، وما لاقاه من قمع واستبداد، وحرمانه من حقوقه وحرياته.

ولقد شهدت العديد من الدول العربية حراكاً سياسياً واسعاً أواخر عام 2010، اتسم بعضها بالطابع السلمي، فيما اتجه في حالات أخرى نحو الصراع العسكري المسلح، وأدى هذا الحراك إلى تنحي رؤساء تلك الدول وإسقاط البعض الآخر بالقوة، ونظراً لما يشكله هذا الحراك من أهمية وما قد ينتج عنه من متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على الصعيد العربي وانعكاساته الإقليمية والدولية، أحدث مسار هذا الحراك في المنطقة الكثير من التغيرات في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السعودي – المصري – السوري، وإفساح المجال أمام دول عربية أخرى، للقيام بأدوار أكثر تأثيراً وفاعلية في الشؤون الإقليمية.

تعد قطر مثالاً بارزاً لدولة عربية صغيرة تمارس دوراً فاعلاً في محيطها الإقليمي، فخلال فترة وجيزة استطاعت إمارة قطر التحول من دولة محدودة القوة إلى دولة تمارس دوراً نشط في سياستها الخارجية يتجاوز حجمها الجغرافي والديمغرافي، خاصة بعد دعمها لسلسلة الحراك العربي الذي شهدته دول المنطقة.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 25 يناير 2011
- **المبحث الثاني:** الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 30 يونيو 2013

المبحث الأول: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 25 يناير 2011

تمهيد

إن مصر ليست كأي دولة عربية في منطقة الشرق الأوسط، لما تتمتع به من ثقل سياسي وتاريخي في قيادة المنطقة، وبما تملكه من مقومات تؤهلها لتبوء قيادة المنطقة، واطلاعها على كثير من ملفات المنطقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، ونفوذها داخل المنظومة العربية، لذا أي تغيير في تركيبة نظامها السياسي لأي سبب أياً كان: ديمقراطياً أو ثورياً يؤثر بالسلب أو الإيجاب على الواقع الإقليمي والدولي.

وهنا، سعت الدراسة لرصد الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 25 يناير لعام 2011، وتبيان أثرها على العلاقات الثنائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: لمحة عن التطورات السياسية في مصر (حراك 25 يناير 2011)

انطلق الحراك الشعبي المصري يوم الثلاثاء 25 يناير 2011، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وعلى الفساد المستشري في الدوائر الحكومية للنظام (بسيوني، 2012: 24)، مطالبة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية للقضاء على الفساد وأركانه، ومع تطور الأمور ضمن مسلسل أيام الحراك، والدعم السياسي الداخلي على المستوى الرسمي المتمثل في (المجلس العسكري) وغير الرسمي (الأحزاب المصرية – الشباب)، والخارجي على المستوى الإقليمي والدولي، تطورت مطالب الحراك لإسقاط النظام ورئيس الدولة وأركانه، ومجلسي الشعب والشورى، والحكومة وهي السلطة المنفذة لأوامر وتعليمات رئيس الدولة (عقل، 2012).

ونظراً لسوء معاملة الشرطة للشعب واستخدام أدوات القمع البوليسية و"حادثة الجمل"* في ميدان التحرير، وعدم قدرة النظام على تفادي الأزمة والتعامل معها بسرعة وحكمة، وفي ظل إصرار المحتجين على مطالبهم بإسقاط النظام، أدت الأحداث المتسارعة إلى تنحي الرئيس حسنى مبارك عن الحكم، ففي الساعة السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في

*** موقعة الجمل: قام عدد من البلطجية في يوم 2 فبراير 2011، بالهجوم على المتظاهرين في ميدان التحرير أثناء اعتصامهم للمطالبة برحيل نظام حسني مبارك. متسلحين بالحجارة والعصي والسكاكين وقنابل المولوتوف. وامتطى رجال آخرون من البلطجية الجمال والبغال والخيول وهجموا بها على المتظاهرين وهم يلوحون بالسيوف والعصي والسياط، فسقط الكثيرون جرحى وبعضهم قتلى، وسط أنباء عن قيام رجال أعمال تابعين للحزب الوطني الحاكم بتجنيد بلطجية ومرتزقة للاشتباك مع المحتجين مقابل 400 جنية للفرد، فيما أكد شهود عيان أن بعض المتعرضين للمحتجين عثر معهم على هويات خاصة بوزارة الداخلية (حوسو، 2015: 57).**

بيان قصير "عن تخلي الرئيس عن منصبه، وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد" (الجزيرة نت، 2011/2/11).

يعتبر حراك 25 يناير 2011، نتاج ظروف قاسية عاشها الشعب المصري، خلال عدة عقود، عانى فيها من الظلم والقهر، والفساد والاستبداد، والفقر والجوع، والعنصرية والطائفية، والمحسوبية والبطالة، والاحتكار والرشوة، وسياسة التجهيل والتضليل الإعلامي، والهيمنة الأجنبية، وتراكم الديون الخارجية، ولقد فقد الشعب حقه في الديمقراطية، وأهدرت أموال وثروات مصر، وظهرت الطبقية داخل المجتمع، وتحولت مصر من دولة ذات وزن بالشرق الأوسط، إلى دولة هامشية، وأصبحت نظاماً جمهورياً أشبه ما يكون بالملكية، وسعي النظام للتوريث كل هذه العوامل، دفعت الشعب إلى أن ينفجر، ويخرج إلى الشارع، ويعلن ثورة الغضب ضد النظام (لوز، 2013: 73).

وترتب على الحراك الشعبي المصري نتائج عدة، منها (الأسطل، 2013: 87-90):

- إسقاط نظام الرئيس مبارك في 11 فبراير 2011؛ فالحراك كان هدفه التخلص من كل ما يتعلق بهذا النظام، وتحقيق العدالة الاجتماعية الحرية والكرامة دون أية إملاءات داخلية أو خارجية.
- تقديم الرئيس مبارك ونجليه ورموزه للمحاكمة، بسبب قتل المتظاهرين، وقضايا الفساد، واستغلال النفوذ، والاستيلاء على المال العام.
- إجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة بعد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم، وفوز الإسلاميين بنسبة عالية من مقاعد مجلس الشعب، لتوضح مدى التحول الديمقراطي الذي مرت به مصر.
- فوز الرئيس محمد مرسي مرشح حزب العدالة والحرية الإخواني في الانتخابات الرئاسية في مصر بنسبة 51.73%، ليكون أول رئيس مدني مصري من خارج المؤسسة العسكرية.
- توسيع الفضاء الإعلامي من خلال ظهور كيانات جديدة تعبر عن تيارات سياسية وفكرية مختلفة لم يكن لها منابر إعلامية للتعبير عنها، وظهور مشاريع عدة لقنوات تعبر عن الأحزاب السياسية المختلفة.

وبعد تنحي الرئيس مبارك وتخليه عن السلطة، نزلت القوات المسلحة إلى الشارع، وأعلنت بعدها استلام السلطة وحكم مصر، وهذه الفترة أطلق عليها اسم المرحلة الانتقالية انتظاراً لنقل السلطة إلى رئيس مدني ينتخبه الشعب، وخلالها تراكمت أحداث ومواقف وقرارات كان لها دورٌ في التأثير على تلك المرحلة التي ساهمت في اختلاف القوى والموازين، وتغير مسار انتخابات ستغير وجه مصر فيما بعد (أبوالهطل،2015: 77).

فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، اعلاناً دستورياً في 13 فبراير 2011، أعلن فيه توليه حكم البلاد لمدة ستة أشهر أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى واختيار رئيس

الجمهورية، وحلّ مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور وتشكيل لجنة لتعديل بعض المواد في الدستور (الجبور، 2014: 119).

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً في 14 فبراير 2011، بتشكيل لجنة* تعديل للدستور برئاسة الفقيه الدستوري المستشار "طارق البشري"، وتختص اللجنة بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور وتعديل المواد 76، 77، 88، 93، 189 منه، وكافة ما يتصل بها من مواد ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى، كما تختص بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل (الطنطاوي، 2011).

وبدأت المؤسسة العسكرية العمل في الفترة الانتقالية لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية يشرف عليها الجيش بنفسه، حيث أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي 23 و24 مايو 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو في العام نفسه، وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقاً لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ وأسفرت الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي، في جولة الإعادة (لوز، 2013: 137).

خرج محمد مرسي منتصراً بـ 13.230.181 (51.73%) صوتاً من الأصوات على منافسه اللواء أحمد شفيق الذي تحصل على 12.347.380 (48.27%) صوتاً)، بفارق 882.801 صوت فقط، مما يدل على صعوبة الموقف، وسخونة المعركة الانتخابية، فلم تستطع العملية الديمقراطية أن تخرج لنا رئيساً "منتصراً" بالقضية، ولا مرشحاً "مهزوماً"، بل كرست ثنائية قطبية على الساحة السياسية المصرية. قطب الإخوان وحلفائهم من القوى الثورية الإسلامية منها والعلمانية واليسارية، وقطب العسكر وحلفائهم من الفلول وعموم الأقباط والقوى المالية والاقتصادية، وسرعان ما دارت معركة جديدة وبعد عام من تولي مرسي الحكم، لينتهي حكمه بحراك قادته إلى السجن، وهكذا يكون انتهى حكم الإخوان بما له وما عليه (حوسو، 2015: 90).

ويرى الباحث: أن من تولى الحكم من الإخوان المسلمين هو شخص واحد هو الرئيس محمد مرسي الذي كان يملك ولا يحكم، بينما بقي الحكم في أيدي الدولة العميقة من ناحية، ومن ناحية أخرى

*** تشكلت لجنة تعديل للدستور برئاسة الفقيه الدستوري المستشار طارق البشري وعضوية كل من الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، والدكتور حسنين عبد العال أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، والدكتور محمد باهي يونس أستاذ القانون الدستور بجامعة الإسكندرية، وصبحي صالح المحامي بالنقض، والمستشار ماهر سامي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار الدكتور حسن البدراوي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار حاتم بجاتو رئيس هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا (الطنطاوي، 2011).**

فإن الحكومة التي شكلها الرئيس مرسي ليست إخوانية، ورئيس الحكومة د. هشام قنديل ليس إخوانياً، ومن مجموع وزراء الحكومة لا يوجد سوى 8 وزراء من الإخوان فقط، ولم يتولى واحد منهم وزارة سيادية، ثم إن محافظي مصر وعددهم 30، كان عدد الإخوان منهم 5 فقط، والسبب في ذلك أن المحكمة الدستورية ألغت نتائج الانتخابات التشريعية (البرلمانية)، وبالتالي لم يعد من حق هذا الحزب تشكيل أي حكومة في مصر، الأمر الذي دعا الرئيس محمد مرسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية إلى تشكيل حكومة موسعة شملت كافت الفئات، فالوزارات السيادية كالدفاع والداخلية والخارجية.. إلخ، كانت بيد أشخاص لا ينتمون للإخوان.

ثانياً: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر (حراك 25 يناير 2011)

أ. الموقف القطري على المستوى السياسي تجاه حراك 25 يناير 2011:

مرت العلاقات السياسية المصرية – القطرية بالكثير من الشد والجذب خلال حراك 25 يناير وما تلاها، حيث اتسمت العلاقات بين البلدين قبل حراك يناير بالتنافس السياسي، خاصة وأن قطر حاولت انتزاع دور مصر الإقليمي في قضية فلسطين، وبالرغم من ذلك ظلت العلاقات مستمرة ووطيدة بين البلدين، لكن الخلافات وصلت أسوأ مراحلها أوائل عام 2009، عقب العدوان الإسرائيلي على غزة ودعم أمير قطر لحركة حماس التي كانت على علاقة متوترة مع نظام "مبارك" (حوسو، 2015: 114).

عبّرت قطر عن موقفها منذ اللحظات الأولى لقيام حراك 25 يناير 2011، مبدية احترامها لرغبة الشعب المصري في التغيير، واحترامها لمطالبه المشروعة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإطلاق الحريات في كافة المجالات الحياتية، ولم تصطف قطر مع الدول الداعمة للنظام السابق، ولم تقف على الحياد بل كانت مع موقف ثورة الشعب، وظهرت حماستها بعد تنحي مبارك لإعطاء العلاقات بين البلدين أولوية كبيرة والتمهيد لتفعيل اللجنة العليا المشتركة برئاسة وزراء البلدين (البوعينين، 2011: 33).

استبقت قطر جميع الدول العربية في رد فعلها تجاه تنحي الرئيس المصري السابق "حسنى مبارك" ونقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث قال الديوان الأميري في قطر إن هذه "خطوة إيجابية وهامة"، وجاء بيان للديوان الأميري كالتالي: "تابعت دولة قطر باهتمام بالغ تطورات الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية الشقيقة، وإذ تعبر عن احترامها لإرادة الشعب المصري وخياراته، فإنها تحيي الدور الكبير والهام للقوات المسلحة المصرية في الدفاع عن مصر والأمة العربية ومصالح الشعب المصري، ودولة قطر إذ تتطلع لاستعادة مصر دورها القيادي في العالم العربي والإسلامي ودعم ومناصرة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، فإنها تؤكد حرصها على علاقات متميزة

مع جمهورية مصر العربية والعمل على تنميتها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين" (صحيفة فلسطين، 2011/2/13).

ويرى الباحث: أن الحراك الشعبي المصري، كان في البداية يتطلع لها الشعب بأنها الملاذ الأخير من الظلم الذي وقع عليهم، لكنها كانت بداية لأزمات جديدة غير متوقعة، هذه الأزمات كانت داخلية، وأثرت على العلاقات الخارجية المصرية، وخصوصاً العلاقات المصرية – القطرية.

- **الموقف القطري تجاه مصر خلال فترة حكم المجلس العسكري**

قابلت قطر تنحي الرئيس المصري مبارك، بحالة من التأييد والثناء على تلك الخطوة، وبعدما آلت مقاليد الحكم في البلاد للمجلس العسكري، شهدت العلاقات المصرية القطرية نوعاً من الاستقرار والتحسن عما قبل 25 يناير 2011، وشهدت هذه الفترة زيارة أمير قطر السابق حمد بن خليفة إلى مصر في 3 مايو 2011، تعبيراً عن دعم قطري لمصر الجديدة، ومعبراً عن دعمه لمصر المستقبل من خلال مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة، وفتح آفاقاً جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين (عبد الخالق، 2011: 1)، وكان قد سبق زيارة الأمير حمد، زيارة رئيس الوزراء المصري عصام شرف إلى الدوحة، وأعقبها زيارة ولي العهد الشيخ تميم الذي اتفق على إنشاء اللجنة المصرية القطرية، والممهدة لاستئناف اللجنة المشركة برئاسية البلدين، وتم خلالها الإعلان عن ضخ 10 مليارات دولار كاستثمارات في مصر قبل أن تتراجع عنها إلى حين استقرار الأوضاع وتسليم السلطة إلى جهة مدنية منتخبة (البوعينين، 2011: 33).

وكانت هذه الفترة قد شهدت خلافاً قطرياً مصرياً حول ترشح الأمين العام لجامعة الدول العربية، فمصر رشحت في البداية مصطفى الفقي بعد إعلان الدكتور عمرو موسى عدم نيته تجديد ترشحه للأمانة العامة. فمصر ترى أن هناك تفاهماً عرفياً حول هذا المنصب، بأن يكون من حق الدولة المضيفة، بينما قطر التي رشحت خالد العطية وزير خارجيتها السابق لهذا المنصب، قالت إنه من حق أي دولة عضو في الجامعة الترشح لهذا المنصب، ولكن بعد تدخل بعض الوساطات تم تجاوز هذا الخلاف، بتغيير مصر مرشحها الذي كانت تعترض عليه قطر لمواقف مسبقة له منها، وسحب قطر لمرشحها، ودعمها لترشح نبيل العربي لمنصب الامين العام (الجزيرة نت، 2011/5/15).

يمكن القول، بأن هذه المرحلة قد شهدت من الناحية السياسية دعماً قطرياً في المواقف السياسية للحراك والمجلس العسكري، مع وجود اتصالات قطرية محمومة خلال المرحلة الانتقالية مع تيارات وقوى سياسية عدة في مصر من أجل ترسيخ العلاقات، ووعوداً من السياسيين القطريين بتقديم معونات اقتصادية وتنفيذ مشاريع اقتصادية، مع ترقب ومتابعة حثيثة لعملية التحول السياسي المصري

بعد الحراك، ويمكن القول أيضا بأن هذه المرحلة من علاقات قطر مع المجلس العسكري تعتبر دليلا لمساندة قطر للحراكات الشعبية في الفترات التي لم يكن الإسلاميون في قيادة الدولة حينها.

- **الموقف القطري تجاه مصر خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي**

بعد نجاح الدكتور محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية، شهدت العلاقات المصرية القطرية أفضل حالتها على المستوى الرسمي، حيث التقى الأمير حمد والرئيس مرسي خلال فترة حكم الأخير عدة مرات، لم تحدث من قبل بين البلدين، وهي كالآتي:

- 11 أغسطس 2012: قمة ثنائية بمقر رئاسة الجمهورية، بحث خلالها تطورات الأوضاع علي الساحتين العربية والدولية، إلي جانب استعراض سبل التعاون المصري القطري المشترك خلال المرحلة المقبلة (المعرفة– العلاقات القطرية المصرية).
- ومن ثم التقيا في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة في شهر سبتمبر 2012 بمقر الوفد القطري. (شراب، 2014: 149)
- 24 أكتوبر 2012: وتناولت مباحثات الزعيمين تعزيز العلاقات الثنائية وحجم التعاون الاقتصادي والاستثمارات بين البلدين. كما تناولت المباحثات التشاور حول القضايا العربية والإقليمية، وعلي رأسها الأوضاع في سوريا، وسبل وقف نزيف الدم هناك، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية. وعقب اللقاء صرح د. هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء إن أمير قطر أعرب عن امتنانه للتسهيلات التي قدمتها مصر لإتمام زيارته لقطاع غزة، وقال إن مصر كان لها دور كبير في إتمام هذه الزيارة.
- 17 نوفمبر 2012: وتناولت مباحثات الزعيمين الأوضاع في غزة وسبل وقف الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية علي الشعب الفلسطيني الشقيق (المعرفة– العلاقات القطرية المصرية).
- 25 مارس 2013: قام الرئيس مرسي بزيارة الدوحة للمشاركة في أعمال القمة العربية الـ24 المنعقدة في الدوحة، وتم الاتفاق في هذه الزيارة على تقديم قطر مساعدات لمصر بقيمة مليار دولار إلى جانب ثلاثة مليارات دولار أخرى في صورة سندات، وتعهدت قطر بضخ استثمارات بقيمة ثمانية مليارات دولار، إلى جانب تقديم ثلاث شحنات غاز هدية للشعب المصري (أبونحل، 2015: 86-87).

وتميزت الفترة السابقة بتزايد المساندة القطرية للمواقف المصرية، والبدء الفعلي بمشاريع استثمارية قطرية، وضخ أموال قطرية للحكومة المصرية، لكن في نفس الوقت برزت انتقادات كثيرة من إعلاميين وسياسيين مصريين للدور القطري في مصر، ومثال على ذلك ما قاله مجدي الجلاد رئيس تحرير صحيفة (الوطن المصرية) "أن هناك محاولة قطرية لما أسماه "قطرنة مصر"، و"القطرنة" برأيه

تركزت على ثلاث محاور أساسية: الأول تمويل ومساندة قوى سياسية محددة "للسيطرة على الدولة المصرية"، فيما يتمثل المحور الثاني "بالسيطرة على الاقتصاد المصري"، أما المحور القطري الثالث فهو "التركيز على تمويل ودعم الفصائل المصرية القادرة على عقد صفقات مستقبلية لتنفيذ المخطط الأمريكي في المنطقة" (الجلاد، 2012/9/4).

وقد أكد رئيس وزراء قطر في معرض رده حول تلك الاتهامات، بأن قطر لا تسعى للهيمنة على مصر حيث قال: "بالنسبة للهيمنة القطرية على مصر فهذه "مزحة سخيفة"، لأن دولة بحجم مصر وبمقدراتها البشرية والاقتصادية لا يمكن أن يتم الهيمنة عليها من قبل دولة أخرى"، مؤكداً أن "مصر القوية مهمة للعرب، ولنا في قطر بشكل خاص، وأمير قطر يعترف بدور مصر الريادي، وأن مصر أكبر دولة عربية، ونقدر لمصر كل أدوارها" (بن جاسم، مؤتمر صحفي، 2013/1/9).

ومن ناحية أخرى، وفي إطار الاتهامات لقطر بالعمل على تنفيذ مشاريع "للهيمنة على قناة السويس"، قال الرئيس المصري محمد مرسي: "إن قطر دولة شقيقة تربطها علاقة ممتازة مع مصر، حيث تقف داعمة للمصريين في ثورتهم، كما هي الدول العربية، منوهاً إلى أن قناة السويس معلم مصري لا مجال أن تكون لأي دولة دخل أو مشروع أو تملك بها" (مرسي، 2013/2/25).

وحول اتهامات لقطر بدعمها لجماعة الإخوان المسلمين دون الجماعات والأحزاب الأخرى، شدد خالد العطية (وزير الدولة للشئون الخارجية القطري) على أن بلاده على علاقة جيدة مع كل القوى السياسية بمصر، لكنها تلتزم بأدبيات التعامل، وبذلك هي تلتزم بالتعامل الرسمي مع الحكومات، ومن هنا جاء تعاملها مع جماعة الإخوان المسلمين بعد وصولهم لسدة الحكم بالانتخابات، وأوضح أن الدعم الذي تقدمه قطر لمصر ثمرة الاتفاقات التي عقدت مع العسكر قبل الانتخابات التي جاءت بالإخوان لسدة الحكم (العطية، 2013).

ومن خلال سلوكها مع الحراك المصري أثبتت قطر وفق عدد من المتابعين بأنها تحسن استثمار الفرص من أجل تحقيق أغراضها الاستراتيجية في المنطقة، فلم تكتف بتغطية الحراكات باستخدام قناة الجزيرة لكنها زحفت إلى ميدان الفعل العملي، ففي مصر أطلقت درع الدعم لجماعة الإخوان المسلمين، حيث استطاعت قطر قراءة الأبعاد الاستراتيجية في المنطقة جيداً من حيث غياب الدورين المصري والسعودي (الشريف، 2013).

ويرى الباحث: في صعود حزب الحرية والعدالة فرصة تاريخية بالنسبة لقطر، والتي ظهرت بأنها الأكثر تعاطفاً وحماساً لصعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في بلدان ما سمي بـ "الربيع العربي"، وذلك للعب دور أكبر في اطار التسويات والحلول الاقليمية والعربية، وحتى في اطارها

الدولي، اذا سمحت الظروف الدولية بذلك، مستندة في ذلك إلى امكانياتها الاقتصادية والاعلامية وحليفها الجديد الرئيس محمد مرسي.

ب. الموقف القطري على المستوى الاقتصادي تجاه حراك 25 يناير 2011

في أعقاب قيام الحراك المصري تعهدت قطر بمساعدة مصر اقتصادياً من أجل النهوض باقتصادها في تلك الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد المتأثرة بالاضطرابات السياسية التي سيطرت عليها حيث شهد الاقتصاد المصري بعد الحراك العربي، تراجعا على عدّة مستويات، إلى درجة أن أصوات ارتفعت تحذّر من إفلاس مصر، خاصة بعد أن انخفضت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلى مستويات قياسية، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 4.24%، بل وهروبها من مصر ما قلّص حجم الاحتياطات المصرية من العملة الصعبة (دالع، 2013).

أسهمت المساعدات القطرية في زيادة احتياطات مصر من النقد الأجنبي إلى 16 مليار دولار خلال مايو 2013 مقارنة بـ 14.4 مليار دولار في نهاية أبريل 2013، أي بزيادة مقدرة بنحو 1.6 مليار دولار(الخولي، 2014)، ولقد تحدث معظم الخبراء الاقتصاديين عن أهمية هذه المساعدات في دعم الاحتياطي الأجنبي، لسد عجز الموازنة وتلبية الحاجات الأساسية حيث قدمت قطر، قروضاً ومنحاً بقيمة خمسة مليارات دولار عقب تولي الرئيس محمد مرسي السلطة بعد انتخابات عام 2012، حيث صرح وزير المالية المصري ممتاز السعيد، مطلع عام 2013 بأن إجمالي المساعدات التي قدمتها قطر لدعم الاقتصاد بلغ خمسة مليارات دولار منها مليار دولار منحة و1.5 مليار وديعة و2.5 مليار لشراء سندات، مضيفاً أن البنك المركزي تلقي بالفعل كل المساعدات القطرية (عبد الغني، 2014).

أما على صعيد الاستثمارات بين البلدين أعلنت قطر بعد تولي الرئيس محمد مرسي للرئاسة اعتزامها ضخ استثمارات في البلاد تصل إلى 18 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وتوزعت الاستثمارات بواقع 10 مليارات دولار في منطقة الساحل الشمالي في الاستثمارات السياحية، و8 مليارات دولار في خليج السويس لتوفير خدمات لوجستية لناقلات البضائع التي تمر بها، ويأتي اهتمام المستثمرين في قطر بالسوق المصري نظراً لأنه يزخر بفرص استثمارية اكثر ربحية من الأسواق الأجنبية الأخرى (الرنتيسي، 2013: 95).

ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي المصري، فإن الاستثمارات القطرية تضاعفت بشكل كبير خلال العام المالي 2012-2013 (العام الذي حكم فيه مرسي) لتصل إلى 340.7 مليون دولار، بمعدلات نمو تتجاوز 900% عن فترة حكم المجلس العسكري، والتي سجلت 34.9 مليون دولار (عبد العاطي، 2014).

وقد كان من ثمار الدعم القطري المتمثل في ضخ حزمة كبيرة من الاستثمارات إيجاد حالة التفاؤل التي سادت أوساط المتعاملين بالبورصة المصرية، وتبدد المخاوف من الاستثمار في مصر، حيث أكدّ الخبير المصرفي أحمد آدم أن الوديعة القطرية جاءت في وقتها حيث قلّصت من استمرار انهيار الاحتياطي النقدي لمصر من العملات الأجنبية بدرجة كبيرة، فخلال أغسطس 2012 ارتفع الاحتياطي بشكل غير مسبوق منذ الحراك بقيمة 700 مليون دولار، مشدّداً على أنه لولا الوديعة القطرية لانخفضت الاحتياطات النقدية لمصر لـ 500 مليون دولار (الرنتيسي، 2013: 95).

وتحتل قطر المرتبة 17 من الدول المستثمرة في مصر بعدد شركات تصل إلى 156 شركة برأس مال قطري يبلغ حوالي 568 مليون دولار، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر في عام 2010 حوالي 300 مليون دولار إلا أنه قفز إلى 500 مليون دولار في عام 2011، وهناك شراكات متبادلة بين رجال الأعمال والمستثمرين من مصر، تقوم السفارة بمساعدتهم وترتيب لقاءات لهم مع المسئولين القطريين في العدد من المجالات والعمل على تبادل الزيارات بين الجانبين لزيادة التبادل التجاري وليعبر على حقيقة العلاقات بين البلدين (أبودنيا، 2012).

أكد أحمد أبوهشيمة نائب رئيس مجلس الأعمال المصري القطري: "أن إلغاء نظام الكفيل – الذي تم في أبريل 2013– يزيد من حجم التجارة البينية المصرية القطرية متوقعا إقبالا كبيراً من الشركات المصرية للاستثمار في قطر"، وأضاف: "أن إلغاء الكفيل يأتي في إطار الدعم من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى مصر بهدف تحصين العلاقات المصرية – القطرية وتحرير التجارة البينية وسهولة نقل الأيدي العاملة وتدفق المشروعات مما يؤدي إلى تقارب سياسي واقتصادي واجتماعي بما يعود بالنفع على البلدين" (جريدة الوطن، 2013/4/19).

ويرى الباحث: بأن توجسات بعض المصريين من سيطرة قطر على مفاصل الاقتصاد المصري ليست ذات أهمية لأن حجم الاقتصاد المصري أكبر من قدرة أي سيطرة خارجية، وكذلك ديون مصر الداخلية والخارجية الكبيرة، ناهيك عن عدم إمكانية ذلك بالنظر لأسباب عائدة إلى طبيعة قطر نفسها من حيث مقوماتها السكانية والجغرافية والعسكرية.

ت. الموقف القطري على مستوى التغطية الإعلامية تجاه حراك 25 يناير 2011

إذا كانت العلاقة بين فضائية الجزيرة ومصر قد قامت على التوتر الدائم، فإن هذا التوتر وصل حد الانفجار خلال حراك 25 يناير، حيث وصلت تغطية القناة لأحداث الحراك اليومية الحد الأقصى، فعطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثها بشكل مستمر ومتواصل لتغطية أحداث وتطورات الحراك، واستضافت العشرات من السياسيين والمعارضين المصريين، وفي نفس الوقت استضافت الناطقين والمتحدثين باسم النظام المصري ولو بصورة أقل، فأثارت هذه التغطية المكثفة حفيظة النظام

المصري الذي شعر أن الجزيرة تشارك الناس الثورة وتتفاعل معهم بل وتحضهم عليها أيضاً مما يشكل خطراً على النظام الذي كان أصلاً في وضع صعب (عبدالله، 2012: 84-85).

وأصبحت التغطية الإعلامية القطرية محركاً رئيسياً للأحداث، وأخذت قناة الجزيرة على عاتقها تغطية أحداث وتطورات الشارع المصري وتطلعاته لتغيير النظام، بشكل اعتُبر في وقتها انحيازاً لإرادة الشعب، كما عملت إدارة القناة على تخصيص قناة منفردة لتغطية التطورات المصرية هي قناة "الجزيرة مباشر مصر"، والتي عملت على نقل تطورات الشارع عن كثب وبثت أهم تطوراته على مدار الساعة، قبل أن تتعرض للغلق أكثر من مرة من قبل السلطات المصرية بحجة عدم وجود تراخيص لأستوديو البث وللتصوير في عدة أماكن (السعيد، 2011).

مع احتدام التظاهر في مصر قطعت الحكومة المصرية بث الجزيرة على القمر الصناعي نايل سات، لكن المحطة تمكنت من وضع بثها على عدة محطات صديقة (الرنتيسي، 2013: 98)، وخسرت مكتبها في القاهرة، وخسرت مراسليها في مصر بسجن بعضهم ومنع الباقين من العمل، إلا أنها أرسلت أشخاصاً من الدوحة للعمل كمراسلين للقناة بالسر، حيث كانت القناة موجودة في ميدان التحرير باستمرار وصورة الميدان الحية لم تنقطع عن شاشتها، وظلّت القناة ملتزمة بما التزم به شباب الحراك المصري من عدم السماح للانتماء الحزبي أو الأيديولوجي بالظهور رغم الروح الإسلامية العامة في بثها، وظلّت الجزيرة تبث وكأنها تمثل هؤلاء الشباب الثائرين (عبدالله، 2012: 91-92).

كذلك نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية مقالاً عن الرابحين والخاسرين من الثورات فكانت قناة الجزيرة في المركز الثاني في قائمة الرابحين، حيث اعتبرت "فورين بوليسي" أن الجزيرة تفوقت على جميع القنوات الفضائية بما فيها القنوات الغربية في تغطية أحداث مصر، مشيرة إلى أنه إذا اعتبرنا راديو القاهرة هو الجناح الإعلامي لثورة عبد الناصر فإن قناة الجزيرة هي الجناح الإعلامي "للثورة العربية" (السعيد، 2011)

ومع نجاح الحراك المصري في إسقاط النظام المصري عبر إسقاط رأس النظام بتنحي الرئيس السابق حسنى مبارك بدأ العديد من المراقبين والمحللين بالحديث عن دور كبير ومؤثر للجزيرة في نجاح الحراك المصري وإسقاط الرئيس مبارك، في حين استمرت تغطية القناة للشأن المصري وللتفاعلات الداخلية المصرية بعد نجاح الحراك، وإن كانت تغطية ليست بالحجم الذي كانت عليه التغطية خلال أحداث الحراك (عبدالله، 2012: 85).

ويرى الباحث: أن تغطية قناة الجزيرة لحراك 25 يناير لم يعجب الحكومة المصرية التي رأت فيه استهدافاً لدور مصر القيادي في المنطقة، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى إغلاق مكتب القناة في القاهرة ومنع عمل مراسليها، وشن حملة اتهامات ضد القناة.

المبحث الثاني: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 30 يونيو 2013

تمهيد

شهدت الساحة المصرية خلال عام 2013 تغيراً استراتيجياً، تمثل بقيام الجيش بالإطاحة بحكم الرئيس المنتخب الرئيس محمد مرسي، وذلك في 3 يوليو 2013، بعد المظاهرات الشعبية التي قام بها المعارضون لحكمه في 30 يونيو 2013، ودخلت مصر على أثرها مرحلة جديدة في تاريخها، ولا زالت مصر تعاني من حالة عدم الاستقرار على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، ما أدخل النظام الجديد في حالة من الانشغال والإنهاك.

وهنا، سعت الدراسة لرصد الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر بعد حراك 30 يوينو لعام 2013، وتبيان أثرها على العلاقات الثنائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: لمحة عن التطورات السياسية في مصر (حراك 30 يونيو 2013)

قامت حركة تمرد بالدعوة لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وطالبت بانتخابات رئاسية مبكرة، انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، وأعلنت أنها جمعت 200 ألف توقيع في الأسبوع الأول، ثم أعلن مؤسسوها أنهم جمعوا 2 مليون و29 ألفاً و592 استمارة توقيع لسحب الثقة من مرسي في مؤتمر صحفي عقدوه يوم الأحد 12 مايو 2013، أي بعد حوالي أسبوعين من تدشين الحملة، ومن التيارات السياسية التي دعمت حركة تمرد حركة كفاية وجبهة الإنقاذ الوطني والجمعية الوطنية للتغير وحركة 6 أبريل، فيما أعلنت حركة تمرد عن جمعها 26 ميلون توقيع (حوسو، 2015: 131).

دعت حركة تمرد لتظاهرات حاشدة ضد مرسي تبدأ في 30 يونيو 2013، في ذكرى توليه الحكم. وأصدر وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بياناً يقول فيه: "إن الجيش سيتدخل ليمنع أي عنف في التظاهرات، خاصة لمنع مؤيدي مرسي من مهاجمة الحشود". ومنح السيسي الطرفين أسبوعاً ليحلوا خلافاتهم، وكان موعده الأخير 30 يونيو (أبونحل، 2015: 94).

شهدت الساحة المصرية موجة حراك جديدة أدت إلى نزول ملايين المصريين إلى الشوارع والميادين في 30 يونيو، وزيادة الدعوات لعودة المؤسسة العسكرية للنزول إلى الميادين، وإحداث تغييرات سياسية داخلية وإقليمية ودولية فارقة بعد إعلان القوات المسلحة تضامنها مع حراك 30 يونيو والأطاحة بالرئيس محمد مرسي، وإعلان القوات المسلحة بمشاركة قوى سياسية ودينية عن خارطة طريق جديدة تسلم بمقتضاها رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدلي منصور" مهام منصبه كرئيس مؤقت للبلاد، والتي هدفت إلى تصحيح مسار حراك 25 يناير، الأمر الذي مهَّد الطريق من جديد

لتدخل القوات المسلحة المصرية لممارسة دورها السياسي بشكل حاسم في قرارات 3 يوليو 2013، عبر القضاء على حكم الإخوان المسلمين والأطاحة بالرئيس محمد مرسي ورسم خارطة طريق لإنقاذ البلاد، وإصدار قرارات لمرحلة انتقالية جديدة (الجبور، 2014: 132).

ويرى الباحث: أن مظاهرات 30 يونيو، حدثت نتيجة الحملات التي شنت على الإخوان من الإعلام وغيره من حملات الدعاية والتحريض التي قلصت شعبيتهم، ونزعت شرعية الإخوان، هنا بدأت الأصوات تعلو لرفض حكمهم، وأكمل المجلس العسكري هذا الطريق بالأطاحة بالرئيس محمد مرسي، لقد كانت تلك الأحداث هي الفاتحة لجر مصر إلى طريق جديد.

واستطاع الجيش المصري الإطاحة بالرئيس مرسي في 3 يوليو 2013، وفرض الإقامة الجبرية عليه، واعتقال عدداً من مساعديه وإصدار 300 مذكرة اعتقال ضد أنصاره، وأعلنت المؤسسة العسكرية في بيان خارطة الطريق* تعليق العمل بالدستور مؤقتاً، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية "عدلي منصور" برئاسة البلاد مؤقتاً تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة (موقع BBC، 2013/7/3).

وكانت الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا قد وافقت في 19 مايو 2013 على تعيين المستشار عدلي منصور النائب الأول لرئيس المحكمة رئيساً لها، خلفاً للمستشار ماهر البحيري الرئيس الحالي الذي انتهت فترة رئاسته في 30 يونيو 2013 لبلوغه السن القانونية، واتجهت الأنظار إلى منصور تلقائيا ليحكم مصر بحكم الدستور الذي ينص على أنه (في حالة غياب رئيس الجمهورية بسبب الموت أو الاستقالة، فإن رئيس المحكمة الدستورية يستلم إدارة البلاد لمدة أقصاها 60 يوما لحين انتخاب رئيس جديد) (حوسو، 2015: 156-157).

وعلى أثر ذلك لجأ الإخوان إلى تنظيم تظاهرات واعتصامات للمطالبة بعودة مرسي استمرت لمدة 45 يوم (28 يونيو – 14 أغسطس 2013) في عدة ميادين بعد الأطاحة به، وأهمها اعتصامي رابعة والنهضة، وقد قررت المؤسسة العسكرية بفض هذه التجمعات، ولجأت المؤسسة العسكرية والشرطة إلى فض الاعتصامين بالقوة بعد تكليف مجلس الوزراء بذلك، ففي صباح يوم 14 أغسطس

*** أعلن وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي خريطة طريق تم بموجبها الأطاحة بالرئيس محمد مرسي، تتضمن "تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا (المستشار عدلي منصور) إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيسا جديدا. كما تتضمن "تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية" و"تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتا" وتشمل كذلك "وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام وإعلاء المصلحة العليا للوطن" فضلا عن "اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة" و"تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية (الجبور، 2014: 149-150).**

2013 بدأ تحرك قوات من الشرطة والجيش تجاه المعتصمين في ميداني رابعة والنهضة، وشهدت مصر حالة من الاضطراب الأمني والسياسي بعد فض ميداني رابعة والنهضة، فقد أحدث فض الاعتصام مجموعة من الآثار التي ساهمت في تغيير ملامح المشهد السياسي في مصر (الجبور، 2014: 158).

وعلى جانب آخر كان إحدى الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية بعد قرارات 3 يوليو والبدء في تنفيذ بنود خارطة الطريق، هو محاكمة الرئيس محمد مرسي والعديد من قيادات الإخوان (سامي، 2013).

وخلال فترة ما بعد 30 يونيو دعمت دول الخليج مصر في تقليل خسائرها من توتر العلاقات مع عدد من الدول الغربية، وذلك مع الإشارة إلى أن الحكومة المصرية حصلت على تعهدات من السعودية، والإمارات، والكويت بمنحها مساعدات بقيمة 12 مليار دولار، حصلت منها القاهرة على 5 مليارات، كما تعهدت الرياض، بسد أي عجز مالي قد تعانيه مصر، إذا أوقفت دول غربية معوناتها للقاهرة. وقد دافع وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، عن الموقف المصري، ووقوف المملكة إلى جانب مصر في مواجهة كافة التهديدات الغربية (عبد الحليم، 2013).

وتم تعديل خارطة الطريق في خطاب موجه للشعب المصري من الرئيس المؤقت عدلي منصور يوم السبت 26 يناير 2014، بإجراء الانتخابات الرئاسية أولاً على أن تليها الانتخابات النيابية، ومطالبة اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لممارسة اختصاصاتها المنوطة بها طبقاً للقانون، وفتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية على النحو الذي حددته المادة 230* من دستور 2014، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على تعديل قانون مباشرة الانتخابات السياسية والانتخابية بما يتفق وأحكام الدستور (الجالي، 2014/1/26).

وعلى هذا النحو فقد أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور يوم الاثنين 27 يناير 2014 بقرار ترقية الفريق أول عبد الفتاح السيسي إلى رتبة مشير** وهذه الترقية تمنح دائماً بعد انتصار عسكري

*** تنص المادة 230 من دستور 2014 "على أن يجري انتخاب رئيس الجمهورية أو مجلس النواب وفقاً لما ينظمه القانون، على أن تبدأ إجراءات الانتخابات الأولى منها خلال مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تتجاوز التسعين يوماً من تاريخ العمل بالدستور، وفي جميع الأحوال تبدأ الإجراءات الانتخابية التالية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور".**

**** تعد رتبة المشير هي أسمى وأعلى رتبة عسكرية في القوات المسلحة ولا يصل إليها إلا القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي بعد توليه المنصب بفترة، حيث يتولى وزير الدفاع منصبه برتبة (الفريق أول) أولاً ثم يتم ترقيته إلى رتبة (المشير) بموجب قرار جمهوري من رئيس الجمهورية في حالة استمراره في المنصب، ولا يسمح أن يكون هناك أكثر من مشير واحد في الخدمة في نفس الجيش. ولقد حصلت 9 شخصيات عسكرية مصرية على رتبة المشير على مر تاريخ مصر منذ قيام ثورة يوليو 1952 (الجبور، 2014: 175-176).**

هام، مما يعني أن تفويض الشعب للمؤسسة العسكرية بمواجهة العنف والقضاء على الإرهاب اعتُبِر انتصاراً للمشير السيسي على أرض معركة (الجالي، 2014/1/27).

ومع صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 27 يناير 2014، والذي جاء على أثر الجلسة الطارئة للمجلس، وذلك لاستعراض ما مرت به البلاد في هذه الأوقات التاريخية الحافلة بالأحداث الكبرى منذ حراك يناير 2011، وحراك 30 يونيو 2013، والمسؤوليات الكبيرة التي تحملتها قوى الشعب والجيش معاً في خندق واحد لتحقيق أهدافها المشتركة لحفظ أمن الوطن واستقراره، فقد فوَّض المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي لخوض سباق الرئاسة في 2014، حيث بررت المؤسسة العسكرية ذلك حسب ما جاء في البيان: "لم يكن في وسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلا أن يتطلع باحترام وإجلال لرغبة الجماهير العريضة من شعب مصر العظيم في ترشح المشير عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية وهى تعتبره تكليفاً والتزاماً، وقد قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه للفريق أول "عبد الفتاح السيسي" أن يتصرف وفق ضميره الوطني ويتحمل مسئولية الواجب، وخاصة أن الحكم فيه هو صوت جماهير الشعب في صناديق الاقتراع، وأن المجلس في كل الأحوال يعتبر أن الإرادة العليا لجماهير الشعب هي الأمر المطاع والواجب النفاذ في كل الظروف" (بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، 2014).

وفي يوم 26 مارس 2014، تقدم المشير "عبد الفتاح السيسي" باستقالته من وزارة الدفاع المصرية، معلناً عزمه على الترشح لانتخابات الرئاسة المصرية، وقرر إنهاء خدمته كوزير للدفاع (العربية نت، 2014/3/26).

وقد أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية الفترة من 15 إلى 18 مايو 2014 (تم تمديدها حتى 19 مايو) لاقتراع المصريين في الخارج، ويومي 26 و27 مايو (تم تمديدها حتى 28 مايو) لإجراء الانتخابات في الداخل، وينتخب المصريون في هذه الانتخابات الرئيس السادس لجمهورية مصر العربية، وقد تمكن من الترشح كل من المشير عبد الفتاح السيسي والسيد حمدين صباحي (حوسو، 2015: 171).

وفي 3 يونيو 2014 أعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات النتيجة النهائية للانتخابات وهي فوز المرشح عبد الفتاح السيسي، حيث حصل المرشح عبد الفتاح السيسي على 23.780.104 صوت بنسبة 96.1%، وحصل المرشح حمدين صباحي على 757.511 صوت بنسبة 3.9% (المرصد، 2014).

ثانياً: الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر (حراك 30 يونيو 2013)

أ. الموقف القطري على المستوى السياسي تجاه حراك 30 يونيو 2013

انهارت العلاقات بين القاهرة والدوحة، فجأة بعد حراك 30 يونيو بسبب الأطاحة بالرئيس "محمد مرسي"، حيث استخدمت الدوحة أساليب ضغط سياسية واقتصادية وإعلامية لإجهاض الحراك، وأطلقت عليها "انقلاب عسكري" وهو ما رفضته السياسة الخارجية المصرية.

وفي الوقت الذي أيدت عدد من الدول العربية أبرزها السعودية والإمارات العربية ما حدث في مصر من مظاهرات في 30 يونيو 2013، عارضت قطر ذلك واعتبرته انقلاباً على الشرعية، وتراجعاً عن المسار الديمقراطي بمصر الذي طالبت بالالتزام به، وهذا ما فسر من قبل بعض المصريين وخاصة أنصار مظاهرات 30 يونيو، انحيازاً قطرياً لطرف جماعة الإخوان المسلمين، مع تبني قناة الجزيرة تغطية منحازة بنسبة كبيرة للرواية الإخوانية، ووصفها ما حدث بانقلاب عسكري (مجدي، 2014).

- **الموقف القطري تجاه مصر خلال فترة حكم الرئيس عدلي منصور**

ساءت العلاقات الدبلوماسية بين قطر وبين النظام المصري الجديد بشكل دراماتيكي. حيث ابتدأ التدهور على خلفية دور قناة الجزيرة في تغطية المشهد المصري سيما في أحداث فض اعتصام رابعة – الاعتصام المؤيد لمرسي – في أغسطس 2013. ففي الأول من سبتمبر 2013، رحّلت السلطات المصرية طاقم قناة الجزيرة من البلاد، وقد اعتقل عدد منهم لاحقًا وواجهوا محاكمات. وتلى ذلك إعادة البنك المركزي المصري لمساعدات وودائع قطرية تقدر بملياري دولار كانت قد سلمت لمصر في فترة حكم مرسي (مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013).

ويُلاحظ تنافس التحركات الدبلوماسية بين قطر والسعودية في أوروبا لحشد سياسات الغرب لتأييد مصالحها. فقد قام وزير الخارجية القطري بجولة مكوكية إلى ألمانيا وفرنسا، في 19 أغسطس 2013 في محاولة لزيادة الضغوط على السلطات المصرية. على الجانب الآخر، استغل الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، زيارته لفرنسا التي أعقبت زيارة وزير الخارجية القطري، ليحذر الغرب من زيادة الضغوط على مصر، وأسرعتا كلا من السعودية والامارات بتوجيه رسائل التهنئة للرئيس المؤقت، فضلاً عن الرسالة التليفزيونية للعاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبد العزيز، في 16 أغسطس 2013 إلى الدول التي مارست ضغوطاً على مصر (الجبور، 2014: 156).

ويرى الباحث: أن قطر امتلكت عدد من الأدوات لتنفيذ سياستها تجاه مصر خلال مرحلة حراك 30 يونيو 2013 وما تلاه، والتي تمثلت في الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية،

فدبلوماسياً نجد أنه بعد أن ساءت العلاقات بين النظامين توجه وزير الخارجية القطري إلى ألمانيا وفرنسا وذلك لزيادة الضغوط على السلطات المصرية، واقتصادياً حيث أعادت مصر الوديعة القطرية، أما إعلامياً تمثلت في تغطية المشهد المصري في الحراك وما قابله من ملاحقة طواقم قناة الجزيرة واعتقالهم.

وكان أبرز مشاهد النظام السياسي المصري بعد حراك 30 يونيو هو قرار مجلس الوزراء في 25 ديسمبر 2013 باعتبار الإخوان جماعة إرهابية وتنظيمها تنظيماً إرهابياً قانونياً وسياسياً، والتحفظ على أكثر من 1130 جمعية تابعة للإخوان، وعلى أموالها، وفقاً لنص المادة (86)* من قانون العقوبات بكل ما يترتب على ذلك من آثار (حوسو، 2015: 140-141).

صدر بيان عن وزارة الخارجية القطرية انتقد قرار القاهرة في 25 ديسمبر 2013، اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، دفع بوزير الخارجية المصري نبيل فهمي إلى القول: "كان هناك رغبة عربية في إعطاء فرصة لقطر في ضوء تغيير القيادة القطرية لتصحيح المسار تجاه مصر، وعلى رغم أننا لم نجد مؤشرات واضحة فقد استجبنا لهذه الرغبة ونتطلع دائماً لعلاقات حسنة بين الدول بشرط ألا يمس أي طرف عربي بالمصالح المصرية أو بكرامة المصريين، وللأسف فإن ما شاهدناه في بيان قطر الأخير هو طعنة للجهود العربية وردّ سلبيّ على من طرحوا دعوة للصبر أو التغيير أو إعطاء فرصة إضافية" (صحيفة الحياة اللندنية، 2016/6/7).

وكانت جهات مصرية عدة قد وجهت اتهامات لدولة قطر، بأنها تعبث بالساحة المصرية عبر ضخ أموال طائلة لجماعات باتت ممولة منها مقابل تنفيذها لما تخطط له الدوحة، وبتمويل خطط وتحركات جماعة الإخوان في مصر، وتدفع بكل طاقتها كي تستعيد الجماعة حكم مصر، ولو أدى ذلك إلى وقوع صدامات مع الجيش، من خلال دعم مجموعات مسلحة تقوم بأعمال إرهابية في مصر، بهدف إشعال الشارع المصري وضرب ركائز الدولة ومؤسساتها والسيطرة على الحكم، ولكن جل هذه الاتهامات ترفضها الدوحة، وتبرئ نفسها من أي دعم يقدم لمجموعات مسلحة أو غيرها، بل وتقدم على إدانة الهجمات الإرهابية على الجيش والشرطة المصريين، وتطالب من يتهمها أن يقدم أدلته على صحة اتهاماته (شراب، 2014: 152).

*** تنص المادة 86 من قانون العقوبات على: "يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك الخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطة العامة، أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح" (الجبور، 2014: 163).**

ويرى الباحث: أن المواقف القطرية كانت مناهضة للنظام الجديد في مصر، حيث دعمت بشكل واضح الإخوان المسلمين والرئيس المطاح محمد مرسي، بل وأعلنت رفضها الدائم لسياسات النظام المصري.

وبلغ التوتر ذروته مطلع عام 2014، عندما انتقد وزير الخارجية القطري في تصريح رسمي، سياسات العنف التي اعتمدها النظام الجديد تجاه المعارضين والتظاهرات، وهذا ما اعتبرته الحكومة المصرية المؤقتة الجديدة تحريضاً وتدخلاً في الشأن المصري، واستدعت الخارجية السفير القطري في القاهرة في 4 يناير 2014، والذي غادر البلاد بعدها، وبعد شهر قامت مصر باستدعاء القائم بالأعمال القطري، بسبب غياب السفير، وطلبت منه نقل رسالة احتجاج للجانب القطري، واعتبر السفير بدر عبد العاطي، المتحدث باسم الخارجية المصرية، أن إرسال رسالة احتجاج مرة ثانية في ظرف شهر، سابقة "لم تحدث في تاريخ العلاقات المصرية–العربية" (قناة العالم الاخبارية، 2015/3/13).

عادت العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها من السوء، إن لم تكن الأسوأ في تاريخ العلاقة بين الدولتين، بل إن العلاقات وصلت لحد مطالبة الإعلام المصري وبعض الشخصيات السياسية بقطعها، ولكن الحكومة المصرية اكتفت بسحب السفير المصري من قطر في 5 فبراير 2014 (مجدي، 2014).

ويرى الباحث: أن قطر ومصر لهما مصالح سواء اقتصادية أو غيرها عند الآخر. ومن هذا المنطلق ومع قناعة قطر بعدم جدوى مطالبتها بعودة الإخوان إلى الحكم، ليس من صالحها التصعيد في توتر العلاقات، وعمل المزيد من المضايقات والاستفزازات؛ وعليه فإن كلاً من قطر ومصر سيكون خاسراً من هذا التوتر.

شهد الخامس من مارس 2014 لحظة هامة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر؛ ويعد هذا الحدث الأول من نوعه على مرِّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته؛ التي تجاوز الثلاثة عقود. حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول الثلاث ردًّا على السياسة القطرية بالمنطقة، والشأن المصري أحد أسبابها القوية؛ كما علَّلت

الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض*؛ الذي وقَّع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (علاقات قطر الخارجية – ويكيبيديا).

كان العنوان المعلن للخلاف هو ادعاء دول الخليج ضد تدخل قطر في شؤونها الداخلية، وكذلك في شؤون مصر. لكن الأسباب الثلاثة الرئيسة، كانت كالآتي (برئيل، 2014):

- دعم قطر لحركة الإخوان المسلمين، التي أعلِن عنها في مصر أنها تنظيم إرهابي، وقبل ذلك في السعودية والإمارات.
- دعم قطر للتنظيمات الإسلامية المسلحة المقاتلة في سوريا (تلك التي لا تتعاون مع السعودية).
- العلاقات المتينة بين قطر وإيران (خصم السعودية اللدود).

والجدير بالإشارة هنا هو الموقف القطري إزاء سحب السفراء؛ ففي بيان لوزارة الخارجية القطرية أكدت دولة قطر أنها لن تقوم بالمثل، ولن تسحب سفراءها من الدول الثلاث؛ بل إنها تحرص على علاقتها بأشقائها الخليجيين، وتعكس هذه الخطوة من قِبَل حكومة دولة قطر نضجَ سياستها واحتواءها للأزمة (علاقات قطر الخارجية – ويكيبيديا).

ويرى الباحث: أنه خلال الفترة الانتقالية لم تكن الأمور تسير كما تريد قطر، وبدا من الصعب عودة الإخوان إلى الحكم، وخاصة بعد الانتخابات التي عقدت وفاز فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي مع وصوله إلى سدة الحكم في مصر زادت الأمور سوءاً كما سيأتي لاحقاً.

- **الموقف القطري تجاه مصر خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي**

في إحياء الذكرى 41 لانتصارات أكتوبر من عام 2014، عندما قام الرئيس السيسي بإلقاء كلمته في الاحتفال، وفى خلفيته تتراص أعلام 12 دولة عربية، وهي: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق والكويت وليبيا والمغرب إلى جوار علم مصر، وكان لافتاً على الأقل بالنسبة للنشطاء عدم وجود علم قطر بين هذه الدول، وهو ما أرجعه الخبير العسكري اللواء طلعت مسلم إلى أنه: "ما كانش وقتها فيه حاجة إسمها قطر، عملوها بعد انتصار أكتوبر" (زكريا، 2014).

---

* **اتفاق الرياض: هو اتفاق أمني وقَّعه قادة الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في يناير 2014؛ والذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي (علاقات قطر الخارجية – ويكيبيديا).**

وناشد العاهل السعودي الملك عبد الله بن العزيز في 19 نوفمبر 2014 مصر دعم اتفاق الرياض التكميلي* مع قطر، ورحبت مصر في نفس اليوم بدعوة الملك عبد الله إلى المصالحة ولم الشتات العربي، وفي ديسمبر 2014 تدخل ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز لإرجاع العلاقات بين مصر وقطر (الطاهر، 2015).

وقد كان من نتائج المصالحة الخليجية القطرية التقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع موفد أمير قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني المبعوث الخاص للشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في 21 ديسمبر 2014 بمقر رئاسة الجمهورية، حيث رحبت السعودية بهذه الخطوة التي تمت بمبادرة ومشاركة منها حيث شارك في الزيارة أيضا خالد التويجري رئيس الديوان الملكي السعودي والسكرتير الخاص للعاهل السعودي (صحيفة الرياض، 2014/12/22)، وتناول اللقاء سبل تفعيل مبادرة الملك عبدالله خلال مؤتمر الرياض، وما تم التأكيد عليه في القرارات الصادرة عن المؤتمر بشأن التزام جميع دول مجلس التعاون الخليجي بسياسة المجلس لدعم مصر والإسهام في أمنها واستقرارها، فضلا عن دعم التوافق بين الدول العربية، وخاصة بين مصر وقطر، وأعلن الديوان الملكي السعودي في بيان أن مصر وقطر استجابتا لمبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التي دعا فيها الدولتين إلى توطيد العلاقات بينهما (RT Arabic، 2014/12/20)، وأعلنت قطر إغلاق قناة الجزيرة مباشر مصر في 22 ديسمبر 2014، حسبما طالبت به الجهات المصرية، وكذلك مغادرة عدد من كوادر الإخوان المصريين للدوحة (صحيفة الدستور، 2014/12/23).

وعلى الرغم من المساعي الجادة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتقريب وجهات النظر بين البلدين؛ والتي تدهورت منذ الأطاحة بالرئيس محمد مرسى في أعقاب حراك 30 يونيو 2013، إلا أن العلاقات المصرية – القطرية تدهورت من جديد عقب الأزمة الليبية، وفيما يلى بعض الأسباب التي أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين (سعودي، 2015):

- تحفظت الدوحة على تدخل مصر العسكري في ليبيا لضرب معاقل تنظيم "داعش" المتمركز في مدينة درنة داخل الأراضي الليبية، عقب بث التنظيم تسجيلاً مصوراً يظهر قيام داعش بإعدام 21 مصرياً قبطياً.
- استدعت قطر سفيرها في مصر سيف بن مقدم البوعينين في 19 فبراير 2015، على خلفية تصريحات طارق عادل المندوب المصري الدائم لدى جامعة الدول العربية، بعدما اتهم قطر بأنها تدعم الإرهاب في المنطقة في 18 فبراير 2015، وفي نفس اليوم رفض مجلس التعاون الخليجي اتهام مصر لقطر أنها داعمة للإرهاب ويقول إن ذلك يجافي الحقيقة.

*** اتفاق الرياض التكميلي عقد في 16 نوفمبر 2014، أعلنت خلاله السعودية والإمارات والبحرين أنها قررت "عودة سفرائها إلى دولة قطر"، بعد نحو 8 شهور من سحبهم، وذلك بموجب اتفاق جديد تحت اسم "اتفاق الرياض التكميلي" (السورية نت، 2015/2/17).**

- مخالفة الدوحة لإجماع مجلس جامعة الدول العربية حول الضربات الجوية المصرية "لداعش" في درنة من الأمور التي زادت الشكوك حول مدى دعم قطر (للجماعات الإرهابية) المتمركزة في داخل الأراضي الليبية.
- استمرار سياسة التحريض التي تنتهجها قناة الجزيرة القطرية ضد الدولة المصرية عامة والجيش المصري خاصة.
- إعلان قطر ترحيبها بعودة قيادات جماعة الإخوان التي كانت قد غادرت قطر مؤخراً، في خطوة دلالية على أن قطر تدعم الإرهاب، وتدعم قيادات الجماعات الإرهابية، وتوفر لهم ملاذاً آمناً بعيد عن الملاحقات القضائية المصرية.
- تورط قطر في دعم التنظيمات الإرهابية بالأراضي الليبية وعلى رأسها تنظيم داعش وتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم فجر ليبيا بالمال والسلاح، ما أثار غضب السلطات المصرية وأدى في النهاية إلى توتر العلاقات المصرية – القطرية التي يحاول مجلس التعاون الخليجي رأب صدعها.
- تطاول بعض أذرع الإعلام المصري على الشيخة موزة والدة أمير قطر الحالي تميم بن حمد.
- إصدار سامح شكري وزير الخارجية قراراً بنقل محمد مرسى عوض سفير مصر في قطر الذى تم استدعاؤه للقاهرة قبل عام في فبراير 2014، لمنصب قنصل مصر العام في مدينة مومباي في الهند (رسلان، 2015).

وفي 18 يونيو 2016، صدر حكم قضائي مصري ليقضي بإعدام ستة أشخاص والمؤبد للرئيس السابق محمد مرسي ومدير مكتبه، وهنا أصدرت الخارجية القطرية بياناً تستهجن فيه هذه الأحكام وتؤكد أنها تجافي العدالة وتفتقر للحقائق، وأعربت الخارجية القطرية عن استنكارها ورفضها الكامل الزج باسم دولة قطر في الحكم الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة في 18 يونيو 2016 في القضية المعروفة إعلاميا بـ "التخابر مع قطر"*، وأوضح مدير المكتب الإعلامي في بوزارة الخارجية السفير (أحمد الرميحي): "أن هذا الحكم عار عن الصحة ويجافي العدالة والحقائق"، وأصدرت الخارجية المصرية بياناً شديد اللهجة استنكرت فيه ما وصفته بالتدخل القطري في الشأن المصري، متهمة الدوحة بمعادة الشعب المصري ودولته (وطن، 2016/6/21).

يرى "حسن نافعة" أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي بعمان، "أن تصريحات وزارة الخارجية القطرية رد فعل طبيعي وغاضب، تدافع به عن نفسها

*** بدأت في 15 فبراير 2015 أولى جلسات محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و10 آخرين، من كوادر وأعضاء جماعة الإخوان، في قضية اتهامهم بالتخابر مع دولة قطر عبر "تسريب وإفشاء وثائق ومستندات"، صادرة عن أجهزة سيادية كانت بحوزة مؤسسة الرئاسة، تتعلق بالأمن القومي، والجيش، والتي أجلتها المحكمة إلى جلسة 28 فبراير 2015 (الطاهر، 2015).**

لما شعرت بأنه إهانة بحقها بالزج باسمها في قضية تخابر"، مشيراً إلى "أنها تعتبر الأحكام مسيسة والقضية برمتها تتعلق بصراع سياسي بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة الحالية، وأن قطر ترى هذه الأحكام قاسية خاصة أن 4 من المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام صحفيين لدى قناة الجزيرة القطرية"، لافتاً إلى أن هذه الأحكام تزيد العلاقات المصرية القطرية سوءاً، متوقعاً أن تظل سيئة لفترة طويلة لحين تخفيف حالة الاحتقان الموجودة بين الدولتين (موقع التحرير الإخباري، 2016/6/21).

ويرى الباحث: أن الحكم على الرئيس الأسبق محمد مرسى في قضية "التخابر مع قطر"، أدى لزيادة التوتر في العلاقات المصرية – القطرية، بعد أن توترت العلاقات بين البلدين منذ الأطاحة بالرئيس محمد مرسي في يوليو 2013، واعتبار مصر جماعة الإخوان المسلمين جماعة "إرهابية"، فضلاً عن التصعيد الدبلوماسي والإعلامي ضد قطر، وأخيراً الحكم القضائي الخاص بقضية التخابر مع قطر التي كان يحاكم فيها الرئيس السابق محمد مرسي.

وفي تطور غريب من دولة قطر تجاه مصر ونظام التعليم، حيث رفضت قطر الاعتراف بـ شهادات الجامعات المصرية، وإن قطر لأول مرة من بين دول الخليج تلغي الاعتراف بخريجي الجامعات المصرية في تصريح خطير من قطر ضد مصر، حيث استبعدت وزارة التعليم والتعليم العالي القطرية، قرابة 48 دولة بينها مصر من قائمة الجامعات المعتمدة لديها لعام 2016 في نظام الابتعاث، حيث يأتي هذا ضمن جدولة وضعتها الوزارة لحصول الطالب على موافقة مسبقة منها للدراسة بالجامعة أو الكلية المعتمدة التي يرغب في الالتحاق بها لتلقي بذلك نظام حرية الاختيار من قبل الطالب المتبع خلال السنوات الماضية، وقد ضجت مواقع التواصل بعد نشر قطر القرار الخطير ضد مصر بعد توتر العلاقات، ووصفه البعض بـ أنه أخطر قرار أصدرته قطر ضد مصر والتعليم بها (الفاتح، 2016).

وفي محاولة جديدة، حاول أمين عام جامعة الدول العربية، أحمد أبوالغيط، تحريك المياه الراكدة مجددًا، بطرح في يوليو 2016 مبادرة يتوسط خلالها لإعادة العلاقات بين مصر وقطر، حيث قال: "سأعمل معهم بكل ود وإيجابية وانفتاح، ولا توجد لدي غضاضة ضد هذا الطرف أو ذاك ولن يكون"، وجددت المملكة السعودية طرح مبادرتها علي لسان وزير خارجيتها عادل الجبير، الذي أكد أنه في حال مطالبة المملكة العربية السعودية بالتدخل بين مصر وقطر لكي تلعب دور الوساطة بينهما بهدف تصفية الأجواء، فإنها لن تتأخر في ذلك الأمر، وأشار وزير الخارجية السعودي إلى أن هناك محاولات تجري لتقريب وجهات النظر بين البلدين، وكانت هناك جهود إماراتية بذلت أيضًا في هذا الصدد، عقب أحداث حراك 30 يونيو، حيث حملت الإمارة الخليجية علي عاتقها مهمة الوساطة بين

مصر وقطر، إذ استقبلت عدة وفود مصرية وقطرية لتبديد أوجه الخلاف، بداية من نوفمبر 2013 (علي، 2016).

أما الدكتور سعيد اللاوندي، خبير العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، فقد أكد أن "مصر ليست في حاجة إلي أي وساطة في المرحلة الراهنة من كائنًا من كان، لاستعادة علاقتها مع الدوحة، ما لم تستجب الأخيرة للشروط المصرية، وشدد علي أنه أي مبادرة لن تلتزم فيها قطر بالشروط المصرية لن يكتب لها النجاح، وهي إغلاق المحطات الفضائية المناوئة للنظام المصري، وطرد قيادات الإخوان المختبئة وعدم التدخل في الشأن الداخلي المصري" (ممدوح، 2016).

وشهدت العلاقات المصرية – القطرية، جمودًا حادًا من الجانبين عقب حراك 30 يونيو 2013، حيث لم يلتقِ أمير قطر بنظيره المصري وتجرى اتصالات بينهم، سوى في هذه المناسبات، المناسبة الأولى كانت يوم 28 مارس 2015، حينما استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حمد، أمير قطر في مطار شرم الشيخ الدولي للمشاركة في أعمال القمة العربية الـ26، وتعد هذه الزيارة الأولى لأمير قطر إلى مصر، منذ توليه مقاليد الحكم في 25 يونيو 2013 (مدحت، 2016)، وبعد مرافقة سفير قطر في مصر سيف بن مقدم البوعنين للشيخ تميم بن حمد، في القمة العربية، عاد السفير لاستئناف عمله في القاهرة. حيث كان قد غادرها بتاريخ 19 فبراير 2015. بعد تصريحات المندوب المصري الدائم لدى جامعة الدول العربية، بعدما اتهم قطر بأنها تدعم الإرهاب (العلاقات القطرية المصرية – موقع المعرفة).

وقام الأمير تميم بالاتصال بالرئيس المصري مهنئا إياه بمناسبة شهر رمضان لعام 2015، وقد اعتبر الاتصال بمثابة خطوة جديدة على طريق مصالحة مصرية قطرية لجهود سعودية إماراتية بعد زيارة الأمير تميم إلى أبوظبي في 15 يونيو 2015، علما أن هذه التهنئة سبقت زيارة الأمير تميم للسعودية بعدة أيام في 8 يوليو 2015، وهذا يفيد أيضا أن الدوحة تحاول إرضاء الرياض مع عدم تغيير سياساتها المبدئية (الشامسي، 2015).

والمناسبة الثانية في 30 نوفمبر 2015، التقى السيسي عدداً من رؤساء الدول العربية، على هامش مؤتمر التغيرات المناخية في باريس، ومنهم الملك عبدالله الثاني ملك الأردن، وولي عهد البحرين، كما شهدت أروقة المؤتمر مصافحة بين السيسي وأمير قطر تميم بن حمد.

والمناسبة الثالثة في 10 مارس 2016، في ختام مناورة رعد الشمال*، التدريب العسكري الأضخم من نوعه الذي يقام في مدينة الملك خالد العسكرية، برعاية المملكة العربية السعودية، حيث جمع اللقاء الرئيس السيسي، وأمير قطر تميم بن حمد (مدحت، 2016).

والمناسبة الرابعة في 5 يوليو 2016؛ حيث تلقي الرئيس السيسي اتصالاً هاتفياً من أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، أعرب خلاله عن تهنئته للرئيس بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك"، وعبر الرئيس السيسي عن شكره لأمير دولة قطر على تهنئته"، متمنياً لـ"الأمة العربية كلها كل الخير والاستقرار والتقدم"، ويعد هذا أول اتصال يجرى بين الزعيمين عقب الانتقادات المتبادلة على خلفية أحكام التخابر مع قطر، وسداد مصر وديعة قطرية مستحقة لدى القاهرة (أسيا اليوم، 2016/7/6).

والمناسبة الخامسة في 13 سبتمبر 2016، حيث تلقى الرئيس السيسي من نظيره تميم بن حمد، أمير دولة قطر، اتصالاً هاتفياً للتهنئة بعيد الأضحى المبارك الماضي، واتصال "تميم" يأتي في ظل موجة كبيرة من الخلافات بين الدولتين، مما يطرح تساؤلاً هاماً مفاده "هل يكون هذا الاتصال أولى خطوات تحسن العلاقات بين الجانبين؟" (نصار، 2016).

ويرى الباحث: بأنه ستكون تداعيات التوتر السياسي بين قطر ومصر سيئة على دول المنطقة، بمعنى أن كل دولة ترى أنها حامية الحمى في منطقة الشرق الأوسط، وستحول دول المنطقة عامة ودول الحراك الشعبي خاصة إلى ساحة من الصراعات، هكذا سوف تتحول المنطقة العربية إلى ملعب تتنافس فيه إقليمياً على المنطقة، فسوف يكون أثر ذلك كارثياً على المنطقة العربية، ويصب في مصلحة دول أخرى مثل: إسرائيل، وإيران، وتركيا، واللاعب الأساسي الولايات المتحدة.

ب. الموقف القطري على المستوى الاقتصادي تجاه حراك 30 يونيو 2013.

عمد النظام المصري إلى معاداة قطر سياسياً وإعلامياً بسبب موقفها الرافض للانقلاب ودعمها لرافضيه، بالرغم من أن قطر استمرت في الالتزام بتعهداتها في مساعدة مصر لتجاوز أزمة الطاقة بشحنات الغاز التي كانت اتفقت عليها مع الرئيس مرسي، مما يدلل أنها لا تعادي مصر برغم موقفها (زيادة، 2015).

*** مناورات رعد الشمال: هي مناورات تهدف إلى رفع معدلات الكفاءة الفنية والقتالية للعناصر المشاركة، حيث يبلغ عدد المشاركين نحو 350 ألف جندي، من 20 دولة، واستخدم في المناورات 2540 مقاتلة و20 ألف دبابة و460 مروحية ومئات السفن، ويشارك في المناورة أكثر من 20 دولة عربية وغير عربية، والتي قد تكن بداية أو تمهيد لإنشاء قوة عربية مشتركة بينهم (مدحت، 2016).**

ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين المصري والقطري إلى 1.8 مليار جنيه في عام 2014، مقابل 1.1 مليار جنيه خلال الفترة نفسها 2013، ووفقاً لبيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة، بلغت قيمة الصادرات غير البترولية إلى دولة قطر نحو 1.6 مليار جنيه في عام 2014، مقابل 1.1 مليار جنيه خلال الفترة نفسها 2013 بزيادة 45%، وارتفعت صادرات قطاع الصناعات الهندسية إلى 1.1 مليار جنيه في عام 2014، مقابل 614 مليون جنيه خلال الفترة نفسها 2013، وارتفعت صادرات الأثاث للسوق القطري إلى 194 مليون جنيه في عام 2014، مقابل 174 مليون جنيه خلال الفترة نفسها 2013، وارتفعت صادرات قطاع الصناعات اليدوية إلى 223 مليون جنيه في عام 2014، مقابل 206 مليون جنيه خلال الفترة نفسها 2013، فيما لم تتعد الواردات القطرية للسوق المحلى 297 مليون جنيه من العام 2014، مقابل 265 مليون جنيه الفترة نفسها 2013، والتي تركزت في قطاعات الصناعات الكيماوية والاسمدة (منير، 2015).

وأشار تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع عدد السياح القادمين من دولة قطر إلى مصر لـ 12702 سائح خلال الفترة من يناير حتى يوليو من عام 2015، مقارنة بـ9455 سائح خلال نفس الفترة من عام 2014، وأوضح الجهاز، في تقريره الشهري حول بيانات السياحة، أن شهري أبريل ومايو من عام 2015 شهدا أعلى معدل لزيادة السائحين القطريين لمصر، حيث بلغ إجمالي عدد السياح 2877 و2724 سائح على التوالي، بينما شهد شهر فبراير أقل معدل لزيارة السياح وبلغ 1012 سائح قطري فقط (موقع المباشر، 2015/9/25).

وأفاد رئيس اتحاد المستثمرين العرب جمال بيومي لصحيفة "الوطن القطرية"، بأن حجم الاستثمارات المصرية في قطر بلغ 18 مليار دولار حتى نهاية عام 2014، وتوقع زيادة الاستثمارات بين البلدين خلال الفترة القادمة، والتي تضمن مشروع قناة السويس، والصناعات الورقية والسكر والبنجر، ومشروع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (حسين، 2015).

وعقدت مصر مؤتمرها الاقتصادي في منتصف شهر مارس 2015 في شرم الشيخ، والجدير بالذكر أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قام بتوجيه دعوة رسيمة لأمير تميم لحضور مؤتمر مصر الاقتصادي (موقع الوقت الإخباري، 2015/3/3)، وأعلنت قطر أن الأمير تميم بن حمد آل ثاني لن يحضر المؤتمر الاقتصادي الذي انطلق الجمعة 13 مارس 2015 في شرم الشيخ واستمر حتى الأحد 15 مارس 2015، فيما ترأس الوفد القطري سلطان بن راشد الخاطر وكيل وزارة الاقتصاد القطرية (قناة العالم الاخبارية، 2015/3/13)، ورافقه وفدا من المستثمرين القطريين، لحضور القمة الاقتصادية (موقع التحرير الإخباري، 2016/6/21).

كما وترتبط مصر بقطر من خلال عدد العمال المصريين الذين يمارسون أعمالاً ومهن في قطر، ويتجاوز عددهم أكثر من مائة وخمسين ألف عامل (حسين، 2015)، ورغم كل التوترات بين البلدين تم في 19 مارس 2014 منح فرص عمل جديدة لمدرسي المدارس المصرية بالدوحة لعدد 300 مدرس مصري في مختلف التخصصات، وهذا العامل يساهم بقوة في بقاء العلاقات الثنائية بين البلدين (المكتب الثقافي المصري بالدوحة، 2014).

ويرى الباحث: أنه وبالرغم من أن العلاقة بين كل من مصر وقطر قد تخللها وجود اتهامات مستمرة بين الطرفين، فلم تنتهي العلاقات بسبب وجود ارتباطات اقتصادية متبادلة بين البلدين والمتمثلة بالاستثمارات القطرية في مصر من جهة، إضافة إلى العمالة المصرية في قطر من جهة أخرى وبالتالي؛ فإن العلاقات الاقتصادية لن تتأثر بالتصريحات السياسية لأن حجم الاستثمار أكبر من أن يتم انهاؤه في أيام قليلة وبسهولة تامة، وخاصة أن قطر لا يمكن أن تستغني بسهولة عن سوق استهلاكي مثل السوق المصري، وكذلك أن سحب أكثر من مائة وخمسين ألف عامل مصري من قطر ليس بالأمر السهل، وخاصة أننا نتحدث عن دولة غنية ومليئة بالصناعات والفرص ورؤوس الأموال، مقابل دولة فقيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من تسعين مليون نسمة، تعاني من الاكتظاظ والبطالة ونقص الفرص، فعلاقة المصالح الاقتصادية بين البلدين هي علاقة مصالح متبادلة.

ت. الموقف القطري على مستوى التغطية الإعلامية تجاه حراك 30 يونيو 2013.

أما على المستوى الإعلامي، فإن قناة الجزيرة اتخذت خطاً واضحاً وقوياً ضد مظاهرات 30 يونيو 2013، وتعاملت معه على أنه "انقلاب"، وهاجمته وسلطت الضوء على تجاوزات الأجهزة الأمنية وخاصة فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013، وبثت عدداً من الأفلام الوثائقية التي تنظر لرؤية جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من مظاهرات 30 يونيو، مما عرضها لسلسة مضايقات، فتم وقف بث قناة الجزيرة مباشر من داخل مصر، واعتقل عدد من صحافييها بحجة تكديرهم للأمن العام، والتحريض على مصر، وفبركة مشاهد وصور عن أحداث مصر. وفي المقابل، فإن الإعلام المصري خاض ما أشبه بحرب إعلامية، فكل طرف حاول إقناع مشاهديه. وشن الإعلام المصري سواء أكان حكومياً أم خاصاً، مرئياً وإذاعياً وصحفياً، هجوماً قاسياً على قطر وقناة الجزيرة، لدرجة أن البعض انحرف في تسميتها بأنها دولة "عدو"، وطالب بقطع العلاقات معها (الجبور، 2014: 152).

من جانب آخر، أعلنت القناة القطرية، ملاحقة مصر أمام محكمة تحكيم مستقلة للبنك الدولي، حيث اتهمت القاهرة بـ "مصادرة" استثماراتها والتسبب لها في "خسارة 150 مليون دولار على الأقل"، وقالت القناة: "بسبب إخلال مصر بالتزاماتها القانونية الدولية، فإن استثمارات الجزيرة

"صودرت"، زاعمة أنه بسبب تلك الهجمات المستمرة على القناة والعاملين فيها من جانب مصر لم يبق سوى التحرك رسميًا أمام القضاء، واللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات، ومقره واشنطن (زاهر، 2016).

ويرى الباحث: أن قناة الجزيرة تدعم وتُؤيد جماعات الإسلام السياسي، حيث ظهر هذا بوضوح في توجهها المعارض لحراك 30 يونيو 2013 المناهض لحكم الإخوان، وتتجاهل أي حراك داعم أو مؤيد لهذه المظاهرات.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل، إبراز الموقف القطري تجاه التطورات السياسية في مصر وأثره على العلاقات الثنائية (2011-2016)، وتم التوصل إلى ما يلي:

- مرت العلاقات السياسية المصرية – القطرية بالكثير من الشد والجذب خلال حراك 25 يناير وما تلاها، حيث اتسمت العلاقات بين البلدين قبل حراك يناير بالتنافس السياسي.
- قابلت قطر تنحي الرئيس المصري مبارك، بحالة من التأييد والثناء على تلك الخطوة، وشهدت العلاقات المصرية القطرية نوعاً من الاستقرار والتحسن عما قبل 25 يناير 2011.
- في أعقاب قيام حراك 25 يناير 2011 تعهدت قطر بمساعدة مصر اقتصادياً من أجل النهوض باقتصادها في تلك الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد المتأثرة بالاضطرابات السياسية التي سيطرت عليها.
- استطاع الجيش المصري الإطاحة بالرئيس مرسي في 3 يوليو 2013، وفرض الإقامة الجبرية عليه.
- انهارت العلاقات بين القاهرة والدوحة، فجأة بعد حراك 30 يونيو بسبب الأطاحة بالرئيس "محمد مرسي".

- لقد شهدت الثلاث أعوام الأخيرة معوقات كثيرة لتحسين العلاقة بين البلدين خاصة بعد حراك 30 يونيو في مصر، حيث تعتبر قطر أن ما حصل انقلاب على الشرعية، مما شكل أزمة جديدة في طريق تطور العلاقات بين البلدين.
- تعتبر قطر الحركات الإسلامية من أهم مكونات المجتمع العربي، وأن أي قوة تريد أن يكون لها دور في ترتيب عناصر القوة في المنطقة لابد أن تتعاطى مع هذا المكون، لذا فإن قطر تمضي بقوة في ترسيخ علاقتها بالإسلاميين.

الفصل السادس

الحراك العربي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية (2011-2016)

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: الحراك اليمني وأثره على العلاقات المصرية – القطرية**
- تمهيد
- أولاً: لمحة عن الحراك اليمني
- ثانياً: الموقف المصري من الحراك اليمني
- ثالثاً: الموقف القطري من الحراك اليمني
- **المبحث الثاني: الحراك الليبي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية**
- تمهيد
- أولاً: لمحة عن الحراك الليبي
- ثانياً: الموقف المصري من الحراك الليبي
- ثالثاً: الموقف القطري من الحراك الليبي
- **المبحث الثالث: الحراك السوري وأثره على العلاقات المصرية – القطرية**
- تمهيد
- أولاً: لمحة عن الحراك السوري
- ثانياً: الموقف المصري من الحراك السوري
- ثالثاً: الموقف القطري من الحراك السوري
- **المبحث الرابع: رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية – القطرية**
- تمهيد
- **السيناريو الأول:** استمرارية العلاقات بطبيعتها الحالية.
- **السيناريو الثاني:** تحسن العلاقات بين البلدين.
- **السيناريو الثالث:** سوء العلاقات بين البلدين.
- **خلاصة**

الفصل السادس: الحراك العربي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية (2011–2016)

مقدمة

مع نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، ظهرت في بعض الدول العربية بعض الحراكات الاحتجاجية السلمية الضخمة، وقد عرفت هذه الحراكات الاحتجاجية بمسميات عديدة مثل: الثورات العربية، أو الربيع العربي، أو ثورات الربيع العربي، وكان الاسم الأكثر تداولا ولصوقا بها هو، "الربيع العربي"، وقد تأثرت هذه الحراكات بالحراك التونسي عام 2010، والذي اندلع جراء إحراق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت بالتالي في الإطاحة بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي. وتميزت هذه الحراكات بظهور هتاف عربي ظهر لأول مرة في تونس، وأصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".

هذا وقد نجحت الحراكات العربية بتغيير الواقع السياسي والاطاحة بأربعة من أنظمة الحكم في الدول العربية التي حدثت فيها، فبعد نجاح الحراك التونسي الذي بدأ في 17 ديسمبر 2010 بإسقاط بن علي وهروبه من تونس، نجح أيضا حراك 25 يناير 2011 في مصر بإسقاط الرئيس المصري السابق حسني مبارك، ما تبعه من الأطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي من قبل المؤسسة العسكرية بعد حراك 30 يونيو 2013، ثم كان الحراك اليمني في 11 فبراير 2011 الذي أجبر الرئيس على عبدالله صالح على التنحي عن السلطة، والتخلي عن جميع مناصبه القيادية، وتلاه مباشرة الحراك البحريني في 14 فبراير 2011 الذي انتهى بدخول قوات درع الجزيرة وإصدار الملك حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي بشأن إعلان حالة السلامة الوطنية وتكليف القائد العام لقوة الدفاع سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ حالة السلامة الوطنية، أما الحراك الليبي فكان في 17 فبراير 2011، والذي تمكن بمساعدة قوى خارجية من ازاحة العقيد معمر القذافي عن الحكم بعد ما يزيد عن اربعين سنة، حيث واجه حكم الإعدام بيد الثوار في الميدان ودون محاكمة، في حين تعثر الحراك السوري الذي بدأ في 18 مارس 2011 ولم يستطع أن يغير النظام، رغم انقضاء ما يقارب الستة أعوام منذ انطلاقته وذلك لاعتبارات عالمية اقليمية داخلية معقدة (القاق، 2015: 46–48).

ويمكن للباحث أن يناقش الحراك العربي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية، واستشراف مستقبل العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مباحث، وهي على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الحراك اليمني وأثره على العلاقات المصرية – القطرية
- **المبحث الثاني:** الحراك الليبي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية
- **المبحث الثالث:** الحراك السوري وأثره على العلاقات المصرية – القطرية
- **المبحث الرابع:** رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية – القطرية

المبحث الأول: الحراك اليمني وأثره على العلاقات المصرية – القطرية

تمهيد

لم تختلف اليمن عن غيرها من الدول العربية من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عانى المجتمع اليمني من وطأة الفقر والتخلف، وسيطرة القيم والتقاليد القبلية التي وقفت بالضد من بلورة وإرساء مؤسسات سياسية وإدارية واجتماعية يمكن أن توفر الضمانات والمقومات الأساسية للسلطة لكي تقوم بدورها في تحقيق الاستقرار في المجتمع، فضلا عن وجود نظام سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين عام وممارسته لسياسات تسلطية أسهمت في تركيز السلطة بيد النظام، وعملت على تغييب الديمقراطية، ونتيجة لذلك أخذت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تنطلق في أرجاء اليمن لتطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث، وسرعان ما واجه الرئيس على عبدالله صالح احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن.

وهنا، سعت الدراسة لرصد الموقف المصري القطري من الحراك اليمني، وتبيان أثرها على العلاقات الثنائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: لمحة عن الحراك اليمني

في 11 فبراير 2011 وتزامنًا مع تنحي الرئيس المخلوع حسني مبارك في مصر، اندلعت احتجاجات سلمية في اليمن للمطالبة بإسقاط الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وهو ما نجح فيه اليمنيون، بعد تدخل خارجي لاستيعاب ارتدادات الموجة الثورية، حيث جاء عبد ربه منصور هادي (نائب الرئيس علي عبدالله صالح) رئيسًا لليمنيين بعد حصوله على أغلبية في الاستفتاء الشعبي الذي شهدته اليمن عقب إسقاط صالح.

ولكن الحوثيين ورجال "صالح" عادوا مرة أخرى للمشهد بمعارضة "مُسلحة"، تمكنوا من خلالها من السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية الكبرى، ما دفع إلى تدخل خليجي لدعم أنصار الرئيس هادي، وتندلع الحرب بين الطرفين مما أدى إلى انعكاسات سياسية خطيرة على اليمن (عمارة، 2016).

ولكى تتوصل الدراسة إلى تداعيات الحراك اليمني، استوجبت الضرورة الأكاديمية للدراسة، عرض أبرز محطات الحراك اليمني، وهي كما يلي:

- في 3 أبريل 2011، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي مبادرة لانتقال السلطة والخروج من الأزمة، وكانت المبادرة بصيغتها الأولية مكونة من بندين: البند الأول: أن يعلن الرئيس التنحي عن السلطة وتسليم صلاحياته إلى نائبه (العليي، 2015).
- وفي 3 يونيه 2011، وأثناء صلاة الجمعة في مسجد دار الرئاسة حيث تواجد صالح مع كبار رجال دولته، تعرض المسجد لتفجير، وأصيب الرئيس صالح بإصابات وحروق بالغة أدت إلى نقله إلى المملكة العربية السعودية من أجل العلاج، وقتل في العملية نحو 11 من حراس صالح الشخصيين (الشرق الأوسط، 2011/12/31).
- إرسال بعثة للمفوضية السامية لتقصي الحقائق إلى اليمن من 28 يونيه إلى 6 يوليو 2011، وبحسب التقرير الذي أعدته البعثة فإن السلطات قد استخدمت القوة بصفة مفرطة.
- وفي 21 أكتوبر 2011، تبنى مجلس الأمن للأمم المتحدة قرارا بشأن اليمن يدين فيه بشدة "استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطة اليمنية"، ويدعو إلى التوقيع على وتنفيذ اتفاقية انتقال السلطة التي تم التفاوض عليها مع مجلس التعاون الخليجي.
- في 23 نوفمبر 2011، وقع الرئيس علي عبدالله صالح على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي، الذي جاء فيها؛ نقل السلطة الفعلية إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي سيكلف بعدها بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وصياغة دستور جديد بعد الانتخابات الرئيسية، ومنح الرئيس ومن عمل معه خلال فترة حكمه، الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.
- وفي 21 يناير 2012، أقر مجلس النواب اليمني قانوناً يمنح الرئيس حصانة كاملة من الملاحقات القضائية والقانونية (تشيكو، 2012: 4-5).
- في 21 فبراير 2012، إقامة انتخابات رئاسية توافقية كان فيها عبد ربه منصور هادي مرشحاً توافقياً، حيث خاص هادي الانتخابات الرئاسية منفردا، وقد شارك 65% ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، فكان انتخابه أشبه بالتزكية (العليي، 2015).
- في 25 فبراير 2012، حلف هادي منصور اليمين الدستورية أمام البرلمان اليمني.
- في 18 مارس 2013، تم عقد الجلسة الأولى للحوار الوطني، برئاسة هادي، وعضوية 565 عضوا من القوى السياسية المختلفة (نعمان، 2014).
- في 25 أبريل 2014 عقدت الجلسة الختامية للحوار الوطني، الذي انبثق عنه وثيقة الحوار الوطني الشامل، وقد أفضى الحوار إلى تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالية، ورأى الحوثيون أن الأقاليم، بتشكيلها المعلن غير قابلة للحياة، ولم يقبلوا بتلك النتائج، لأن الإقليم الذي يقع تحت سلطتهم بعد التقسيم، لا يمتلك مقومات القوة التي تجعله مستقلاً عن المركز، حيث تنقصه الموارد والمنافذ البحرية، ولهذا تحركوا عسكرياً لضم منطقة الجوف إليه، لأنها تضم مخزوناً معتبراً من

الطاقة، وتحركوا نحو مدينة حجة للحصول على منفذ بحري في ميناء ميدي، وقد بدا أن تحركهم العسكري سيقضي على العملية السياسية برمتها (عبد المجيد، 2015).

- في 21 سبتمبر 2014، الحوثيين يدخلون صنعاء، ثم يوقعون بعدها اتفاقية السلم والشراكة الوطنية.
- في 19 يناير 2015، تحركت قوات حوثية نحو القصر الرئاسي، وبعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي، نجحوا في فرض سيطرتهم على قصر الرئاسة، واستولوا على مستودعات الأسلحة والذخيرة التي تخص الحرس الرئاسي، وما أن سيطر الحوثيون على القصر حتى توجهوا نحو منزل الرئيس منصور هادي وحاصروه، مما دفع رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته للرئيس منصور هادي، الذي بدوره تقدم باستقالته إلى البرلمان (سكاي نيوز، 2015/1/20).
- في 6 فبراير 2015، جماعة الحوثيين تقوم بإصدار "إعلان دستوري"، متضمناً حل البرلمان، وتشكيل مجلس وطني بديل من 551 عضواً، ينتخب مجلساً للرئاسة من خمسة أعضاء لإدارة البلاد تحت رقابة "اللجنة الثورية" الحوثية لمدة عامين انتقاليين (خليفة، 2015).
- وفي 21 فبراير 2015، تمكن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي من مغادرة منزله في العاصمة صنعاء متجهاً نحو مدينة عدن، بعد نحو شهر من الحصار والإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، وفور وصوله إلى عدن، أصدر هادي بياناً يؤكد فيه "أنه لا شرعية لأي قرارات اتخذت بعد 21 سبتمبر 2014، أي بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، كما أعلن تمسكه بالمبادرة الخليجية والشرعية الدستورية، فتحولت الأزمة ظاهرياً إلى أزمة شرعية.
- وفي يوم 3 مارس 2015، طالب هادي بنقل الحوار الوطني إلى الرياض، ثم أعلن في 7 مارس "عدن" عاصمة مؤقتة لليمن، وقد أنضم وزير الدفاع محمد الصبيحي لهادي في عدن في اليوم التالي، وهو الأمر الذي أعتبر حينها ضربة موجهة للحوثيين، وتوغل الحوثيين في الجنوب وتمكنوا من إسقاط لحج بمساعدة صالح، وتم أسر وزير الدفاع الصبيحي والقائد العسكري فيصل رجب.
- في 22 مارس 2015، وبعد جلسة طارئة لمجلس الأمن حول الأوضاع في اليمن، أرسل الحوثيون تعزيزات عسكرية جديدة إلى جنوب اليمن، وباتوا يقتربون من مضيق باب المندب الاستراتيجي، وطالبت الحكومة بحظر جوي وتدخل قوات "درع الجزيرة".
- في 26 مارس 2015، حيث إعلان المملكة العربية السعودية بدء عملية "عاصفة الحزم" التي تستهدف إعادة الشرعية إلى اليمن، بمشاركة 10 دول عربية، وإعلان أجواء اليمن منطقة محظورة (البدائل العربي للدراسات، 2015/4/16).
- في 21 أبريل 2015، بدء عملية إعادة الأمل ضد الحوثيين، وذلك بعد أن أعلنت قيادة التحالف عن انتهاء عملية "عاصفة الحزم" في اليمن، حينما أعلنت وزارة الدفاع السعودية تدمير الصواريخ

البالستية والأسلحة الثقيلة التي تشكل تهديدًا لأمن السعودية والدول المجاورة، والتي كانت بحوزة ميليشيا الحوثيين والقوات الموالية لصالح (عملية إعادة الأمل، ويكيبيديا).

ويرى الباحث: أن السعودية لا زالت متورطة في اليمن، وأن الحوثيين والقوات الموالية لصالح لا زال يجتاز الحدود السعودية، ويحتل بعض قراها ومدنها، بل وأكثر من ذلك يطلقون الصواريخ بعيدة المدى ضد المدن السعودية، كما حصل عندما وجهة القوات الموالية لصالح صاروخاً طويل المدى نحو مطار عسكري في مدينة جدة، وأصاب هدفه، ما دعا السلطات السعودية للادعاء بأن هذا الصاروخ كان موجهاً نحو مكة المكرمة.

ومن جهة أخرى، يعتبر اليمن مثل أي دولة تقع في نطاق نفوذ دولتين كبيرتين، فإنها تتأثر بأحدهما أو كلاهما، كما أن الفاعلين الداخليين عادة ما يتأثرون بمردود سياسات الدول تلك، وبالقياس على اليمن، فإنها تقع بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة، فمن ناحية نجد السعودية متزعمة العالم الإسلامي السني بحكم مكانتها الدينية، والتي تشترك مع اليمن بخط حدودي يبلغ طوله 2000 كم، ومن ناحية أخرى إيران متزعمة العالم الإسلامي الشيعي التي لا تمتلك حدود جغرافية مع اليمن، إلا أنها صاحبة دور مؤثر في منطقة الخليج، وبالتالي فإن ذلك يُعد سبباً للصبغة الطائفية التي صبغت الصراع في اليمن، لذا فإننا نجد طرفي الصراع داخل اليمن، الحوثيين ونظام منصور هادي، الصراع بينهم في الأساس على مكتسبات سياسية، إلا أنه وبحكم التركيبة السكانية التي تتكون من 30% من الشيعة الزيدية، مقابل 70% سنة، اجتذب كل طرف منهم أنصاراً له على أساس طائفي، مما ساهم في تعزيز طائفية الصراع (البدائل العربي للدراسات، 2015/4/16).

ويذكر أن اليمن يمر منذ مارس 2015، بنزاع مسلح مستمر بين قوات الرئيس اليمني "عبدربه منصور هادي" المدعوم من "التحالف العربي" بقيادة السعودية، والمتمردين "الحوثيين" وحلفائهم من الموالين للرئيس المخلوع "علي عبدالله صالح"، واستعادت المواجهة سخونتها الميدانية المعهودة بعد أشهر من الهدوء النسبي الذي انتهى مع فشل الجولة الثالثة* من مفاوضات السلام التي رعتها "الأمم المتحدة" بين طرفي الأزمة اليمنية.

وينفذ التحالف، منذ 26 مارس 2015، ضربات جوية مستمرة على مواقع عسكرية في اليمن تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيون) وللقوات الموالية للمخلوع صالح، في كافة أنحاء اليمن، وتهدف الضربات الجوية إلى إعادة الشرعية وعودة الرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي، وأدى النزاع في

*** أجريت الجولة الأولى في مدينة جنيف، منتصف يوليو 2015، والثانية في مدينة بيال السويسرية منتصف ديسمبر 2015، والثالثة في الكويت (21 إبريل 2016 وحتى 6 أغسطس 2016)، لكنها فشلت جميعا في تحقيق السلام (المنصوري، 2016).**

اليمن، منذ بدء عمليات التحالف، وبحسب إحصائيات "الأمم المتحدة"، إلى مقتل قرابة 6600 شخص وجرح عشرات آلاف الآخرين (المنصوري، 2016).

ثانياً: الموقف المصري من الحراك اليمني

منذ اندلاع الحراك اليمني في فبراير 2011، تابعت مصر تطورات القضية اليمنية وما شهدته البلاد من عدم استقرار أمني وسياسي، باعتبارها من أولويات السياسة الخارجية المصرية في ضوء خصوصية العلاقات بين البلدين والتي يظل البعد الاستراتيجي والأمني عنصراً أساسياً في منظومتها، وارتكز الموقف المصري دائماً على دعم وحدة الأراضي اليمنية والترحيب بكافة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الصادرة بشأن اليمن، فضلاً عن تأييد التسوية السلميةً وإجراء حوار وطني من أجل التوصل لحل توافقي (رسلان، 2016).

واستقبلت مصر العديد من الشخصيات اليمنية ووزراء سابقين بناءً على رغبتهم للاستماع إلى أفكار تخص الوضع في اليمن، وطرح حلول للأزمة، إلا أن مصر لم تجد الطرح اليمني مجدياً أو واقعياً في تحريك الموقف، مؤكداً في الوقت ذاته أن مصر تعمل من خلال الائتلاف والتنسيق مع السعودية، وبناءً على قرارات مجلس الأمن وتنفيذ مقررات الرياض أو المبادرة الخليجية (عبود، 2016).

وعلى اثر نجاح الحوثيين في السيطرة على القصر الرئاسي بصنعاء، وعلى خلفية الإعلان الدستوري الذي أصدره الحوثيون والذي يضمن لهم فعلياً السيطرة السياسية والأمنية على مجمل الأوضاع القائمة في اليمن، فقد اتخذت القاهرة قراراً في 23 فبراير 2015 بإغلاق سفارتها في العاصمة صنعاء اتساقاً مع القرار الذي اتخذته عدداً من السفارات الغربية والعربية، وقامت بسحب بعثتها الدبلوماسية من هناك بسبب "سوء الأوضاع الأمنية".

وبعد القرار المصري بإعادة فتح السفارة المصرية في عدن – أسوة بمواقف دول الخليج وعدد من العواصم الغربية– ولقاء سفير مصر في اليمن يوسف الشرقاوي بالرئيس اليمني في 17 مارس 2015، فقد شدد الشرقاوي على أن هذا اللقاء جاء للتأكيد على أهمية العلاقات المصرية اليمنية والشرعية الدستورية للرئيس هادي وعلى أن أمن مصر وأمن اليمن مرتبطان ببعضهما، لافتاً إلى أن ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي اليمني إنما هو تعبير عن المصير الواحد للبلدين الشقيقين.

مع تشديد رئيس هيئة قناة السويس الفريق مهاب مميش، في تصريحات له في 4 فبراير 2015، على أن مصر لن تقبل بإغلاق مضيق باب المندب بأي حال من الأحوال، قائلاً إن "هناك

قوة عسكرية جاهزة للتدخل إذا حاولت الجماعات المتطرفة في اليمن إغلاق المضيق، لأن هذا الإجراء يمس الأمن القومي المصري، ويؤثر بشكل مباشر على قناة السويس، وعلى الأمن الوطني لمصر، وبناء على ذلك؛ فقد تواصلت جماعة الحوثي مع الخارجية المصرية لمعالجة هذه المخاوف، حيث عقدت لقاءات جمعت مسؤولين في وزارة الخارجية المصرية بالوفد الحوثي الذي ترأسه مسؤول العلاقات الخارجية في الجماعة حسين العزي، حيث وصل الوفد القاهرة في الأول من مارس 2015 لمقابلة مندوب اليمن لدى الجامعة العربية، ولبحث فتح علاقات بين الحوثيين والقيادة المصرية، ولتبديد مخاوف مصر بشأن السيطرة على مضيق باب المندب وانعكاسات ذلك على قناة السويس، وكشف عضو المكتب السياسي لجماعة أنصار الله، محمد البخيتي، عن لقاء تم بين ممثلين لجماعة الحوثي مع السفارة المصرية باليمن في الأيام الأخيرة من فبراير 2015، وأسفر عن "تفاهمات كبيرة" (أحمد، 2016).

ولكن يبدو أن الجماعة لم تنجح في تحقيق الطمأنة المطلوبة لمصر، لأن الجانب المصري لم يقتنع بالتطمينات المقدمة من الحوثيين لإدراكه أنها ليست جادة، وإنما كان الهدف منها كسب تأييد سياسي ودبلوماسي من مصر يسهم في كسر شبه العزلة الدولية المفروضة على الحوثيين، منذ إصدارهم "الإعلان الدستوري" في 6 فبراير 2015.

مع استمرار المخاوف المصرية بشأن حرية الملاحة في "باب المندب"، ووضعاً في الاعتبار المصالح التي تجمع النظام المصري مع دول الخليج الداعم الرئيسي له خلال فترة ما بعد 30 يونيو، فقد أعلنت القاهرة مساندتها لعملية "عاصفة الحزم" التي نفذها "ائتلاف الدول الداعمة للحكومة الشرعية" في اليمن في 25 مارس 2015، بل وأعلنت الاستعداد المشاركة بقوات بحرية وبرية في تلك العملية التي قادتها المملكة السعودية استجابة لطلب مباشر من الحكومة اليمنية والرئيس هادي، الذي دعا دول الخليج إلى "التدخل لحماية اليمن وشعبه من الميليشيا الحوثية"، وأيضاً تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، بحسب البيان الذي صدر عن دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عمان).

إن الهدف من التدخل العسكري المصري هو مصلحة مصر بتأمين الملاحة في قناة السويس، التي يهددها الحوثيون بشكل مباشر عبر مضيق باب المندب، وكذلك وقف المد الشيعي (الحوثيون)، حيث تشترك مصر بقوة محدودة مكونة من 13 طائرة مقاتلة و3 قطع بحرية (الشماع، 2015).

وأكدت وزارة الخارجية المصرية، دعم القاهرة لمؤسسات ورموز الدولة الشرعية، وأن مستقبل اليمن يتحدد بالتوافق بين الأطراف السياسية المختلفة، وأهمية التزام جميع الأطراف السياسية اليمنية بمواصلة الحوار السياسي برعاية أممية على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باعتبارها السبيل

الوحيد لحل أزمات البلاد الحالية، وهو ما تجسد في استقبال الرئيس السيسي لنائب رئيس الجمهورية اليمنية ورئيس مجلس الوزراء خالد بحاح في يوليو 2015، وكذلك لقاء رئيس الوزراء المصري مع بحاح خلال زيارة الأخير للقاهرة في يونيو 2015.

ومع تفاقم الأوضاع هناك قامت مصر في أغسطس 2015، بإرسال مساعدات إنسانية لليمن الذى يعانى من تزايد حدة الاشتباكات المسلحة، وما أسفرت عنه من تدمير للبنية التحتية، وصعوبة الحصول على المواد الغذائية والمستلزمات الطبية، فضلاً عن إيفاد عدد من الأطباء المصريين للمساهمة في تقديم الرعاية الصحية اللازمة لأبناء الشعب اليمني (رسلان، 2016).

ومن جهة أخرى؛ استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي في 14 أغسطس 2016 الدكتور أحمد عبيد بن داغر رئيس وزراء الجمهورية اليمنية، والوفد المرافق له، حيث نقل رسالة من الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى السيسي تضمنت الإعراب عن تقدير بلاده لمواقف مصر الداعمة للحكومة الشرعية في اليمن سواء في إطار التحالف العربي، أو من خلال الدفاع عن مصالح اليمن في مجلس الأمن والمحافل الدولية (فتحي، 2016).

وثمنت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين (بمجلس النواب اليمني – الحوثي) في 6 سبتمبر 2016 موقف لجنة الشؤون العربية بمجلس النواب المصري المساند لليمن والشعب اليمني، وجاء ذلك في رسالة بعثتها (لجنة الشؤون الخارجية اليمنية) إلى رئيس لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري اللواء سعد الجمال ودعته فيها إلى مواصلة دورهم الإنساني والقومي في مناصرة الحق، ورفع الظلم الذي يتعرض له اليمن والشعب اليمني جراء (العدوان الغاشم) حتى يتم إيقاف الحرب ورفع الحصار البري والبحري والجوي الخانق (الثورة نت، 2016/9/6).

ويرى الباحث: أن الموقف المصري من الحراك اليمني كان نابع من المصلحة القومية العليا لمصر، فقد تلاقت مواقف مصر مع مواقف كل من السعودية وقطر في إدراك مدى تأثير الحوثيين على مصالحهم وخاصة في حال سيطرة الحوثين على مضيق باب المندب، وتمثل ذلك في اشتراكهم في عملية عاصفة الحزم، حيث كان الموقف الرسمي المعلن هو دعم شرعية الرئيس هادي، ولكن ربما يكون الموقف الخفي هو الحفاظ على الشريان الحيوي – مضيق باب المندب – لدول الخليج بما فيها قطر، الذي تمر منه ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول والغاز عبرها من سيطرة الحوثيين عليه، ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة.

ثالثاً: الموقف القطري من الحراك اليمني

بعد انطلاق شرارة الحراك العربي في نهاية 2010، وجدت قطر فرصة ذهبية لا تعوض ودخلت بكل ثقلها المادي والإعلامي والسياسي لمساندة المعارضة اليمنية التي عمادها من الإخوان المسلمين، وكانت قطر أول دولة تطالب النظام اليمني بالرحيل بعد اندلاع الحراك اليمني في 11 فبراير 2011، وهذا ما دفع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ليقول مخاطباً حشوداً من مناصريه في ميدان السبعين في 8 أبريل 2011 "شرعيتنا نستمدها من قوة شعبنا اليمني العظيم، وليس من قطر، والمبادرة القطرية مرفوضة" (المسلمي، 2013).

وشنت قناة الجزيرة معركة إعلامية على النظام اليمني، فكان من الصعب عليه القدرة على مجاراتها، والذي لم يتوان عن اتهامها بإثارة الفتنة وانحيازها لخصوم النظام، وكانت الجزيرة في الحالة اليمنية قد تجاهلت المظاهرات الكبيرة المناصرة للنظام من القبائل التي ينتمي لها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والمتحالفة معه (الأشقر، 2013: 196).

كانت قطر في بداية الحراك ملتزمة سياسياً بالمبادرة الخليجية لمعالجة الأزمة اليمنية، ولكن مع ما أسمته بمماطلة النظام بالتوقيع على المبادرة، وهجومه على قطر وقناة الجزيرة، انسحبت قطر من المبادرة الخليجية، ولكن يبدو أن السبب الجوهري من انسحاب قطر من المبادرة الخليجية، هو شعورها بأن السعودية تستخدم المبادرة لترتيب الوضع باليمن بما يتوافق مع مصالحها ولذلك؛ بدأ القطريون بتحرك منفرد في الملف اليمني، حيث فتحوا قنوات خاصة وسرية مع جمعية الإصلاح الإخوانية، وآل الأحمر المنشقين عن نظام علي عبدالله صالح، كما أجروا اتصالات مع الحوثيين وطلبوا منهم التنسيق مع جمعية الإصلاح، للحيلولة دون السماح لتنفيذ السعوديين لمشروعهم (مفتي، 2012: 16).

وطالب الشيخ حمد آل ثاني الرئيس الإيراني أحمدي نجاد خلال قمة ثنائية عقدت في 25 أغسطس 2011 في طهران برفع يد طهران عما يجري في جنوب الجزيرة العربية من أجل إنجاح مطالب الثوار في اليمن، وتم هذا الطلب بعد وجود معلومات تشير الى أن إيران لها يد في عملية تشكيل المجلس الوطني في اليمن وخروج الحوثيين منه (نبأ نيوز، 2011/8/26).

وصعدت قطر من موقفها المطالب برحيل النظام، ورفعت من حدة التكثيف الإعلامي على الحراك اليمني من خلال قناة الجزيرة، والذي ساهم في تصاعد حدة المظاهرات المناهضة للنظام، مما دفعه في النهاية للتوقيع على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، مع ضمان له وأركان نظامه حصانة ضد المساءلة القانونية، ليتجنب مصير من سبقه، الرئيسين التونسي والمصري (شراب، 2014: 157).

وبعد خروجه من السلطة، حمل الرئيس السابق على صالح الدوحة مسئولية التخريب والفوضى التي وقعت في بلاده، كما حملها المسؤولية عن التداعيات المستقبلية للوضع بسبب تدخلها الذي وصفه بالسافر في الشأن اليمني (صحيفة الحياة اللندنية، 2012/9/4)، لكن بوصول الرئيس اليمني الحالي عبد ربه مصور هادي للسطلة بعد انتخابه رئيسا للجمهورية اليمنية في 25 فبراير 2012، عادت العلاقات القطرية اليمنية على المستوى الرسمي من جديد، وتوجه رئيس الوزراء اليمني إلى الدوحة في أبريل 2012، ثم توج التنسيق المتبادل في أغسطس 2012 بزيارة الرئيس اليمني الجديد للدوحة برفقة اللواء على محسن الأحمر لبحث بعض الملفات (صحيفة الوطن، 2012/8/2).

ويرى خبراء في الجماعات الإسلامية، أن نفوذ القطريين كبير في اليمن، من خلال (بوابة الجمعيات الخيرية ذات الخلفية الإخوانية)، حيث تحصل هذه الجمعيات على الأموال تحت غطاء الأعمال الخيرية والإنسانية، وتذهب معظمها لشراء الأسلحة وشراء الولاءات، وفي ظل انكشاف تفاصيل كثيرة عن دور قطر وإيران في الحرب الدائرة في اليمن بين السلفيين والحوثيين، يتحدث مراقبون للشأن اليمني على أن الحوثيين المدعومين إيرانياً، عجزوا عن حسم المعارك ضد السلفيين المدعومين من حزب الإصلاح الإخواني، وعزوا ذلك إلى عملية تسليح مقابلة يقوم بها القطريون لإخوان اليمن (صحيفة العرب اللندنية، 2014/1/12).

إن النفوذ القطري باليمن بلغ مداه، بحيث أقدمت قطر على وساطة للإفراج عن الرهينة السويسرية المختطفة لدى تنظيم القاعدة في اليمن بدون إشعار الحكومة اليمنية، وهذا يوضح مدى النفوذ والتدخل القطري في اليمن، مما أثار غضب بعض الجهات اليمنية وخاصة حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه صالح والحوثيين والأحزاب اليسارية وبعض أطراف في الحكومة اليمنية، واعتبر ما قامت به استخفاف بالدولة اليمنية (المسلمي، 2013).

وبعد سيطرة الحوثيون على صنعاء في 21 سبتمبر 2014، بمساعدة من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اليمينة المرتبطة بالرئيس السابق على عبدالله صالح، وقد اتهم عبد الملك الحوثي – قائد الحركة الحوثية– في أكثر من خطاب الرئيس هادي بالفساد ودعم الإرهاب، وهاجم الحوثيين منزل الرئيس هادي في 19 يناير 2015 بعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي، وحاصروا القصر الجمهوري الذي يقيم فيه رئيس الوزراء، واقتحموا معسكرات للجيش ومجمع دار الرئاسة. ونتيجة لذلك قدم الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح استقالاتهم في 22 يناير 2015، ولم يعقد البرلمان جلسة لقبول الاستقالة أو رفضها حسب ما ينص عليه الدستور، وأعلن الحوثيون بيان أسموه بالـ "إعلان الدستوري" في 6 فبراير 2015، وقاموا بإعلان حل البرلمان، وتمكين "اللجنة الثورية" بقيادة محمد على الحوثي لقيادة البلاد، وبالرغم من النجاحات العسكرية والتحالف مع حزب

المؤتمر الشعبي العام، إلا أن الانقلاب واجه معارضة داخلية ودولية واسعة. وظل الرئيس المستقيل هادي ورئيس الوزراء قيد الإقامة الجبرية التي فرضها مسلحون حوثيون منذ استقالته، واستطاع هادي الفرار من الإقامة الجبرية، واتجه إلى عدن في 21 فبراير 2015، ومنها تراجع هادي عن استقالته في رساله وجهها للبرلمان، وأعلن أن انقلاب الحوثيين غير شرعي. وقال "إن جميع القرارات التي اتخذت من 21 سبتمبر باطلة ولا شرعية لها"، وهو تاريخ احتلال صنعاء من قبل ميليشيات الحوثيين (القاق، 2015: 191).

وقد أعلن وزير الخارجية القطري خالد العطية في ختام اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد بالرياض في 12 مارس 2015، أن الحوار الوطني المقرر أن يرعاه المجلس بناءً على دعوة من الرئيس اليمني، لا تستثني أياً من الأطراف اليمنية، بما في ذلك الحوثيون، في رسالة تطمين خليجية تفتح أفقاً أمام الحوثيين بالمشاركة السياسية، وفي نفس الوقت تكسر حاجز تصنيفهم كجماعة "إرهابية"، حسب القائمة التي أعلنتها كل من الرياض وأبوظبي (أحمد، 2016).

ثم تقدم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي برسالة بتاريخ 24 مارس 2015، إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، موضحاً فيها التدهور الشديد وبالغ الخطورة للأوضاع الأمنية في الجمهورية اليمنية جراء الأعمال العدوانية المستمرة والاعتداءات المتواصلة على سيادة اليمن التي قام ولا يزال يقوم بها الانقلابين الحوثيون بمساعدة وتحفيز من قوى داخلية وخارجية، بهدف تفتيت اليمن وضرب أمنه واستقراره، وناشد الدول الخليجية للوقوف إلى جانب الشعب اليمني لحماية اليمن، وطلب منها، استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن وبقية مناطق الجنوب.

وقد وافقت المملكة العربية السعودية على الطلب اليمني، حيث أعلنت كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر في بيان مشترك بتاريخ 26 مارس 2015 إنها قررت التحرك لحماية اليمن مما وصفته بعدوان المليشيات الحوثية، فيما امتنعت سلطنة عمان عن الاشتراك بهذه العملية. وفي وقت لاحق أعلنت أربعة دول عربية وهي الأردن ومصر والمغرب والسودان، عن تأييدها للإجراء الخليجي ومشاركتها بعمليات ما اسمي بـ "عاصفة الحزم" لمساعدة الشرعية في استعادة السلطة وتحجيم التدخل الشيعي الايراني في اليمن (القاق، 2015: 192).

وفي القمة العربية التي انعقدت بشرم الشيخ يومي 28 و29 مارس 2015، أيدت القمة العربية العملية العسكرية التي يقودها ائتلاف الدول الخليجية في اليمن، وقررت كذلك في بيانها الختامي بتشكيل قوة عربية عسكرية مشتركة على أن تكون المشاركة فيها اختيارية (أحمد، 2016).

في 19 يوليو 2016، أعلن الحوثيون، إطلاق عدة صواريخ باليستية من نوع "زلزال -3"* على معسكر للحرس الوطني السعودي "اللواء 115" بمنطقة نجران، وذلك رداً على الغارات الجوية للتحالف العربي بقيادة الرياض في اليمن (Arabic RT, 20/7/2016).

وكانت قطر قد أرسلت جنود قطريين يقاتلون في الحدود الجنوبية للسعودية مع اليمن، حيث قام الجنود القطريين بإرسال رسالة عاجلة إلى الشيخة موزة المسند (والدة الأمير تميم) يناشدونها بإعادتهم إلى قطر أحياء أسوة بالجنود البحرينيين قبل أن يتم إعادتهم كمن سبقهم في الصناديق، وأشار الجنود القطريين في رسالتهم إلى هروب الجنود السعوديين من مواقعهم، ووعدت الشيخة موزة بأنها ستنظر في الأمر وتناقش ذلك مع الشيخ تميم لإعادة الجنود كما فعل من قبلهم ملك البحرين.

وأخبر محمد بن سلمان نجل الملك السعودي في 5 سبتمبر 2016 الشيخة موزة أن سحب الجنود القطريين سوف يزيد من الهزيمة النفسية للجنود السعوديين وأن دولة قطر إذا فعلت ذلك سوف تؤثر على بقية الدول في التحالف، وهدد بتجميد عضوية دولة قطر في مجلس التعاون الخليجي لو كررت طلب استعادة الجنود القطريين الذي يقاتلون إلى جانب الجيش السعودي على الحدود مع اليمن (موقع يمنات، 2016/9/5).

وفي 13 سبتمبر 2016، أعلنت القوات المسلحة القطرية، مقتل 3 من جنودها، أثناء مشاركتهم ضمن قوات التحالف العربي المشاركة في عملية "إعادة الأمل" في اليمن، وفي نوفمبر 2015 أعلنت قطر مقتل أول عسكري بين صفوفها، بعد شهرين على مشاركتها في العمليات العسكرية باليمن (أخبار الشرق الأوسط، 2016/9/13).

---

* **بعض أنواع ومواصفات الصواريخ التي أعلنت جماعة الحوثي استهداف المملكة العربية السعودية بها خلال عامي 2015-2016، وهي:**

- **زلزال-3:** هو صاروخ يمني محلى الصنع، طوله 6 متر، وزن الرأس 500 كجم، وعدد الشظايا 10 آلاف شظية، مداه (65) كم.
- **القاهر-1:** هو صاروخ روسي (سام 2) أرض- جو، تم تطويره وتعديله محليا ليصبح صاروخ أرض - أرض، يعمل على مرحلتين بالوقود الصلب والسائل، طوله 11 متر، وزنه 2 طن، وزن الرأس 200 كجم، عدد الشظايا 8000 شظية، المدى الحالي بعد التطوير والتعديل (250) كم.
- **سكود-B:** هو صاروخ روسي، أرض - أرض، طوله 11.25متر، وزنة 5.900 كجم، ، وزن الرأس 985 كجم، مداه (300) كم.
- **هواسونغ-5:** صاروخ أرض- أرض، مداه (320) كم.

وفي 15 سبتمبر 2016، أكد المندوب السعودي الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي: "أن هجمات الحوثيين على المدن السعودية الحدودية تمت باستخدام صواريخ وقذائف إيرانية الصنع"، وطالب المعلمي الأمم المتحدة بوضع حد لـ "تهريب الأسلحة" للحوثيين في اليمن، وأوضح المعلمي أن السعودية "ضحية" لهجمات الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بما فيها قصف بالقذائف والصواريخ الباليستية، ما تسبب بخسائر في الأرواح والممتلكات ودمار في البنية التحتية وأضرار لحقت بالمستشفيات والمدارس" (Arabic RT, 15/9/2016).

وفي 25 سبتمبر 2016، تمكنت القوات المسلحة السعودية من قتل العقيد الركن "حسن الملصي" قائد القوات الخاصة لـ "الحوثيين" أثناء محاولة تسلل عبر الحدود السعودية مع اليمن، ومقتل كثير من العناصر الحوثية الذين كانوا برفقته، ويعد "الملصي" أحد أركان التمرد الحوثي، حيث التحق بـ"الحوثيين" فور استيلائهم على العاصمة صنعاء، كما كان الذراع الأيمن لنجل الرئيس المخلوع "صالح"، ورئيس حراساته، وأحد المقربين منه، وكان قائداً لما يسمى "كتيبة مكافحة الإرهاب" في معسكر الصباحية (المنصوري، 2016).

ويرى الباحث: أن قطر ومصر لم تضطلع بدور متميز في الحراك اليمني، واكتفت بالانضواء تحت لواء مجلس التعاون الخليجي والذي تمثل في مشاركتهم في عملية الحزم وعملية إعادة الأمل التي قادتها السعودية، ومن جانب آخر نجد أنَّ كُلاً من مصر وقطر تلاقت مواقفهم في هذا الحراك لما فيه تحقيق لمصالحهم العليا المتمثل في عدم إغلاق باب المندب، فمصر لن تسمح بأي حال من الأحوال بإغلاقه؛ لأنه بإغلاقه ستغلق قناة السويس التي تعتبر لمصر محرك اقتصادي استراتيجي وفي المقابل قطر التي تمر صادراتها البترولية والغازية من باب المندب إلى أوروبا وتركيا والعالم، لن تسمح هي كذلك بإغلاقه وسيطرة الحوثيين عليه ومن خلف الحوثيين إيران، وبذلك تكون إيران قد أحكمت السيطرة على ممر مائي مهم جداً لكل الدول العربية.

المبحث الثاني: الحراك الليبي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية

تمهيد

تأثرت ليبيا بالحراك الذي شهده الوطن العربي وبخاصة الحراك التونسي والمصري اللذان أطاحا بالرئيس التونسي زين العابدين والمصري حسنى مبارك بالإضافة لانهيار ثقافة الخوف من السلطة وطغيان نظرة دكتاتورية الأنظمة الفاسدة مما دفع الليبيين إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، تحقيق الكرامة وحقوق الانسان والتحرر من الاضطهاد.

وهنا، سعت الدراسة لرصد الموقف المصري القطري من الحراك الليبي، وتبيان أثرها على العلاقات الثنائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: لمحة عن الحراك الليبي

انطلقت شرارة الحراك الليبي يوم الثلاثاء 17 فبراير 2011 في مدينة بنغازي، وقاد هذه الاحتجاجات شبان طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية، وصياغة دستور جديد للبلاد تضمن المشاركة الفعلية للشعب، ووضع حد لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين والتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية ومسؤولين سياسيين، وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير، إلى جانب رفض استمرار العقيد معمر القذافي في السلطة التي وصل إليها عقب انقلاب عسكري في الأول من سبتمبر 1969 على الملك السنوسي.

جاءت تلك المطالب في بيان وقعه 213 شخصية من شرائح مختلفة من المجتمع الليبي، وقد عطلت السلطات الليبية خلال الحراك خدمات الهاتف الجوال والإنترنت جزئياً في محاولة لاحتواء الاحتجاجات، كما حجبت موقع الجزيرة نت وموقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتوتير، وفي خطاب مطول بثه التلفزيون الليبي توعد العقيد معمر القذافي المحتجين بالحرب حتى النهاية، ومواجهة عقوبة الإعدام، كما وصف المحتجين على حكمه بـ "الجراذين والمرتزقة ومتعاطي الحبوب المخدرة" (شلش، 2013: 28-29).

وضمن الأحداث المتتالية بدأت الاحتجاجات الشعبية تأخذ طابعاً مسلحاً حيث استعان القذافي بآلاف العناصر من المرتزقة الذين جلبهم من دول أفريقية، فقتل المئات من الليبيين، مما أدى للتصادم العسكري العنيف بين الثوار والكتائب التابعة لمعمر القذافي، مستخدمين كافة أنواع الأسلحة، مما حول الحراك السلمي إلى حراك مسلح يسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وبسبب سوء الأوضاع في الأراضي الليبية وصل الأمر للتدخل الدولي بشرعية عربية وفق قرار الجامعة العربية "7298" في 2 مارس 2011 الذي طالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ الاجراءات

الكفيلة لحماية المدنيين بما في ذلك الحظر الجوي على ليبيا، وقرار مجلس الأمن "1970" في 26 فبراير 2011 والذي قرر فرض عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وقرار مجلس الأمن "1973" في 17 مارس 2011 والذي تمثل بفرض منطقة حظر طيران على القوات الجوية الليبية.

فانضم حلف الناتو للحراك المسلح بعد طلب المعارضة الليبية وجامعة الدول العربية من حلف الناتو التدخل العسكري، الذي استجاب وقام بقصف المواقع العسكرية التابعة للقذافي، وتمكن المعارضون مع الأيام من احكام السيطرة على الشرق الليبي وسيطروا على معاقل القذافي الواحد تلو الآخر، وفي يوم 21 أغسطس 2011، تدفقت القوى المعارضة على العاصمة طرابلس، حيث تمت السيطرة عليها دون مقاومة، وخرج القذافي منها، حتى يوم 20 أكتوبر 2011، عندما قامت قوات الناتو بقصف موكب القذافي وهو بطريقة لمدينة "سرت"، وتم اعتقاله من قبل الثوار الليبيين ومن ثم قتله، وأعلن المجلس الوطني الانتقالي بعد مقتل القذافي انتصار الحراك الليبي وتسلمه إدارة شؤون البلاد، وفي نهاية أكتوبر تم انتخاب عبد الرحيم الكيب رئيساً للحكومة الانتقالية، وقد قتل خلال الحراك الليبي أكثر من خمسين ألف شخص (القاق، 2015: 125-126).

ثانياً: الموقف المصري من الحراك الليبي

نظراً لأن مصر انطلق حراكها ضد مبارك قبل الحراك الليبي ضد القذافي بقرابة شهر، فإن القذافي كان من أشد المعارضين للحراك المصري؛ خشية انتقال "العدوى" إليه، وهو ما حدث بالفعل؛ فبعد سقوط مبارك وتولي المجلس العسكري الحكم، شهدت العلاقة حالة من التوتر لاسيما في ظل الموقف الباهت للمجلس العسكري من الحراك الليبي، حيث لم يكن المجلس متحمساً للحراك، وهو ما أثار حالة من الاستياء لدى صفوف الثوار خاصة المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي كان يقود الثورة في حينها، وعدم التحمس هذا يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب من بينها الاستثمارات الليبية الضخمة في مصر التي كان يسيطر عليها "قذاف الدم"، الذي كان مسؤولاً عن تنسيق العلاقات بين البلدين، فلم يستجب المجلس العسكري الحاكم وقتها في مصر لطلبات تسليمه للسلطات الليبية بعد الحراك، بدعوى أنه شخص يحمل الجنسية المصرية (أمه مصرية).

ورفضت السلطات المصرية السماح للأسر الليبية باللجوء إلى مصر هرباً من عنف ميليشيات القذافي، حيث تم غلق منفذ السلوم الحدودي في وجوههم ومنعهم من دخول مصر، فيما تم السماح للأجانب بالعبور، ولم تساهم السلطات المصرية في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 الخاص بالمشاركة في التحالف الدولي للقيام بعمليات عسكرية لحماية المدنيين من ميليشيات القذافي، وهو القرار الذي شاركت فيه كل من قطر والامارات وتركيا، في حين لم تحرك مصر ساكناً، وسماح المجلس العسكري بإطلاق فضائية مناوئة للحراك الليبي "قناة الجماهيرية التابعة للقذافي" على القمر

الصناعي نايل سات ونتيجة لذلك، أصدر مجلس ثوار طرابلس بياناً حمل فيه مسؤولية إعادة بث قناة الجماهيرية إلى المجلس العسكري في مصر وهدد بالرد عبر إغلاق الحدود، وكذلك إغلاق السفارة المصرية في طرابلس، وتأخر اعتراف المجلس العسكري بالمجلس الوطني الليبي، وكذلك تأخر زيارة رئيس المجلس العسكري المصري، "المشير حسين طنطاوي" لليبيا للتهنئة بنجاح الحراك، حيث جاءت الزيارة بعد سقوط القذافي بثلاثة أشهر؛ مما أدى إلى استقبال غير لائق له من قبل بعض الثوار الذين رفعوا لافتات مكتوب عليها "المصالح الاستراتيجية لمصر مع الشعب الليبي وليس مع أعوان القذافي" (القدس العربي، 2013/12/20).

وبعد وصول الرئيس محمد مرسي للحكم مطلع يوليو 2012، كان هناك سعي لتصحيح مسار العلاقات؛ لذا جاءت زيارة رئيس مجلس الوزراء الليبي السابق عبدالرحمن الكيب لمصر، هذه الزيارة التي تمت في السادس من أغسطس 2012، أي بعد شهر تقريباً من تولي مرسي الحكم، كانت مثمرة للغاية، حيث تم الاتفاق على العديد من القضايا المحورية ذات الأهمية، وهي كالآتي (القدس العربي، 2013/12/20):

- ضبط عمليات التهريب عبر الحدود من خلال الاتفاق علي تشديد إجراءات الرقابة على المنافذ الحدودية المشتركة، لمنع عمليات تهريب البضائع والسلع التي تؤثر سلبا علي الصناعات المحلية بالبلدين بجانب تأثيرها السلبي على إيرادات مصر من الرسوم الجمركية والضرائب.
- وضع ضوابط لتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات للمصريين، وللحيلولة دون الدخول غير الشرعي لبعض المصريين للأراضي الليبية عبر الحدود.
- مساندة كل طرف للطرف الأخر فيما يتعلق باحتياجاته بعد الحراك، فمن جانبها أكدت الحكومة المصرية استعدادها تقديم جميع أوجه الدعم لليبيا، والمساعدة في عمليات بناء المؤسسات الليبية من خلال تقديم الدعم الفني بجانب تدريب الكوادر الليبية، وفي المقابل أكدت الحكومة الليبية اهتمامها بزيادة ومضاعفة الاستثمارات الليبية في السوق المصرية وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي ودعم حركة التجارة البينية واستعادتها لحجمها الطبيعي قبل الحراك، وأيضاً تقديم كل التيسيرات لمشاركة الشركات المصرية في جهود إعادة الإعمار بليبيا.
- الاتفاق على شراء 30 ألف برميل من النفط الخام الليبي يومياً لمدة عام.

وبالرغم من عدم الارتياح الليبي الرسمي لما حدث في مصر في 3 يوليو 2013 (إطاحة قيادة الجيش بالرئيس محمد مرسي) خشية تكراره في ليبيا، لاسيما وأن البلاد لم تشهد وضع الدستور، أو اختيار رئيس للبلاد، أو حتى وجود برلمان دائم؛ بالرغم من كل هذا، إلا أنه كان هناك انقسام فيما يتعلق بكيفية التعامل مع السلطات الحاكمة في مصر لاسيما بعد فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة لمؤيدي مرسي في 14 أغسطس 2013 (القدس العربي، 2013/12/20).

ودعت جماعة الإخوان المسلمين الليبية، وكذلك حزب العدالة والبناء التابع لها، المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية المؤقتة إلى التنديد بما وصفها بالطريقة "الإجرامية" التي تعاملت بها السلطة العسكرية المصرية مع معتصمي مؤيدي مرسي وما خلفه من قتلى وجرحى ومعتقلين.

كما انتقد حزب العدالة والبناء زيارة رئيس الوزراء الليبي علي زيدان لمصر في سبتمبر 2013، ولقاءه كلا من الرئيس المؤقت عدلي منصور، ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة هي بمثابة "اعتراف بالانقلاب"، لكن من الواضح أن الحكومة الليبية فضلت تغليب الاعتبارات الأمنية تحديداً الخاصة بضبط الحدود على ما عداها، مع ضرورة عدم تأييد القاهرة لفلول القذافي، وفي هذا قدمت ليبيا تصورا للعلاقة يتضمن ما يلي (القدس العربي، 2013/12/20):

- الاتفاق على خطة دفاع وتأمين مشترك للحدود، ومنع عمليات تهريب الأسلحة وبعض المواد المخدرة، مع التزام الجانبين تبادل المعلومات من خلال التعاون بين وزارتي الدفاع.
- موافقة ليبيا على إعادة كامل العمالة المصرية إلى سابق عهدها خلال نظام معمر القذافي، وضمان حقوقها في حالة مساندة الحكومة المصرية للمطالب الليبية، فضلاً عن التزامه بتزويد مصر بالنفط طبقاً للاتفاق الذي وقع خلال حكم الرئيس محمد مرسي.
- تأجيل فتح التأشيرة بين الجانبين وإرجاء هذه الخطوة لحين ضبط الأوضاع على الحدود بينها.

لكن وبالرغم من هذه الزيارة، إلا أنه كانت هناك عدة مؤشرات على حدوث توتر في العلاقة؛ ففي شهر أكتوبر 2013، أي بعد شهر تقريباً من زيارة زيدان لمصر، اعترضت مجموعة مسلحة ليبية، شاحنات يقودها سائقون مصريون بمنطقة "إجدابيا" احتجاجاً على سجن السلطات المصرية عدداً من الليبيين، حيث قامت باحتجاز السائقين كرهائن حتى تقوم القاهرة بالأفراج عن هؤلاء، وبعدها أغلقت السلطات المصرية حدودها البرية مع ليبيا، ومنعت رعاياها من دخول الأراضي الليبية، وكذلك النساء المصريات المتزوّجات من ليبيين، كما منعت الليبيين من دخول مصر.

وتوترت العلاقات المصرية – الليبية في ديسمبر 2013، وتم طرد السفير المصري محمد أبوبكر من طرابلس، وذلك على خلفية الحكم ببراءة أحمد قذاف الدم، أحد أبرز رموز نظام الرئيس الراحل معمر القذافي، ومنسق العلاقات الليبية المصرية السابق، ووجه رئيس الحكومة الليبية علي زيدان، انتقاداً ضمنياً للسلطات المصرية لسماحها لأحمد قذاف الدم بالحديث لوسائل الإعلام بعد إخلاء سبيله، والقضية التي تمت تبرئته منها لا تتعلق بأعمال الفساد التي ارتكبها في ليبيا، وإنما لمقاومته السلطات المصرية أثناء وجود بعض المطلوبين الليبيين بداخل شقته في الزمالك (وسط القاهرة)، مما دفعه إلى إطلاق النار على أفراد الشرطة، فقتل اثنين منهم وهي القضية التي يرى البعض أنها تمت بالاتفاق مع قذاف الدم ذاته، لمنع تسليمه إلى السلطات الليبية باعتباره إحدى

الشخصيات التي كانت مقربة من القذافي، والمتهمة بأعمال فساد، فضلاً عن كونه المسؤول عن الاستثمارات الليبية وملف العلاقات مع مصر.

وهذا التوتر سرعان ما هدأ ليمهد لعودة التقارب الذي تحكمه الجغرافيا والتاريخ ولكن هذه المرة مع فريق من الليبيين، لم يخفِ اللواء المتقاعد خليفة حفتر تأثره بعبد الفتاح السيسي وقراره بالسير على نفس خطاه لتغيير الخريطة السياسية الهشة أصلاً في ليبيا ما بعد حراك فبراير 2011، واستقبلت القاهرة رئيس الوزراء عبد الله الثني وكان ذلك موقف صريحاً من القاهرة بدعم الثني، لان الثني كان يمثل برلمان طبرق المثير للجدل (الجزيرة نت، 2015/2/17).

بداية التحول في هذه العلاقات نشأت من بداية تعثر التجربة الديمقراطية في ليبيا، حيث انطلقت هذه التجربة انطلاقة واعدة وكانت تحقق انجازات مهمة؛ ولكن في مرحلة المجلس الانتقالي حدثت تعثرات في مسيرة البناء الديمقراطي في ليبيا مما أتاح المجال لكثير من مراكز النفوذ وخاصة فيما يتعلق بالليبيين الذين نزحوا نتيجة أحداث الحراك في ليبيا وأقاموا في مصر، وأيضاً ظهرت في الداخل الليبي بعض الحركات وبعض التنظيمات تقدم مشروعات متقاربة أو متماهية مع تطور النظام المصري (نظام السيسي)، وهذه النقلة أتاحت المجال لتدخل أكثر من جانب النظام المصري في الشؤون الليبية وأيضاً امتعاض أكثر من جانب المسؤولين الليبيين لما يأتيهم من مصر من نفوذ ومن تهديد ومن تدخلات مباشرة وغير مباشرة ومن دعم لبعض المجموعات التي تمثل تيار الحراك المضاد في ليبيا، ولذلك دخلت العلاقات الليبية المصرية في مسار مختلف تماما عما كان في السابق وهذا المسار طبعا يهدف إلى توظيف العناصر الليبية المقيمة في مصر لإمكانياتها وقدراتها ولمواردها المالية والاستثمارات الليبية، حتى الاستثمارات التي كانت مملوكة للدولة الليبية تم توظيفها ضد التجربة الليبية.

وفي مرحلة أخرى سعي النظام المصري بشكل أكثر عملياً وبشكل مباشر في الصراع الليبي من خلال دعمه لبعض المجموعات خاصة في المنطقة الشرقية، وذلك لعدة أمور (الجزيرة نت، 2015/2/17):

- الأمر الأول: هو محاولة وقف حُمّى الحراكات العربية، ووقف عملية التغيير في العالم العربي بشكل أو بآخر وتكوّن حلف إقليمي مضاد للحراكات العربية، حلف يضم بعض الدول الخليجية ومصر والأردن.
- الأمر الثاني" هو مسألة الفراغ الأمني الشديد وتأثير ذلك على الداخل المصري، وهناك هدف رئيس للحراكات المضادة هو التخلص من قوى الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، ويتم وضع كل هذه القوى تحت غطاء الحرب على الإرهاب.

لا يمكن اختزال الأزمة الليبية في مجرد صراع بين الإسلاميين والعلمانيين، حيث تعيش ليبيا على وقع تطاحن "حكومتين وسلطتين" تتنازعان الشرعية، إضافة إلى عشرات الميليشيات ذات التوجهات الإيديولوجية والعشائرية والأهداف المختلفة التي تصل إلى حد الاقتتال على الثروات النفطية وتوسيع مناطق النفوذ على الأرض، وهناك حضور لـ "قوى إقليمية ودولية" في هذا الصراع بينها مصر، الإمارات، السعودية، والقوى الكبرى كفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، لها مصالحها هناك ولها من تدعمهم من أطراف فيه، ويرتبط الحضور القوي لمصر في الأزمة الليبية اليوم بوجود أكثر من مليون عامل في ليبيا يعيلون أكثر من 5 مليون مصري بعدما ضاقت بهم سبل العيش في بلدهم حيث الاقتصاد الضعيف والفقر والبطالة.

من جهة أخرى، مع تأزم العملية الانتقالية وانزلاق البلاد إلى الفوضى والحرب الأهلية بوجود صراع بين حكومتين وبرلمانيين متنافستين، في طبرق شرقاً وفي طرابلس غرباً لكل منهما ظهيراً إقليمياً، أيد النظام الحالي في مصر حكومة عبدالله الثني المنبثقة عن برلمان طبرق التي تدعم قوات خليفة حفتر ومختلف الفصائل المسلحة المتحالفة معه وفى نفس الوقت تناهض القوى الإسلامية وحلفائها أصحاب الأغلبية في المؤتمر الوطني والميليشيات العسكرية التي تؤيدها كفجر ليبيا المحسوبة على الإخوان المسلمين التي تدعمها كلا من قطر وتركيا (غبشي، 2015).

وفي أغسطس 2014، نشرت صحيفة نيويورك تايمز خبراً على صفحتها الأولى حول تعاون عسكري مصري إماراتي في ضرب ميليشيات إسلامية داخل ليبيا، وعلى حسب نيويورك تايمز فقد انطلقت طائرات إماراتية من قواعد مصرية لقصف ليبيا.

وفي 15 أكتوبر 2014، نشرت إسوشيتد برس نقلاً عن مسئولين مصريين حكوميين، أن طائرات حربية مصرية قد شاركت في القتال الدائر في بنغازي، وأنها دكت مواقع تابعة للميليشيات الإسلامية هناك، وإن القصف الجوي المصري هو جزء من عملية موسعة ستشارك فيها لاحقاً قوات برية ليبية تلقت تدريباً في مصر، وشاركت سفينة حربية تابعة للبحرية المصرية كمركز قيادة قبالة سواحل طبرق (المعرفة، العلاقات الليبية المصرية).

وفي 28 يناير 2015، شهدت العاصمة الأثيوبية أديس أبابا مناكفات دبلوماسية على واقع اجتماعات لجنة التواصل الدولية بشأن ليبيا، قاطعت مصر وليبيا الجلسة الافتتاحية للاجتماعات بعد مشاركة دول من خارج النطاق دون تنسيق مسبق مع دول الأعضاء، خاصة بعد مشاركة تركيا وقطر في هذه الاجتماعات، ويقول مسؤولي الاتحاد الأفريقي إنهم قدموا الدعوة إلى كل من قطر والإمارات والسعودية وتركيا والكويت باعتبارهم دول معنية بالأزمة في ليبيا، ولا بد من مشاركتها في الاجتماع

بحثا عن حل للأزمة، فيما لم تشارك السعودية والكويت في الاجتماع مبررين ذلك بعدم تلقي دعوة لحضور الاجتماع.

ويختلف موقف مصر بشكل واضح من الأزمة الليبية عن قطر، إذ تدعم القاهرة البرلمان الليبي المنتخب حديثًا والذي ينعقد في طبرق والحكومة الليبية المنبثقة عنه المعترف بها دوليًا برئاسة عبدالله الثني، على النقيض تمامًا تدعم الدوحة الحكومة المنتهية ولايتها في طرابلس برئاسة عمر الحاسي ولا تحظى بالاعتراف الدولي، وتقول ليبيا أن قطر وتركيا يدعمان ما تسميها الجماعات الإرهابية والمتطرفة بالسلاح والتمويل في المناطق الخارجة عن سيطرة الجيش الليبي (علي، 2015).

وفي 15 فبراير 2015، بثت داعش تسجيلاً مصوراً يظهر إعدام 21 قبطياً مصرياً على ساحل العاصمة الليبية طرابلس، وظهر في التسجيل عملية قطع رؤوس المصريين أثناء ارتدائهم الملابس البرتقالية، وأعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في كلمة طارئة رداً على مقتل 21 مصري من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا بأنه حان الوقت للتعامل مع الإرهاب بدون أي ازدواجية في المعايير، مشيراً إلى أن مصر تمتلك حق الرد من داعش.

وفي 16 فبراير 2015، بدأ التدخل العسكري المصري بغارات جوية على مرافق تابعة لداعش في ليبيا، الغارات استهدفت مواقع تدريبية ومخازن للأسلحة، كذلك قامت القوات الجوية الليبية بغارات في درنة التي احتلتها داعش منذ عام 2014، وسقط ما يقارب من 40–50 مسلح و7 مدنيين في هذه الغارات (المعرفة، العلاقات الليبية المصرية).

من جهة أخرى، استضافت مصر على أرضها سلسلة من الاجتماعات تهدف إلى دخول الليبيين في مرحلة جديدة من الوئام السياسي بين أبناء الوطن الواحد، حيث استضافت القاهرة يومي 26 و27 يوليو 2016 عدة اجتماعات ضمت عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي وفايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية وعدداً من أعضاء المجلس الرئاسي، وذلك لإفساح المجال نحو تقريب وجهات النظر عبر حوار ليبي لإيجاد الحلول المناسبة حفاظاً على مصالح الشعب الليبي، وإزكاءً لدور مؤسسات الدولة الليبية، واضطلاع كل منها بكامل مسؤولياتها للحفاظ على مقدرات الشعب الليبي، وتمتع كافة أطيافه بحقوقهم بشكل متساو (الهيئة العامة للاستعلامات، 2016).

ثالثاً: الموقف القطري من الحراك الليبي

منذ بداية الانتفاضة ضد الرئيس معمّر القذافي المتقلّبة في ليبيا، اضطلعت قطر إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة، بدورٍ محوريٍّ في تعبئة المجتمع الدولي من أجل التحرّك، فقد حشدت الدعم

العربي بشكل حاسم من خلال الجامعة العربية لفرض منطقة الحظر الجوي، وهندس حمد بن جاسم عملية تعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية، وأمّن بالتالي تصويتاً داعماً بالإجماع لصالح منطقة الحظر الجوي بعد معركةٍ مواجهةٍ مع الجزائر.

وأعطت قناة ليبيا تي في (مقرّها في قطر) الفرصة للثوار كي يجعلوا قضيتهم مسموعة حول العالم. كان هدف إنشاء القناة مواجهة الآلة الدعائية لنظام القذافي، وكان رئيس المجلس الوطني الانتقالي محمود جبريل مقيماً في الدوحة معظم فترة الحراك، ورأى أن من الأسهل تنسيق العمل من هناك بدلاً من بنغازي، معقل الثوار المفترض، وأنشأت قطر روابط وثيقة مع قادة اثنين من الميليشيات الإسلامية الرئيسة* هم عبد الحكيم بلحاج قائد المجلس العسكري السابق لثوار طرابلس، والأخوان إسماعيل وعلي الصلّابي (أولريكسن، 2014).

وصل التدخل القطري في ليبيا إلى أقصى صورة، عندما تدخلت القوات الخاصة القطرية في الأسابيع الأخيرة الحاسمة من إسقاط نظام القذافي لدعم الميليشيات، وقد دعمت القوات القطرية الثوار الليبيين خلال اندفاعهم نحو العاصمة، وكانت فاعلة للغاية على الصفوف الأولى في جبهات القتال قبل الهجوم الحاسم على قصر القذافي في باب العزيزية في قلب طرابلس، وقالت بعض التقارير الواردة من على جبهة القتال في طرابلس، إن أفراداً من القوات الخاصة القطرية، ممن تلقوا تدريباتهم في بريطانيا، قد شوهدوا بوضوح خلال تخطيطهم للهجوم النهائي على طرابلس.

كان مشهد العلم القطري وهو يرفرف على أنقاض قصر القذافي في باب العزيزية جنباً إلى جنب مع علم الثوار، مشهداً رمزياً يكشف عن الكثير، وبالفعل، بعد سقوط القذافي، صار الحديث عن التدخل العسكري القطري في ليبيا أكثر وضوحاً. وفي أكتوبر 2011، قال رئيس الأركان القطري "حمد بن على العطية": "إن القطريين الموجودين على الأرض كانوا بالمئات في كل منطقة، كان التدريب والاتصالات كلاهما في أيد قطرية، لقد قامت قطر بالإشراف على الخطط التي وضعها الثوار لأنهم في النهاية مدنيون وليس لديهم خبرة عسكرية كافية، لذلك قمنا بدور همزة الوصل بين الثوار وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)".

إن التدخل القطري العسكري في ليبيا شمل أيضاً تقديم الدعم والتدريب لقوات المشاة، وتوفير أدوات ومعدات الاتصالات المتطورة للمقاتلين الليبيين، واعترافاً بفضل قطر، سارع المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذى تولى الحكم بعد سقوط القذافي، بتغيير اسم "ميدان الجزائر" في ليبيا إلى "ميدان

*** كان عبدالحكيم بلحاج قائداً إسلامياً سابقاً، أعادته المخابرات الأمريكية إلى ليبيا في 2004، أما على الصلابى، فكان يقيم في منفاه في قطر قبل عودته إلى ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي في 2011، ليصبح أكثر الشيوخ نفوذاً فيها، فيما تولى أخوه إسماعيل قيادة واحدة من أقوى الميليشيات القتالية التابعة للثوار في ليبيا، وأكثرها تلقياً للدعم، وهى كتيبة "راف الله السحاتى" (ايوان ليبيا، 2015/3/30).**

قطر"، وفيما بعد، قدر المسئولون الليبيون حجم الدعم العسكري الذى قدمته قطر لإسقاط القذافي بـ20 ألف طن من الأسلحة، موزعة على 18 شحنة تسليح على الأقل، إضافة إلى ملايين الدولارات في صورة مساعدات مباشرة (ايوان ليبيا، 2015/3/30).

ومن أبرز ما ساهمت به قطر في دعم الحراك الليبي، هو كتالي (طاهر، 2013):

1. هي أول دولة عربية انضمت إلى العمليات العسكرية في ليبيا، وأرسلت صواريخ اعتراضية للمساعدة في فرض منطقة حظر الطيران الذى بدأ في 25 مارس 2011.
2. اعتراف الحكومة القطرية بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلاً شرعياً للبلاد في 28 مارس 2011، وذلك عقب استقبالها لرئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل" في 17 فبراير 2011.
3. المشاركة بمؤتمر لندن في 29 مارس2011، الذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من 40 دولة لإنهاء أزمة الشعب الليبي.
4. تقديم الدعم العسكري ضمن قوات حلف الأطلنطي التي قامت بالتدخل في ليبيا استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وتركز الدور القطرية على مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج 2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقًا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.
5. الدعم الإعلامي والسياسي والذى برز جلياً في الدور الذى لعبته قناة الجزيرة، والذي كان دورها محوري في دعم الحراك الليبي والكشف عن المجازر اللاإنسانية التي ارتكبها القذافي بحق شعبه.
6. تقديم المساعدات الانسانية، من خلال قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، وكذلك قيامها بإمداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار.
7. الالتزام بالاتفاقات المبرمة بين الطرفين قبل سقوط النظام، فيذكر أنه تم التوقيع على العديد من الصفقات بين ليبيا وقطر تصل قيمتها إلى 8 مليارات دولار، تشمل إقامة صندوق استثمار مشترك برأسمال مليارا دولار، ومشروع للرياضة والخدمات بتكلفة 300 مليون دولار، علاوة على تأسيس بنك مشترك باسم البنك الليبي القطري برأسمال 500 مليون دولار، إضافة لامتلاك شركة قطر للبترول 10% من الشركة العربية للخدمات البترولية ومقرها ليبيا.
8. دخلت شركة لونايتد برس انترناشونال القطرية في عملية شراكة مع عدد من رجال الأعمال الليبيين لتأسيس شركة مشتركة أطلق عليها اسم "الشركة الليبية القطرية "برأسمال 100 مليون

دولار، والتي ستنبثق عنها 11 شركة أخرى تعمل في مختلف المجالات للمساعدة في إنعاش الاقتصاد الليبي .

ومع هذا الدعم الكبير الذي قدمته قطر للحراك الليبي، إلا أنها لم تنسّق مع دولة الإمارات في تقديم مساعداتهما العسكرية إلى المعارضة الليبية، لا بل قامتا بدعم مختلف كتائب الثوار المتباينة في الميدان، وعقّد هذا الأمر مهمة توحيد الحركة المناهضة للقذافي منذ مرحلتها الأولى، وساهم في الانقسام اللاحق للحركة بعد وصولها إلى سدة الحكم في أكتوبر 2011، كما زرع هذا الأمر بذور الخصومة بين الشبكات السياسية والأمنية التي تدعمها قطر والإمارات العربية المتحدة، والتي انفجرت على الملأ في صيف عام 2014 (أولريكسن، 2014).

كشف موقع "هافينغتون بوست" الأمريكي، عن اتفاق سري جرى التوصل إليه خلال قمة "كامب ديفيد" في 14 مايو 2015 بين باراك أوباما وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة من أجل إنهاء خلافاتهما في ليبيا، والتركيز على محاربة تنظيمي القاعدة وداعش.

وقال الموقع أن قطر والإمارات اللتين تخوضان حرباً (بالوكالة) في ليبيا منذ الإطاحة بمعمر القذافي، وافقتا مبدئياً على تسوية خلافاتهما وهو ما يساعد على إنهاء الحرب الأهلية الليبية، وإن هذا تم بين كبار القادة الخليجيين بوساطة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال المحادثات في كامب ديفيد، وأوضح؛ أن حكومة طرابلس المدعومة من قطر تسيطر على معظم غرب ليبيا بينما حكومة طبرق المرتبطة بدولة الامارات العربية المتحدة والمعترف بها دولياً تسيطر على الشرق، وأن السلام بين الحكومتين وحلفائهما والولايات المتحدة سيسمح بمحاربة "القاعدة" و"داعش" اللتين سيطرتا على بعض المناطق خلال الحرب الأهلية المستمرة.

وذكر الموقع أن هذا الاتفاق يخفف من حدة مواقف البلدين التي لديها وجهات نظر مختلفة حول الإسلام السياسي، حيث أثبتت قطر وحليفتها "الحكومة الإسلامية" في تركيا أنهما على استعداد لدعم الجماعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي في أعقاب الحراكات العربية، فيما قامت دولة الامارات مع حليفتها مصر بمساواة الإسلام السياسي مع التطرف (هافينغتون بوست، 2015/6/21).

عاد التوتر من جديد للعلاقات القطرية–المصرية على خلفية الأزمة الليبية، ما يؤكد مرة أخرى حضور قوى إقليمية عربية ودولية في قلب هذه الأزمة، ولم تمر إلا أسابيع قليلة على انطلاق مسلسل تطبيع العلاقات القطرية–المصرية بوساطة سعودية، لتنفجر أزمة جديدة في هذه العلاقات على خلفية الأزمة الليبية، حيث اتهمت القاهرة الدوحة بـ "دعم الإرهاب" بعد أن أبدت قطر تحفظها على ضرب سلاح الجو المصري لمواقع جهاديين في ليبيا رداً على جريمة إعدام 21 قبطياً، وجاء الموقف

المصري رداً على تحفظ الدوحة على بند في بيان أصدرته الجامعة العربية، يؤكد "حق مصر في الدفاع الشرعي عن نفسها وتوجيه ضربات للمنظمات الإرهابية" (غبشي، 2015).

وضمن تسليط الضوء على الأحداث في الساحة الليبية، بثت قناة الجزيرة الفضائية تقريراً مصوراً يظهر المواقع التي قصفها الطيران المصري في مدينة درنة الليبية رداً على قيام تنظيم "داعش" بقتل واحد وعشرين قبطياً مصرياً، وأظهر التقرير من خلال الصور وشهادات السكان بأن القصف استهدف حيّاً مدنياً وأودى بحياة ستة ليبيين من الأطفال والنساء، وأن المحافظة التي تم استهدافها لا تقع تحت سيطرة تنظيم "داعش"، ولاقى التقرير ردود فعل واسعة في الإعلام المصري الذي هاجم قناة الجزيرة واتهمها بإثارة الفتنة وعدم المصداقية في تقاريرها، وأصر الإعلام المصري بأن الغارات المصرية استهدفت مواقع "داعش" في ليبيا، وطلب بعض الإعلاميين البارزين من السيسي مقاطعة قطر مقاطعة كاملة من جميع النواحي (حسين، 2015).

وتدعم قطر الاتفاق السياسي الليبي وما نتج عنه من مخرجات، وقد رحبت ببدء المجلس الرئاسي ممارسة أعماله من العاصمة الليبية طرابلس، وكان وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، قد أكد دعم قطر الكامل للمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوفاق، التي تشكلت برعاية الأمم المتحدة، واحتضنت الدوحة، في أوائل شهر مايو 2016، مؤتمر المصالحة الليبي، حيث جرى الاتفاق على العمل لتأسيس "هيئة وطنية مستقلة للمصالحة الوطنية"، والبدء في برامج عودة اللاجئين ومعالجة أوضاع السجناء السياسيين، كما جرى الاتفاق على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية الثالث في ليبيا بمشاركة جميع الليبيين.

وتسعى الدوحة إلى تحقيق مصالحات اجتماعية في ليبيا من المنتظر أن تنعكس إيجاباً على الأوضاع السياسية هناك، وسبق لها أن قامت، في شهر نوفمبر 2015، برعاية اتفاق مصالحة بين قبائل الطوارق والتبو، حيث ساهمت الجهود القطرية في التوصل لاتفاق على وقف إطلاق النار بين القبيلتين، وعودة النازحين، وإنهاء المظاهر المسلحة في مدينة أوباري (العربي الجديد، 2016/5/25).

وجاء قرار مجلس الأمن لصالح موقف الجزائر وتونس وقطر، الرافض لأي ضربات عسكرية مصرية في ليبيا، بدعوى مكافحة ما يسمى بـ "الإرهاب"، تسبب ذلك في توجيه اتهامات لقطر بدعم الإرهاب، من قِبل ممثل النظام المصري في الجامعة العربية، وهو ما دفع الدوحة لدعوة سفيرها للتشاور، فضلًا عن بيان مجلس التعاون الخليجي أدان اتهام دولة قطر، وقد راهن النظام المصري على إمكانية استجابة القوى الإقليمية والدولية المتشكلة في الحلف الدولي ضد تنظيم الدولة "داعش"، لوضع ليبيا تحت مظلة التحالف (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015/4/18).

وفي آخر التطورات؛ هددت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالحكومة الليبية المؤقتة، قطر بقطع العلاقات، بعد أن أعلنت طرابلس استدعاء السفير الليبي في الدوحة، على خلفية كلمة أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد، بشأن الأوضاع في ليبيا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 2016، وقالت وزارة الخارجية الليبية في بيانٍ لها: "تابعنا كلمة أمير قطر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة"، التي جاءت لـ"تؤكد بالدليل القاطع الدور القطري المشبوه في دعم العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية في ليبيا"، وكانت عدة مناطق ليبية شهدت مظاهرات للتنديد بكلمة أمير قطر تميم بن حمد بالأمم المتحدة، وموقف المبعوث الأممي لليبيا، وأصدر المتظاهرون بيانًا أكدوا فيه "الدعم الكامل للجيش الليبي وقيادته العامة في حربه ضد الإرهاب وضد لصوص وسارقي ثروات الليبيين، وفي كلمته، التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال أمير قطر إنه "على الرغم من أن الوضع في ليبيا الشقيقة لا يزال مضطرباً، فإننا نتطلع إلى استعادة الاستقرار عبر الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي والحكومة الحالية، بدعم من المجتمع الدولي، والتصدي للإرهاب والتعامل مع آثاره الخطيرة" (سامي، 2016).

ويرى الباحث: أنه بالرغم من الإجماع الليبي على دعم قطر لحراك الشعب الليبي ضد نظام معمر القذافي بكافة أنواع الدعم السياسي والعسكري واللوجيستي والإعلامي والمالي، إلا أن هناك توجسات مصرية وإماراتية من تدخل قطر في السياسات الداخلية الليبية، وهناك تحول في السياسة القطرية من السياسة التقليدية إلى التدخل العسكري بشكل غير مسبوق ضمن غطاء دولي وفي إطار حلف الناتو، ومن أبرز التحديات التي واجهتها قطر في ليبيا هو وقوف كُلاً من مصر والإمارات في وجهها وذلك بدعوى أن قطر تدعم الإسلاميين، وهذا أدى إلى توتر العلاقات بين مصر وقطر وخاصة بعد قصف الجيش المصري لمعاقل داعش في ليبيا، وتصاعد حدة التصريحات بين البلدين.

المبحث الثالث: الحراك السوري وأثره على العلاقات المصرية – القطرية

تمهيد

شهدت سوريا كغيرها من الدول، حركة احتجاجية منذ مطلع عام 2011، للمطالبة بجملة من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الحركة الاحتجاجية تعرضت لحالة من الوقوف الحازم من قبل النظام السياسي، مدعوما بمواقف حلفاءه الذين شاركو بقوات عسكرية لحماية النظام السياسي السوري، والحفاظ على استقراره.

وكان للبعد الإقليمي والدولي دور ذو أهمية في طبيعة التحركات وكيف كان للقوى الإقليمية والدولية ومكانتيهما في التأثير على كل من النظام السياسي والمعارضة، وهنا سعت الدراسة لرصد الموقف المصري القطري من الحراك السوري، وتبيان أثرها على العلاقات الثنائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: لمحة عن الحراك السوري

انطلق الحراك السوري في 18 مارس عام 2011 بدعوات أطلقها ناشطون سوريون عبر صفحات الفيس بوك للتظاهر ضد الفساد والقمع وكبت الحريات، وكان هذا تحدياً غير مسبوق لنظام بشار الأسد، بعدما كتب أطفال من عائلة الأبازيد شعارات على حائط مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011 (الشعب يريد إسقاط النظام)، على غرار الاحتجاجات التي سبقت في تونس ومصر وليبيا؛ فقامت قوى الأمن السورية باعتقالهم وشلع أظافرهم، فثار الأهالي بمدينة درعا، وكان رد الأمن السوري باقتحام الجامع العمري بالطائرات المروحية والقوات الخاصة وحدثت مجزرة للأهالي لتتسع دائرة الاحتجاجات.

قاد ناشطون سوريون هذا الحراك، وطالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار: "حرية حرية". فكان رد الأمن السوري بمواجهة الاحتجاجات بالرصاص، فأصبح الشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، عمت المظاهرات العشرات من مدن سوريا، وشملت دمشق وريفها وحمص واللاذقية ودرعا وبانياس والقامشلي ومناطق أخرى عدة، واستمرت بالتوسع وازداد معها القمع الأمني السوري، حتى تم تشكيل الجيش السوري الحر (شلش، 2013: 31-32).

اعتمد التظاهر والاعتصام أسلوباً رئيسياً لكسر حالة الطوارئ السائدة في البلاد منذ العام 1963 وللمناداة بإنهاء حكم آل الأسد القائم منذ العام 1970، تحوّلت ابتداءً من سبتمبر 2011 إلى الكفاح المسلّح لحماية نفسها بداية ثم لمحاولة إسقاط واحد من أكثر الأنظمة العربية استبداداً وقمعاً ودموية، وقد تطوّرت الأوضاع الميدانية نتيجة عوامل داخلية وخارجية، إلى صراع عسكري مفتوح

تداخلت فيه عوامل مذهبية بأخرى مناطقية، وعمدت دول عدّة إلى التدخّل فيه لحسابات تخصّها وتخصّ سياساتها ومحاور الاستقطاب في منطقة الشرق الأوسط (الربيع العربي، 2013: 211).

فرضت المواجهة المسلحة نفسها على الحراك السوري، وحينما تمكن الثوار من الحصول على الأسلحة الخفيفة بفعل الانقسامات داخل الجيش السوري، ولجوء الكثير من قياداته إلى صفوف المعارضة، والتي استطاعت أن تشكل كيانًا ثوريًّا عُرف باسم "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" الذي جاء بديلًا عن المجلس الوطني بعد فشله خلال العام الأول في جمع قوى المعارضة.

برغم الانتصارات التي حققتها المعارضة على حساب النظام وتحريرها للكثير من المدن، إلا أن النظام غير من استراتيجيته وخططه هربًا من الاستنزاف، مركزًا سيطرته على المدن الاستراتيجية ذات الأهمية، لكن دخول حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية مع بداية عام 2013، وما صاحبه من ولادة تنظيم الدولة (داعش) شكل عبئًا مضاعفًا على قوى المعارضة، التي تراجعت بفعل المواجهة في عدة جبهات؛ ما خلط الأوراق وجعل المشهد يبدو ضبابيًّا.

باتت الفرصة مهيأة للتدخل الدولي الذي استفاد من ضبابية المشهد السياسي، فاختلفت أهداف تلك القوى الخارجية وفقًا لمصالحها، فتحول نظام بشار الذي قتل مئات الآلاف وهجّر الملايين من شعبه بعد أشهر قليلة من نظام إرهابي إلى نظام شرعي يستوجب حمايته، وهو ما شجع روسيا على التدخل العسكري مستغلة الاعتراف الدولي بالوجود الإيراني في سوريا والمنطقة عمومًا، وعدم قدرة قوى المعارضة السنية على إسقاط النظام العلوي الذي استفاد من الدعم الإيراني وتعدد القوى المسلحة على الساحة السورية (جبر، 2015).

وتعتبر المسؤولية في ما وصلت إليه الأوضاع في سوريا اليوم تقع على عاتق النظام السوري الذي لم يتورّع في حربه ضد الحراك عن استخدام الطيران والصواريخ البالستية والغازات السامة، إضافة إلى تنفيذ مذابح ألوف السوريين والسوريات من الأعمار جميعها على نحو لم تشهده منطقة الشرق الأوسط إلا نادراً من قبل (الربيع العربي، 2013: 212).

ويرى الباحث: سياسياً من الظلم اتهام النظام السوري لوحده مسئولية الدماء التي تراق في سوريا، فالكل شارك بنسبٍ مختلفة فيما آلت إليه الأزمة السورية. حيث لعبت كلاً من (إسرائيل) وتركيا والسعودية دوراً بارزاً في تصعيد الأزمة كلاً حسب مصالحه، فـ(إسرائيل) من مصلحتها تدمير الدولة السورية وإرهاق الجيش السوري، وتركيا لها مطامع ومصالح في التأسيس لزعامتها للعالم الإسلامي، أما السعودية فهي ممول مالي للتنظيمات المعارضة المسلحة في سوريا، وتسعى إلى إسقاط النظام السوري خصوصاً وأن العلاقات بين السعودية والنظام السوري كانت متوترة قبل الأزمة السورية، بعد

أن اتهم الرئيس السوري بشار الأسد بعد الزعماء العرب بعد حرب (إسرائيل) على لبنان عام 2006 بأنهم "أنصاف رجال"، وكان يقصد بذلك ملك السعودية عبدالله بن عبدالعزيز.

وأوقع الحراك السوري خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من 470 ألف قتيل بحسب المركز السوري لأبحاث السياسات في تقريره الذي نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، ويقدر عدد الجرحى بنحو 1.9 مليون إنسان، وتقلص السكان بنسبة 21%، وهو ما يفسر موجات اللاجئين الذين يصلون إلى تركيا وأوروبا، في حين بلغت نسبة النزوح الداخلي 45% من السكان، وأكثر من 4 ملايين مهاجر خارج البلاد (شبكة شام، 2016/2/11).

ثانياً: الموقف المصري من الحراك السوري

عندما اندلع الحراك السوري في 18 مارس 2011، كانت مصر في خضم أحداث ثورتها الكبرى التي انتهت بتنحي مبارك عن السلطة في 11 فبراير 2011 لتتسلم المؤسسة العسكرية تحت قيادة المشير محمد حسين طنطاوي حكم البلاد ريثما تجري الانتخابات، ولم تكن القاهرة لاعباً رئيسياً في صياغة قرارات الجامعة العربية وتوجهاتها في عهد المجلس العسكري نتيجة أوضاعها الداخلية التي أثرت سلباً على أداء وزارة الخارجية، حيث كانت قيادة المنظومة العربية فيما يتعلق بسوريا محصورة بين الرياض والدوحة.

وفي 15 سبتمبر 2011، قبلت القاهرة المبادرة العربية الأولى التي دعت إلى سحب الجيش السوري من المدن، ووقف العنف، وإجراء حوار مع المعارضة، ثم جاء قرار الجامعة في 12 نوفمبر 2011، ليقضي بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وسحب السفراء العرب من دمشق، وهو الموقف الذي اكتفت مصر بالاعتراض عليه، بينما قبلت بعد أربعة أيام قرار الجامعة إرسال بعثة مراقبين عربية من أجل تقصي الحقائق، ثم قبولها اقتراح الجامعة العربية مبادرة ثانية للحل في سوريا في يناير 2012 تدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفويض الرئيس بشار الأسد صلاحياته الكاملة لنائبه فاروق الشرع (الجزيرة نت، 2015/5/26).

منذ تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد السلطة في مصر بتاريخ 30 يونيو 2012، وفي كلمة ألقاها في جامعة الأزهر وهو خطاب التكليف، أعلن وقوف مصر إلى جانب الشعب السوري، وطالب بتنحي الرئيس بشار الأسد، متهماً إياه بارتكاب المجازر والإبادة ضد شعبه، وإنه بات فاقداً للشرعية السياسية والأخلاقية، وقد تجسد الموقف المصري هذا في خطاب الرئيس مرسي في قمة دول عدم الانحياز المنعقدة في طهران 28 اغسطس 2012، حيث أعلن صراحة عن موقف مصر المطالب بتنحي الرئيس الأسد عن السلطة، وترك الشعب السوري يقرر مصيره بنفسه، وهو ما اعتبر موقفاً متميزاً لأنه انطلق من طهران الحليف القوي والداعم لنظام الأسد (إدريس، 2012: 7).

كما حاولت مصر لعب دور إقليمي في حل الأزمة السورية من خلال إطلاق مبادرة سياسية في قمة مكة في أغسطس 2012، بتشكيل خلية أزمة رباعية تضم كل من: "مصر، والسعودية، وإيران، وتركيا"، وهي الدول ذات الثقل الإقليمي في المنطقة وذات التأثير في حل الأزمة، وفي محاولة لإيجاد صيغة سياسية تكفل وقف نزيف الدم السوري، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية مؤقتة للخروج من الأزمة، وخلال اجتماع اللجنة في القاهرة الذي عقد على هامش اجتماع دول منظمة التعاون الإسلامي، وحضره عن إيران الرئيس نجاد والرئيس المصري مرسي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ومقاطعة السعودية لهذا الاجتماع، لاعتبارها أن إيران هي جزء من الأزمة وليس جزء من الحل (حلس، 2013: 101).

وعندما افتتح مرسي دورة مجلس وزراء الخارجية العرب، وجه حديثه للقيادة السورية قائلاً: "الآن وهو وقت التغيير. ولا مجال للكبر أو المزايدة، لا تستمعوا إلى الأصوات التي تغريكم بالبقاء فلن يدوم وجودكم طويلاً، إن لم تفعلوا فعجلة التاريخ ماضية"، ثم أعلن الرئيس مرسي في منتصف شهر يونيو من عام 2013 عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام حكم الرئيس السوري "بشار الأسد"، وفتح سبيل للتعاون مع ما يعرف باسم "الجيش الحر"، وسحب القائم بالأعمال المصري وإغلاق السفارة، ومطالبته مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي فوق سوريا، وبذلك تكون القاهرة قد وضعت في الصف السعودي القطري التركي، حيث كان هذا الموقف بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير (حوسو، 2015، 114).

وكان رد النظام السوري بعد حراك 30 يونيو 2013 في مصر، حيث قال: "إن الاضطرابات التي تشهدها مصر هزيمة للإسلام السياسي"، وأكد "أن من يأتي بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم" (عمار، 2013: 258).

ويأتي موقف النظام السوري نتيجة للموقف المعادي من الإخوان، فالإخوان المسلمين يخوضون معارك مع نظام الأسد ويعتبرون من أشد المعارضين لحكم بشار، وهذا التأييد من سوريا إنما هو موقف انتقامي من الإخوان المسلمين في مصر والذين يؤيدون ويدعموه الإطاحة بنظام الأسد، ولم يؤثر كثيراً هذا الموقف، فالنظام السوري ضعيف وغير قادة على التأثير نتيجة للمعارك التي تعصف بها (حوسو، 2015، 151).

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد أرسل موفداً خاصاً إلى الفريق أول عبد الفتاح السيسي وهو وزير دفاع، يبلغه بأن ملف السلاح الكيماوي السوري وضع تماماً بين يدي وصلاحيات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فقام السيسي بتحميل الموفد رسالة إلى بشار "تضمنت الاستعداد لأن تتولى الدبلوماسية المصرية خلال التهديد الأميركي بضرب سوريا، إجراء اتصالات بهدف مقايضة الضربة

العسكرية بمشروع اتفاق خاص لنزع السلاح الكيماوي، إلا أن الأسد اعتذر عن الموافقة على مبادرة السيسي وشكره على الاهتمام بالموضوع، ورد برسالة قال فيها: "إن الموضوع يتولاه بوتين شخصياً وهو فقط المخوّل بعقد صفقة تسليم الكيماوي" (إبراهيم، 2014).

مع الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013 على الرئيس مرسي الإخواني، وإطاحته بأول رئيس منتخب بعد الحراك، انتهت مرحلة الدعم المصري للمعارضة السورية، وبدأت مرحلة دعم النظام بشكل غير مباشرة تحت عنوان ظاهري هو المصلحة القومية العليا لمصر، وآخر مضمر هو العداء للإخوان المسلمين، ولم يكن السيسي قادراً على إعلان دعمه دمشق بشكل صريح بسبب مسؤولية النظام المباشرة عن الأزمة السورية من جهة، ولأن موقفاً صريحاً كهذا سيبدو خارج المألوف عربياً ودولياً، ثانياً ولتحاشيه إغضاب دول الخليج التي يحتاج إلى دعمها المالي من جهة ثالثة، خصوصا السعودية والإمارات، لذلك اتبع السيسي تكتيكاً معاكساً تمثل في تطويق المعارضة السورية الراديكالية بما فيها الإخوان المسلمين خدمة للنظام، وبدأت عملية خنق واضحة للمعارضة التي لم تجد بداً من ترك البلاد.

وقد ظهر الموقف المصري واضحاً من الائتلاف الوطني، عندما لم يوجه دعوة له لحضور أعمال القمة العربية واجتماعي القاهرة الأول والثاني في محاولة لتعويم هيئة التنسيق الوطنية في مواجهة الائتلاف، وهذا ما عبر عنه السيسي صراحة حين أكد ضرورة دعم معارضة معتدلة. ولم يقتصر تغير الموقف المصري تجاه الملف السوري على الجوانب السياسية والعسكرية فحسب، بل امتد ليشمل الوضع الاجتماعي للسوريين المقيمين في مصر، حيث منع السيسي دخول السوريين إلى البلاد نهائياً وحد من تحركاتهم في مصر، الأمر الذي ترتبت عليه نتائج اجتماعية سلبية على الكثيرين.

في مقابل تطويق مصري للمعارضة الراديكالية، جرى انفتاح نحو النظام تمثل في استقبال القاهرة وفداً سورياً رسمياً في 17 ديسمبر 2014 برئاسة عماد الأسد رئيس الأكاديمية البحرية في اللاذقية، في خطوة تحمل من الدلالات السياسية ما يكفي، رغم وصف إعلام القاهرة لها بأنها زيارة روتينية، بدأ التكتيك الثاني للسيسي باختزال أزمات العالم العربي عامة وسوريا خاصة في الإرهاب والإخوان المسلمين، وبدأ يدعو إلى حل سياسي في سوريا يبدأ بمكافحة الإرهاب، وهي الرؤية التي يتبناها النظام وحلفاؤه في إيران وروسيا.

ثم خطى خطوة أخرى في تعميم رؤية النظام السوري للحل السياسي، فأعلن في العشرين من يناير 2015 خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة الاتحاد الإماراتية، أن الرئيس السوري بشار الأسد سيكون جزءاً من عملية التفاوض في حال إجراء حوار بين النظام والمعارضة، وبهذا الموقف الأخير يكون السيسي قد عبر صراحة عن مواقفه السياسية المتماهية مع الموقف الروسي، ووقف على مسافة

من حلفائه الخليجيين الذين يعتبرون الأسد جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل، ليتشكل بذلك حلف يمتد من القاهرة إلى موسكو مروراً بطهران وبغداد، مقابل الحلف المضاد الذي يضم أنقرة والدوحة والرياض التي تربطها علاقات خاصة مع القاهرة (الجزيرة نت، 2015/5/26).

ويرى الباحث: أن التدخل العسكري الروسي في سوريا، وتباين الموقفين المصري والسعودي تجاهه، سيؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل سلبي، حيث ترى مصر أن الضربات الروسية في سوريا هدفها هو محاصرة الإرهاب والقضاء عليه، في المقابل أبدت السعودية قلقها من التدخل العسكري الروسي في سوريا، ورفضها للمبادرات الدبلوماسية الروسية الداعمة للنظام السوري.

وأدلى الرئيس الأسد بتصريحات في 27 مارس 2015 إلى عدد من الصحفيين الروس، بأن العلاقات السورية المصرية فاترة منذ فترة، وأنها بحاجة إلى العودة إلى ما كانت عليه في السابق للحصول على مزيد من الدعم العربي في مواجهة الإرهاب، وشدد الأسد على أن كل من مصر وسوريا كانا يعانيان من الإرهاب، وإن كانت الظروف تختلف بعض الشيء وهو ما يضع الدولتين امام تحديات كبيرة، وتأتي التصريحات السورية على خلفية التقارب السوري الروسي والذي يحاول منح المنطقة نوع من التوازن الذي ظل مفقوداً، وباتت أغلب أطراف اللعبة في أيدي الولايات المتحدة (يوسف، 2015).

وفي 8 أكتوبر 2016؛ صوتت مصر لصالح مشروعي القرار بشأن الأزمة السورية الذي تقدمت به فرنسا وروسيا كل منهما على حدة حول الوضع في حلب، والذين واجها الفشل حيث استخدمت روسيا حق الفيتو ضد المشروع الفرنسي، فيما لم يحصل المشروع الروسي على الأصوات الكافية، حيث حصل المشروع الروسي على موافقة أربعة أصوات فقط، بينما عارضته 9 دول وامتنعت دولتان عن التصويت (الخليج الجديد، 2016/10/9).

وبعد تصويت النظام المصري لصالح القرار الروسي في مجلس الأمن، في مخالفة واضحة للإجماع العربي، وتصويت ضد الحراك والشعب السوري، انتقدت دولة قطر خروج مصر عن التوافق العربي بمجلس الأمن الدولي، ووصفت الشيخة علياء آل ثاني المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة الموقف المصري بالمؤسف، وقالت إن المهم الآن هو التركيز على ما يمكن فعله لمواجهة فشل مجلس الأمن في حل الأزمة السورية، ووصفت ما حدث من طرح مشروع مضاد واستخدام الفيتو "بالمهزلة" (الجزيرة نت، 2016/10/9).

وتضمن مشروع القرار الفرنسي دعوة إلى وقف إطلاق النار في حلب، وفرض حظر للطيران في المدينة، وإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحاصرين في الأحياء التي تسيطر عليها المعارضة في حلب، كما يهدد باتخاذ "مبادرات أخرى" إذا لم يُحترم، أما مشروع القرار الروسي فيماثل

بشكل فعلي المشروع الفرنسي، لكنه يحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية فورًا، كما يشدد على التحقق من فصل قوات المعارضة المعتدلة عن جبهة فتح الشام باعتبار ذلك أولوية رئيسية (الشرق الأوسط، 2016/10/10).

ويرى الباحث: أن تأييد مصر لمشروعين متعارضين بمجلس الأمن بخصوص حلب السورية، تولّد عنه غموض في الموقف المصري، حيث أيدت القاهرة أيضاً مشروع القرار الفرنسي الذي استخدمت روسيا حق النقض ضده، ذلك ما وضع الموقف المصري في دائرة الحيرة، وربما يُرجع ذلك إلى محاولة مصر إرضاء جميع الأطراف، وإذا كان هذا هو قصد مصر من التصويت لصالح المشروعين فأنَّ مصر لم تكن موفقة في ذلك.

ثالثاً: الموقف القطري من الحراك السوري

مع غموض الموقف القطري تجاه طبيعة الأحداث في سوريا برز موقفان متناقضان، ففي حين كانت الجزيرة إضافة إلى الصحف القطرية تقف بقوة إلى جانب الاحتجاجات الشعبية السورية، وتفتح شاشاتها وصفحاتها على مصراعيها أمام قيادات المعارضة السورية، التزمت قطر خلال الشهور الخمسة الأولى الحذر، فاكتفت بالدعوة للحوار وتقديم النصح والمشورة لسوريا، وتبادل أمير قطر الاتصال مع الرئيس الأسد في 30 مارس 2011، فيما قام وزير الخارجية القطري بزيارة لسوريا في 2 أبريل 2011 (الحسن، 2012: 6).

ونتيجة لما بثته القنوات الفضائية من أحداث العنف والقتل في سوريا، إضافة للزخم على المستوى الشعبي بدأت المواقف الرسمية القطرية تشهد تحولاً في أواخر هذه المرحلة، وخاصة بعد مجزرة حماة في 31 يوليو 2011 والتي ترتب عليها سقوط 139 قتيلاً، الأمر الذي ترتب عليه حدوث تحول في موقف قطر، انطلاقاً من إدراكها أن سوريا لم تكن تتعرض لمؤامرة، وإنما هي انتفاضة شعبية تطالب بالإصلاح (تعتاع، 2012: 4).

وتصاعد الموقف القطري بحادث الاعتداء على السفارة القطرية في حي "أبورمانة"، في يوليو 2011 احتجاجاً على موقف قناة الجزيرة من الأحداث في سوريا، الأمر الذي دفع الحكومة القطرية يوم 18 يوليو 2011 إلى تعليق عملها، ثم سحب سفيرها من دمشق، وإغلاق سفارتها (النابلسي، 2011).

كما أبدى أمير قطر يوم 25 أغسطس 2011 معارضته لأسلوب تعامل السلطات السورية مع الاحتجاجات، وهو ما أكده أيضاً وزير خارجيته الشيخ حمد بن جاسم في اليوم التالي حين دعا القيادة السورية إلى البدء في إصلاحات سريعة من أجل احتواء الموقف المتأزم، وسعت قطر إلى أن توفر

حلولا تؤدي إلى تسوية سلمية للأزمة السورية في إطار جامعة الدول العربية، فقد اعتمدت الجامعة العربية منذ 27 أغسطس 2011 مبادرة استهدفت وقف العنف وإجراء الحوار الوطني الشامل مع المعارضة، وفي 16 أكتوبر 2011، ووفق قرار الجامعة العربية تشكلت لجنة عربية وزارية برئاسة وزير خارجية قطر مهمتها الاتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف لتنفيذ الإصلاحات السياسية، كما أكد الشيخ حمد بن جاسم في 26 أكتوبر 2011 حرص العرب على حل الأزمة السورية دون تدخل أجنبي، لافتاً إلى أن الأسد لم يوافق على كل ما قدمه العرب (موقع BBC، 2012/3/10).

ويقف كثيرون أمام هذا التحول في العلاقات بين قطر وسوريا خاصة مع تضحيتها بعلاقات متينة وباستثمارات قطرية كبيرة في سوريا تقدر بستة مليار دولار، لكن حسب عدد من المراقبين فإن هناك عدة أسباب وراء تحول موقف قطر من نظام الأسد منها (الرنتيسي، 2013: 129-130):

1. تخوف قطر ودول الخليج العربي من محاولات الهيمنة الإيرانية خصوصاً بعد انكشاف الدور الإيراني لما يحدث في البحرين، مما استدعى موقفاً منسجماً مع الموقف العام لدول مجلس التعاون الخليجي، وبما أن سوريا هي حليف رئيسي لإيران، فبإمكان دول الخليج توجيه ضربة موجعة لإيران من خلال العمل على إسقاط حليفها السوري.

2. الرغبة القطرية في الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، ونظراً لأن المنطقة العربية لا زالت تعيش صراع الدور خصوصاً في ظل تراجع للدور التاريخي المؤثر لمصر في المنطقة العربية بسبب انشغالها بأوضاعها الداخلية، لذا سعت الدوحة لشغل هذا الدور.

3. الموقف الإنساني لقطر؛ فهي لم تتدخل في سوريا قبل أن ترى الشعب السوري يصرخ ويحتج على قمع حراكه بالقتل والاعتقالات.

ومع تصاعد الأحداث في سوريا، ورفض الرئيس الأسد مبادرات الوساطة القطرية، ظهر تحول في الدور القطري حيال العلاقات مع سوريا، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية معه، وسحبت جميع الأموال، ودعمت تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، وقدمت الأموال والأسلحة إلى المعارضة، وحثت المجتمع الدولي على فرض عقوبات أو التفكير في التدخل العسكري في سوريا، وقد أدخلها موقفها من سوريا أيضاً في خلاف من إيران وحزب الله، وهما الكيانان اللذان أقامت معهما علاقات جيدة خلال السنوات الماضية (بشارة، 2013: 555-558).

ومن جهة أخرى، سعت قطر إلى استصدار قرار دولي بفرض حظر جوي للطيران على سوريا، تطبيقاً للسيناريو الليبي بتدخل قوات الناتو لضرب سوريا، ولكنها فشلت في ذلك على الرغم من

تلقيها دعماً من السعودية، وذلك بسبب الفيتو الروسي الصيني بمجلس الأمن (شراب، 2014: 160).

وفي 27 مارس 2013، كانت قطر أول دولة في العالم تفتتح سفارة للائتلاف الوطني السوري بالدوحة، بتسليمها مبنى السفارة السورية للائتلاف السوري، واعتبار نزار الحراكي سفيرا لسوريا وشخصية دبلوماسية رسمية، إضافة لرفع علم الحراك السوري فوق مقر السفارة بحضور رئيس الائتلاف السابق معاذ الخطيب (الرنتيسي، 2013: 134).

بالإضافة إلى مساندة قطر للمعارضة السورية في المؤتمرات والمحافل الدولية كان أبرزها إعلان حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري خلال مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، الدعم القطري المطلق للمعارضة السورية لكونها لا ترى أي آمال في أن يجري الرئيس بشار الأسد إصلاحات، وأن الحل العسكري هو الحل الوحيد المجدي، وبمراجعة الدعم المالي القطري للمعارضة السورية منذ اندلاع الحراك السوري يتجلى هذا بوضوح، حيث أشار تقرير لـ "فايننشنال تايمز" إلى أن الدوحة أنفقت ما يربو من 3 مليارات دولار، خلال العامين المنصرمين لدعم المعارضة السورية، متفوقة على الدعم السعودي للمعارضة السورية، ولتصبح أولى الدول الداعمة للمعارضة السورية (عبد الجواد، 2014).

ويرى الباحث: أن هدف قطر من مساندة المعارضة السورية ودعمها بالمال والسلاح، وذلك لكي تنتصر على النظام السوري، وفي حال انتصارها تصبح المعارضة السورية هي الحاكمة في سوريا، وبذلك يكون القادة الجدد لسوريا أداة بيد قطر لتنفذ سياساتها في المنطقة، وأهم تلك السياسات هي السماح لها من إيصال الغاز المسال القطري عبر شمال سوريا إلى البحر المتوسط، ومن ثم إلى أوروبا، وبذلك تفتح أمامها أسواق جديدة لتصدير الغاز المسال إلى أوربا بأسعار تنافسية مع روسيا، وبذلك تنافس الغاز الروسي في أوروبا.

وكان مقدمو المساعدات العسكرية الأكثر التزاماً في دعم المعارضة السورية المسلحة هم: المملكة العربية السعودية، وقطر، وتركيا، في حين اعتمدت جميعها، مع الوقت، استراتيجيات مختلفة لدعم المعارضة – بما في ذلك توفير الأموال والأسلحة، فضلاً عن تسهيل مرور الخدمات اللوجستية عبر الحدود – بقيت جميعها مصممة على هزيمة نظام الأسد هزيمة عسكرية كاملة، وعلاوة على ذلك، شجعت تلك الدول الثلاث كثيراً على تشكيل هيكليات شاملة للمعارضة، مثل الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري ومجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة، ودعت كلاً من الدول الثلاث إلى التدخل العسكري الغربي، حتى أنها أصيبت بالهلع عندما فشلت الولايات المتحدة في تنفيذ تهديدها بالقيام بعمل عسكري بعد الهجوم بالأسلحة الكيميائية خارج دمشق في شهر أغسطس من عام 2013،

إضافة إلى ذلك، هناك أيضاً العديد من الاختلافات الكبيرة على مستوى النهج المعتمد (ليستر، 2014: 2-3).

في حين يبدو أن المملكة العربية السعودية تركز على إعادة تنشيط الجماعات المسلحة المعتدلة – بما يتماشى مع مصالح سياسة الولايات المتحدة – لا تزال قطر، وتركيا إلى حد أقل، تدعم أكثر الجهات الفاعلة في فريق الإسلاميين السائد (الذي يختلف اختلافاً واضحاً عن نوع الجهاديين من تنظيم القاعدة).

وعكس التوتر المتزايد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مدى اتساع رقعة الخلافات في المقاربات السياسية تجاه الإخوان المسلمين، حيث كانت قطر تشعر بالضغط من جانب المسؤولين الأميركيين لضمان عدم وقوع أي من الأسلحة التي ترسلها الدوحة إلى سوريا في أيدي جبهة النصرة أو غيرها من المجموعات الجهادية المتطرفة.

هذا الضغط الإقليمي والدولي المتزايد على قطر، تُوِّج بنقلٍ غير رسمي لمسؤولية دول الخليج عن ملف سوريا من الدوحة إلى الرياض في أبريل 2013، وقد عُقدت لاحقاً مفاوضات مضنية في اسطنبول في مايو 2013 لتوسيع المجلس الوطني السوري، وهو هيئة تضمّ مجموعة من فصائل المعارضة، مع تركيز خاص على ضم تكتّل ليبرالي يرأسه ميشيل كيلو وتدعمه حكومات غربية وعربية، عكست هذه الإضافات محاولة تقودها السعودية للحد من تأثير الجناح السوري لجماعة الإخوان المسلمين (الذي تدعمه قطر) في المجلس من خلال توسيع عضويته وتركيبته (أولريكسن، 2014).

وقال الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقال نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية: "ليس هناك من شك في وجود علاقات تربط قطر مع جبهة النصرة التي أطلقت مؤخراً سراح ثلاثة صحفيين أسبان كانت تحتجزهم في سوريا"، مشيراً إلى أن "وكالة الأنباء القطرية سارعت إثر ذلك للتفاخر بدور السلطات القطرية في إطلاق سراحهم"، وأعاد فيسك إلى الأذهان قيام قناة الجزيرة القطرية بإجراء مقابلة مع متزعم تنظيم "جبهة النصرة" أبو محمد الجولاني (فيسك، 2016).

وفي 12 مايو 2016، نظّمت الجالية السورية في قطر مظاهرةً في العاصمة الدوحة، شارك فيها "نزار الحراكي" سفير الائتلاف السوري في قطر إلى جانب العشرات من السوريين، الذين تظاهروا احتجاجا على المجازر التي يرتكبها النظام السوري وحليفه الروسي في مدينة حلب، ويذكر أنّ عشرات المظاهرات حول العالم انطلقت تضامناً مع مدينة حلب تحت نداء "حلب تحترق"، وطالبوا المجتمع الدولي بإيقاف المجازر التي يرتكبها الطيران الروسي وحليفه السوري في المدينة التي باتت أنقاضاً (موقع مراسل السوري، 2016/5/12).

وفي كلمة ألقاها الشيخ تميم في اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 سبتمبر 2016 قال "إن إنهاء الكارثة الإنسانية في سوريا ضرورة سياسية وأخلاقية، تضع على مجلس الأمن مسؤولية تاريخية لا يمكن التنصّل منها لوقف نزيف دماء السوريين، بوقف القصف الهمجي وحصار المدن تحت شعار الجوع أو الركوع"، وأضاف أنه "منذ عام 2011 كان شعار النظام المعلن (الأسد أو نحرق البلد)، والآن بعد أكثر من 5 سنوات على مرور الأزمة، دمر النظام غالبية المدن السورية، وقد تضاعفت أعداد اللاجئين وغدا اللجوء عابراً للقارات، كما أصبح النظام يستورد المنظمات والميليشيات الطائفية الإرهابية" (الهيئة السورية للإعلام، 2016/9/21).

ودعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، خلال لقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 23 أكتوبر 2016 في إسطنبول، إلى ضرورة تكاتف الجهود الدولية لاستصدار قرار من شأنه وقف الحرب في سوريا (المركز الصحفي السوري، 2016/10/23).

ويرى الباحث: أن سلوك قطر تجاه الحراك السوري رغم قيادتها للجهود العربية كان مقيداً، بسبب الأبعاد الدولية للملف السوري والتي تمثلت في الدور الروسي لتحجيم القرارات الدولية، بحيث لا يكون هناك تدخل عسكري في سوريا، كما حدث في ليبيا والتحالف القوي بين إيران وسوريا والعراق، ورغم ذلك حاولت قطر قيادة الجهود بقوة، مضحيةً بعلاقات متينة مع النظام السوري، مما يدل على براغماتية السياسة القطرية وقدرتها على إدارة التحول الحاد في العلاقات الدولية، ويختلف الموقف المصري عن نظيره القطري في الملف السوري حالياً، ففي حين تؤكد قطر ضرورة رحيل الأسد كشرط مسبق لأي حل في دمشق، تبدي القاهرة استعدادها لرعاية حوار "غير مشروط" بين الحكومة والمعارضة.

المبحث الرابع: رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية – القطرية

تمهيد

يزداد اهتمام الدراسات الدولية بالمستقبليات، خاصة مع التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

إنَّ البحث في مستقبل العلاقات السياسية المصرية – القطرية هو محاولة لاستشراف الاستراتيجيات المحتملة التي من الممكن أن يندرج ضمنها مسار تطور هذه العلاقات، خاصة مع تسارع وتيرة الأحداث والتطورات في الوطن العربي، والتي أثرت تأثيراً كبيراً على مستقبل العلاقات بينهما. إنَّ استشراف مستقبل العلاقات المصرية – القطرية لا يعني إصدار نبوءات بقدر ما هو تحديد الاتجاهات، وتصور مستقبل محتمل يمكن أن تفضي إليه العلاقات بينهما.

وتكمن أهمية استشراف العلاقات المصرية – القطرية في سياق عدة أسباب:

- انفتاح الشرق الأوسط والمنطقة العربية على احتمالات مستقبلية غير متوقعة وغير منضبطة.
- الاختلال الاستراتيجي في المنطقة، نظراً لوجود عدة قوى أخرى تتدخل بشكل كبير في صياغة حاضر ومستقبل المنطقة لصالحها مثل، تركيا وإسرائيل وإيران.
- ما خلفته الأحداث والتطورات العربية الأخيرة من تدهور في العلاقات بين البلدين، وما نتج عنه من صعوبة استشراف ما ستؤول عليه هذه العلاقات مستقبلاً.

إن المشهد أو السيناريو، هو مجموعة من التنبؤات المحكومة بتحقيق مجموعة من الشروط، حيث أن العلاقات بين مصر وقطر تتأثر بعوامل الجذب والتنافر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ومن هنا فإنه من المتوقع حدوث سيناريوهات من خلالها يمكن أن تتحول العلاقات بين البلدين لأحد السيناريوهات التالية:

- **السيناريو الأول:** استمرارية العلاقات بطبيعتها الحالية.
- **السيناريو الثاني:** تحسن العلاقات بين البلدين.
- **السيناريو الثالث:** سوء العلاقات بين البلدين.

إن تحديد ثلاثة سيناريوهات لا يعني اقتصار الاحتمالات عليها؛ كما يمكن أن تطرأ عليها تغييرات مفاجئة لم تكن متوقعة، ونظراً لتأرجح وتيرة العلاقات بين البلدين نتيجة الأحداث والتطورات العربية يمكن أن يؤدي إلى احتمال الدخول في إحدى السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: استمرارية العلاقات بطبيعتها الحالية

شهدت العلاقات بين مصر وقطر توتراً وخاصة بعد حراك المصريين ضد نظام حكم الإخوان المسلمين وملاحقة الجيش والشرطة لقيادات جماعة الإخوان المسلمين، فموقف الدوحة الداعم لجماعة الإخوان المسلمين، أزّم الموقف مع القاهرة التي ثارت ضد الحكم الإسلامي.

ودخلت قطر في مواجهة مع مصر، وتمثل ذلك في دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين التي اعتبرتها مصر بأنها "جماعة إرهابية"، وكذلك معارضة الدوحة للنظام الحالي في مصر، وتغطية قناة الجزيرة لحراك 30 يونيو وما تلاها من أحداث وتحولات، فضلاً عن احتضان الدوحة للشيخ يوسف القرضاوي الذي أضاف إلى معارضته للسلطات الحالية معارضته للأزهر، فالخلاف بين قطر ومصر أصبح حول بعض من جوانب السياسية الخارجية، ولاسيما وصف قطر لحراك 30 يونيو "بالانقلاب".

وفي سياق المتصل لم تنجح السعودية حتى الآن في إجبار قطر على انتهاج نفس الخط السياسي الذي تتبناه أغلب الدول الخليج، والمبادرات التي شملت سحب السفراء الخليجيين من قطر ليست فعالة، فلا تزال الدوحة هي قاعدة الإخوان المسلمين، وبالتالي إن حاكم قطر لن يرضخ على الأرجح للمطالب السعودية التي من شأنها أن تحد استقلال بلاده، وموازاة ذلك أعلن السعوديين ضمناً إلى إمكانية تصعيد الضغوط عليه من خلال العقوبات الاقتصادية مثل فرض قيود على استخدام المجال الجوي والحدود البرية (الزعبي، 2014).

ويرى الباحث: أن مصر وقطر قررا السير على إبقاء الخلافات بينهما، خاصة أن مصر لن تقبل بغير تبديل قطر لسياساتها تجاه القاهرة من أجل استعادة العلاقات، فيما لا يظهر من الجانب القطري أي بوادر أمل أو نية لحل الأزمة الدبلوماسية مع مصر.

وفي ظل انشغال القيادة الجديدة في المملكة السعودية بملفات أكثر خطورة، قد يؤجل التوجه في المضي قدمًا في تنفيذ المصالحة المجمدة، على أن تحافظ المملكة على علاقتها بالنظام المصري بصورة متوازنة، وتخفف السعودية الضغط على قطر بخصوص تطبيع علاقاتها مع النظام المصري، وأن تشهد العلاقات السعودية القطرية تحسنًا ملحوظًا، ويؤسس البلدان قنوات اتصال فعّالة، يتم من خلالها بناء تحالفات إقليمية جديدة، وقد تسعى قطر لتقارب وجهات النظر بين السعودية وتركيا، ومن المتوقع أيضًا عدم مشاركة مصر في هذا التحالف، عندها سيتعرض النظام المصري لضغوطات خليجية، وفي حال تركت مصر فقد تفتح قنوات اتصال مع إيران نكاية بدول الخليج وتركيا.

ويرى الباحث: بأن ما يقف في طريق المصالحة هو اختلاف المشاريع المتعارضة لكلٍّ من الطرفين، فنجد أن السياسة المصرية تقوم على التعاون مع الولايات المتحدة لحل قضايا وإشكاليات

المنطقة، وعلى المشاركة في الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، أما قطر فتقوم سياستها على تنفيذ الدور المرسوم لها من الولايات المتحدة الذي يحقق مصالح الولايات المتحدة، مع إعطائها حرية الحركة في بعض القضايا بما لا يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، بمعنى تنفيذ الاجندة الأمريكية في المنطقة ولكن بوجه عربي وذلك باستخدام امكانياتها المالية والاعلامية وفق نظرية القوة الناعمة.

وبناء على الوقائع والإحداثيات القائمة والمنظورة تذهب الدراسة إلى ترجيح هذا السيناريو (الأول) وهو استمرارية العلاقات بطبيعتها الحالية، وذلك لوجود العديد من المؤشِّرات، وهي:

1. معارضة الدوحة للنظام الحالي في مصر، ولاسيما وصف قطر لحراك 30 يونيو "بالانقلاب".
2. عدم نجاح السعودية في إجبار قطر على انتهاج نفس الخط السياسي الذي تتبناه أغلب الدول الخليج.
3. انشغال القيادة الجديدة في السعودية بملفات أكثر خطورة.
4. اختلاف المشاريع المتعارضة لكلٍّ من الطرفين.

السيناريو الثاني: تحسن العلاقات بين البلدين

بعد الاضطرابات التي شابت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، والاختلالات الناجمة عن قيام حراكات مضادة بدول الربيع العربي، وجدت إيران الفرصة سانحة وسارعت لسد الفراغ في المنطقة، وهذا ما استفز دول الخليج وجعلها تشعر بحالة من الخطر على أمنها القومي، وعليه يتوجب على تلك الدول الإسراع في نزع فتيل الخلافات البينية، ليتسنى لها الانتقال إلى السيطرة على مسار الأحداث في محيطها الإقليمي والتحكم في مجريات الأحداث (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015).

فنجد أن النظام المصري المثقل بالديون والتحديات الاقتصادية، فضلًا عن الاضطرابات الأمنية والسياسية، لا يحتمل مزيدًا من الأعداء، خاصة مع دولة تمتلك وسائل التأثير، ماليًا وإعلاميًا كشبكة الجزيرة الإعلامية والتي ينظر إليها النظام المصري، كعامل مؤثر في تأجيج الشارع المصري، وبالتالي يمكن القول، بأن مصر عليها بالمصالحة مع قطر بغية تحقيق أهدافها الإعلامية والسياسية والاقتصادية. إعلاميًا؛ من خلال المصالحة يهدف النظام المصري إلى إلجام قناة الجزيرة ومنعها من رصد الانتهاكات في الداخل المصري، وسياسيًا؛ يسعى النظام المصري لإضعاف تحالف دعم الشرعية المناوئ لحكم العسكر بتحييد دور قطر الداعم لتحالف، واقتصاديًا؛ من خلال الاستفادة من الأموال القطرية لإنقاذ النظام المصري المتهالك.

أما قطر فتحاول تجنب العزلة الخليجية، التي تقترب منها كلما وقفت ضد النظام المصري، وكذلك للحفاظ على كينونة مجلس التعاون الخليجي، الذي يعتقد أنه لم يتبق في المنطقة العربية مكون أقوى منه للوقوف ضد التهديدات الخارجية وحماية المصالح المشتركة (نون بوست، 2015/4/18).

ويرى الباحث: أنه في حال استشعر الجميع حجم المخاطر والاضطرابات التي تحيط بالمنطقة من بوادر حروب شاملة وتدخلات دولية غير معهودة، قد تدفع الطرفين للتعاون والتقارب للحفاظ على المصالح المشتركة والأمن في المنطقة.

وهنا يمكننا القول، إنه يجب اللجوء إلى الحوار والتخفيف من حدة التجاذبات الإعلامية من قبل الطرفين، فالحقيقة التي يجب أن ندركها إن المستفيد الأول من التنافر بين الدول العربية فيما بينها هي (إسرائيل) التي تترقب وبشوق لحصول أي فرصة فتنتهزها وتبث سمومها في المنطقة، واليوم هذه الدول تقدم لها الفرصة على طبق من ذهب.

ومن المتوقع أن تدفع السعودية نحو تهدئة الأوضاع، والشروع في مفاوضات سياسية بين الدولتين وعودة العلاقات إلى حدها الطبيعي، عندها يمكن للسعودية وقطر تبني حوارات بين الفرقاء السياسيين في الداخل المصري، يتم على إثرها إشراك جميع الأطراف في الحكم، وإطلاق السجناء السياسيين، وهذا قد ينعكس على العلاقة بين النظام المصري وحركة حماس، وقد يصل الأمر إلى تطبيع العلاقات مع تركيا، أسوة بالتقارب السعودي التركي والذي تمثل في تسليح المعارضة السورية "المعتدلة" كنقطة بداية (نون بوست، 2015/4/18).

ويرى الباحث: إن مصر وقطر كلاهما له مصالح سواء اقتصادية أو غيرها عند الآخر، ومن هذا المنطلق ومع قناعة قطر بعدم جدوى مطالبتها بعودة الإخوان إلى الحكم، ليس من صالحها التصعيد في توتر العلاقات، وعمل المزيد من المضايقات والاستفزازات، وعليه فإن كلاً من مصر وقطر سيكون خاسراً من هذا التوتر وعليهم تحسن العلاقات فيما بينهم.

السيناريو الثالث: سوء العلاقات بين البلدين

تحدثت صحيفة "لوبوا" الفرنسية عن سيناريو مرعب بشأن مصر، مفاده أن الأوضاع في البلاد مرشحة للتدهور، وقد يتطور الأمر إلى اندلاع حرب أهلية، وأن الاستقرار في مصر هو أمر جوهري لعودة الاستقرار للشرق الأوسط بأكمله، إلا أن التدهور الاقتصادي في البلاد ينذر بالأسوأ، وتابعت: "استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر، قد يجعل البلاد على شفا الحرب الأهلية قريبًا، خاصة في ظل تزايد العمليات المسلحة في سيناء".

وهناك تذمراً متزايداً في أوساط المصريين، وأن الانتقادات لسياسات النظام بدأت تظهر علنًا، بسبب عدم تحقيقه وعوده، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية سخرت أيضا مما سمته الحديث المتكرر في مصر عن نظرية "المؤامرة"، للتغطية على الإخفاقات، بدلاً من المعالجة الحقيقية للمشكلات، التي تواجهها البلاد (جريدة الشعب، 2015/11/18).

وفي طريقه (الرئيس السيسي) إلى إحدى المؤتمر سار موكب الدراجات النارية الذي يرافقه على سجادة حمراء طولها 3 أميال، باعتبار أن السجادة الحمراء "أدخلت البهجة والأمان إلى قلب المواطن المصري، ولكي يشعر بأن قواتنا المسلحة قادرة دائماً على تنظيم أي شيء بطريقة مناسبة"، في المقابل فالجنيه المصري انخفض إلى أدنى مستوياته في السوق السوداء، حيث بلغت قيمة الدولار 17 جنيه، وتعاظمت الضغوط على الحكومة لتخفيض القيمة الرسمية للجنيه.

ويرى الباحث: أن هذا التذمر في أوساط المصريين ليس مفتعلاً، وإنما هو واقعي بسبب عدم تحقيق النظام المصري وعوده للشعب المصري، ناهيك عن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، وفقدان مصر لحلفائها الواحد تلو الأخر بسبب المواقف المصرية من القضايا الإقليمية، وعدم تحقيق رغبات الشعب المصري الذي كان يتمنى بأن النظام الجديد سيحقق جميع آماله ورغباته.

هناك عدة أسباب يمكن أن تفسر برود العلاقات المصرية مع الرياض، منها أن السعودية تعاني من شح مالي؛ بسبب انهيار أسعار النفط، وهو الانهيار الذي تمخض عن سياسة انتهجتها السعودية في البداية؛ بهدف إجبار منتجي الزيت الصخري في الولايات المتحدة على الانسحاب من السوق، لكن لعل السبب الأهم والمسكوت عنه هو أن المقربين من الملك سلمان لم يعودوا يرون في السيسي رهاناً آمناً، ولكنه قد يعني أن الملك لن يشعر بالحزن والأسى فيما لو قام ضابط مصري آخر بالإطاحة بالضابط الذي يحكم حالياً، وهو السيناريو الذي بات الآن أقرب إلى الممكن (هيرست، 2016).

ومن جهة أخرى، هناك تباعد في مقاربة الملفات الإقليمية بين مصر من جهة والسعودية وقطر من جهة أخرى وخاصة في ملف الأزمة السورية (بعد تصويت مصر لصالح القرار الروسي في مجلس الأمن)، ولن تنجح السعودية في رأب الصدع بين مصر وقطر، إلا إذا غيّرت مصر من موقفها إزاء الملفات الإقليمية، وتوقفت قطر عن دعم الإخوان المسلمين، ولو في الداخل المصري فقط، وهذا أمر مستبعد، ويبدو أيضاً أن ربيع العلاقة الدافئة بين مصر والسعودية الممتد منذ 30 يونيو 2013، تحول إلى خريف، نتيجة التغييرات الإقليمية (الوقت الإخباري، 2015/3/3).

ويرى الباحث: أن مستقبل العلاقات بين مصر وقطر قد تكون مرشحة للتأزّم خلال الفترة المقبلة، وذلك لتوتر العلاقات المصرية السعودية – الوسيط بين مصر وقطر– فالأزمة الحالية هي التحدي الأكبر الذي يواجها البلدين، وهو ما يستلزم قراءة عقلانية متأنية من متخذي القرار في البلدين.

ويبدو أن العلاقات المصرية – السعودية خرجت عن "السكّة"، بسبب الموقف المصري من الأزمة السورية، أو الزيارة التي قام بها مستشار الأمن القومي السوري علي مملوك إلى القاهرة، أو الحديث عن لقاءات مصرية سرية ذات طابع سيادي مع أطراف إيرانية، جرت خلالها مشاورات بشأن الملفين اليمني والسوري، أو التصريح الذي صدر عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد مدني حول "ثلاجة السيسي"، ونرى بأن الرئيس السيسي غير مهتم برضا السعودية عنه في ظل وجود هذا التقارب الإيراني الروسي مع مصر.

خلاصة

في ضوء هذا الفصل، الحراك العربي وأثره على العلاقات المصرية – القطرية (2011–2016)، وتم التوصل إلى ما يلي:

- إن العلاقات المصرية – القطرية في فترة التطورات والأحداث العربية تراوحت بين الصعود والهبوط، ولم تشهد انفراجه حقيقية.
- يعتقد أن قطر نجحت في استثمار أغلب الفرص التي سنحت لها في مرحلة التطورات والأحداث العربية، في ظل غياب وتراجع دول كبرى في المنطقة من أجل أن تعزز مكانتها وتعظم دورها السياسي في المنطقة.
- إن هناك تلاقي في المواقف المصرية – القطرية في إدارة ملف الحراك اليمني، وهذا ينبع من الإدراك المصري والقطري لحساسية منطقة الخليج، ولكن يبقي الخلاف والتوتر قائم بين مصر وقطر، وذلك لدعم قطر حركات الاسلام السياسي في كلاً من مصر وسوريا وليبيا.
- من خلال استعراض السيناريوهات المتوقعة فإننا ندرك بأن أي منهما محتمل الحدوث في أي لحظة، نتيجة التغيرات التي تحصل في المنطقة من حين إلى آخر، وإذا ما كانت الدراسة قد رجحت تغليب سيناريو على آخر، فإنه ليس بالضرورة تهميش وإهمال واستحالة حدوث السيناريوهات الأخرى.
- أن كلاً من مصر وقطر سيكون خاسراً من هذا التوتر، وعليهم تحسن العلاقات فيما بينهم.
- أن مستقبل العلاقات المصرية – القطرية مرتبط بتغير موقف البلدين من بعضهما البعض، ولكن من المرجح أن تستمر حالة التوتر على الأقل في المنظور القريب.

النتائج والتوصيات

- **الخاتمة**
- **النتائج والتوصيات**
- **الدراسات المقترحة**
- **المصادر والمراجع**
- أولاً: المصادر
- ثانياً: المراجع العربية
- ثالثاً: الرسائل العلمية
- رابعاً: الدوريات والمجلات والمرئيات
- خامساً: المواقع الالكترونية
- سادساً: المراجع الاجنبية

الخاتمة

اتسمت العلاقات المصرية – القطرية بسمة عدم الاستقرار، حيث تراوحت العلاقة بينهما ما بين الصعود والهبوط، بين التحسن الطفيف والانقطاع الطويل، هكذا كانت العلاقة بين مصر وقطر ذات طبيعة غير مستقرة، ولذلك سعت الدراسة إلى تبيان خلفيات تذبذب العلاقات بين مصر وقطر، وذلك من منطلق أثر المتغير الإقليمي والدولي على تشكيل العلاقة بينهما، حيث تشهد العلاقات بينهما جملة من التحديات الإقليمية والدولية قد تشكل عوائق أمام سبل تطوير العلاقة بينهما،

ولأن منطقة الشرق الأوسط تمر بتفاعلات وأحداث دراماتيكية حيث شهدت السنوات الأخيرة الكثير من المتغيرات التي طالت العديد من الدول في المنطقة، وما شكلته كلا من مصر وقطر من دور هام في تلك القضايا، لذلك سعت الدراسة إلى استعراض وتحليل سبب التباين والتباعد بين موقف البلدين تجاه الحراكات العربية.

علاوة على ذلك، فإن التغيرات الإقليمية والدولية جعلتهما قطبين منفصلين في المنطقة، لذلك كان لكل منهما دوراً على المستوى الإقليمي تجاه القضايا التي تمر بها المنطقة، ونظراً لأهمية هذه العلاقة بين البلدين تم رصد نقاط التعاون والتنافس في العلاقات المصرية – القطرية، ومعرفة أسباب تذبذب العلاقة وعدم استقرارها على وتيرة ثابتة.

فتتبعت الدراسة مراحل تطور العلاقات التاريخية بين مصر وقطر منذ استقلال قطر عن بريطانيا، وذلك لمعرفة مراحل تطور العلاقات في زمن الرئيس أنور السادات ومن ثم في فترة الرئيس حسنى مبارك. كما سلّطت الدراسة الضوء على أثر اللاعبين الدوليين في المنطقة المتمثل في الدور الأمريكي والروسي والاتحاد الأوروبي، وكذلك على أثر اللاعبين الاقليميين المتمثل في، الدور التركي والإيراني والإسرائيلي، حيث كان للاعبين الدوليين والاقليميين انعكاس على العلاقات بين مصر وقطر، والذي تشكلت على ضوئه العلاقات المصرية – القطرية في المنطقة.

وبالمجمل، فإن تصورات مصر للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط تختلف عن نظيرتها قطر، فالسياسة المصرية تقوم على التعاون مع الولايات الأمريكية لحل قضايا وإشكاليات المنطقة، وعلى المشاركة في الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، أما قطر فتقوم سياستها على تنفيذ الدور المرسوم لها من الولايات المتحدة، بمعنى تنفيذ الأجندة الأمريكية في المنطقة ولكن بوجه عربي وذلك باستخدام امكانياتها المالية والاعلامية وفق نظرية القوة الناعمة.

على أية حال، إن العوامل الإقليمية تركت أثارها على العلاقة بين مصر وقطر، وقد تجلى ذلك في ما يسمى بـ "الربيع العربي" وموجة الحراكات العربية المعاصرة، حيث ظهر موضوع الحراك

المصري كنقطة اختلاف واضحة بين سياسة البلدين، حيث دعمت قطر حركات الاسلام السياسي في مصر، مما ولّد سياسة تنافسية وفتور العلاقات السياسية المصرية – القطرية على خلفية الدور الذي لعبته قطر وقناة الجزيرة في حراك 25 يناير، وكذلك في حراك 30 يونيو 2013 الذي اعتبرته قطر انقلاب على الشرعية وعدم قبولها بخارطة الطريق المصرية، وأدى ذلك إلى سحب السفراء بين البلدين، وفتور العلاقة من جديد بعد أن كانت في أحسن حالاتها في زمن الرئيس محمد مرسي.

كما تم استعراض واقع العلاقات المصرية القطرية من خلال نظرية تحليل النظم الذي يستند على تفسير طبيعة الأنظمة القائمة في كل من مصر وقطر، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه الأنظمة، ثم تم الكشف عن أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذه الأنظمة، وكان خلاصة هذه الدراسة هو أن علاقات بين الدولتين تبنى على المصالح والمكاسب والمنافع المشتركة ولا تؤسس على المثل والقيم والأخلاق، بيد أن هذا لا يعني أنهم ليس لهم تأثير، بل لها تأثير غير أن هذا التأثير لا ينفصل عن لغة المصالح المادية، وقد لوحظ ذلك في فترة فتور العلاقات المصرية القطرية بعد حراك 30 يونيو، لم تُقدم قطر على طرد العمالة المصرية العاملة لديها بسبب توتر العلاقات ولكن أبقتها، وقامت بتوظيف 300 موظف مصري جديد في فترة تأزم العلاقات بين البلدين.

النتائج والتوصيات

سعت الدراسة للوقوف على ظاهرة، تعد من أبرز الموضوعات تفاعلاً على الساحة الإقليمية، وهي العلاقات المصرية – القطرية في الفترة من 2011 حتى 2016، وذلك من خلال البحث في محددات البيئة الداخلية والخارجية لكلا البلدين، والوقوف على أهم المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على العلاقات المصرية – القطرية، وتناولت الدراسة مجموعة من النقاط الهامة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع والتي من خلالها تم الاستعانة بالعديد من الدراسات والرسائل العلمية منها العربية والأجنبية، كما خلصت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات وهي:

أولاً: النتائج:

1. أصبحت منطقة الشرق الأوسط مطمعاً للقوى العظمى، وذلك لوجود التنافس بين وحداتها السياسية، الأمر الذي جعل تدخل القوى العظمى مظهراً طبيعياً مشاركاً في تفاعلات المنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية.
2. إن العلاقات المصرية – القطرية طيلة العقود الأربع الماضية تتراوح بين الصعود والهبوط، ولم تشهد انفراجه حقيقية، وأن كلاً من مصر وقطر سيكون خاسراً من هذا التوتر.
3. إن مستقبل العلاقات المصرية – القطرية مرتبط بتغير مواقف الدولتين من بعضهم البعض، وبأجندات النظام الدولي والدور الأمريكي فيه.
4. نجحت قطر في استثمار أغلب الفرص التي سنحت لها في مرحلة التطورات والأحداث العربية في ظل تراجع دول كبرى في المنطقة من أجل أن تعزز مكانتها وتعظم دورها السياسي في المنطقة.
5. مع جود اختلافات وتوتر في العلاقات المصرية – القطرية، إلا أن هناك علاقات اقتصادية بين الدولتين رغم ركودها في بعض الأحيان، ولا يمكن إنهاءها بشكل تام.
6. إن هناك تنسيقاً بين مجلس التعاون الخليجي – مع وجود امتعاض سعودي من الدور القطري – في إدارة ملفات الأزمات في العالم العربي والحراكات خصوصاً ما حدث في اليمن، وهذا ينبع من الإدراك القطري لحساسية منطقة الخليج بالرغم من سعيها للخروج من مدار الهيمنة السعودية في المنطقة، وقد ازداد التفاهم القطري السعودي خصوصا تجاه الملف السوري لأن إسقاط النظام يفقد إيران حليفاً محورياً، لكن يبقى الخلاف حول دعم قطر حركات الإسلام السياسي في المنطقة.
7. تعتبر قطر الحركات الإسلامية من أهم مكونات المجتمع العربي، وأن أي قوة تريد أن يكون لها دور في ترتيب عناصر القوة في المنطقة لابد أن تتعاطى مع هذا المكون، لذا فإن قطر تمضي بقوة في ترسيخ علاقتها بالإسلاميين.

ثانياً: التوصيات:

تقدم الدراسة بعد إتمامها مجموعة من التوصيات بحيث تكون هذه التوصيات موجهة للطرفين المصري والقطري وهي مقسمة على النحو التالي:

توصيات للجانبين المصري والقطري:

1. بناء استراتيجية عربية شاملة ينبثق عنها أهداف قومية موحدة بعيدة عن النزعة القطرية، والانكفاء على الذات بحيث تساير هذه الأهداف المتغيرات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.
2. بناء علاقات بين البلدين قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المشترك الذي يخدم الشعبين المصري والقطري، ويضمن الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة.
3. ألاَّ تفرض أي من البلدين مواقفها السياسية – المبنية على المصالح – على البلد الآخر.
4. التأسيس لعلاقات ثنائية بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي من خلال عقد مصالحة شاملة تنهي فترة الخلافات بين البلدين.

توصيات للجانب المصري:

1. عقد مصالحة وطنية مع جميع الفرقاء السياسيين في الداخل المصري، ومشاركة جميع الأطراف في الحكم، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.
2. نوصى مصر بالاعتماد على ذاتها من خلال استغلال إمكانياتها البشرية وثرواتها الطبيعة بما يؤمن لها استقلالها الوطني.
3. نوصى مصر بالتخلص من المساعدات الأمريكية التي تفرض عليها بعض المواقف في سياساتها الإقليمية والدولية، وأن تعمل على نهضة داخلية شاملة، تشمل جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وهذا ليس بالأمر الصعب إذا ما توفرت الإرادة والعزيمة الصادقة.
4. نوصى مصر باستعادة دورها القيادي على المستوى العربي والإقليمي الذي تراجع خلال العقود الأربعة الماضية.

توصيات للجانب القطري:

1. خطورة الارتهان للقوى الأجنبية، ووجود قواعد أمريكية على أراضيها، لأن الاتفاقيات الأمنية، والوجود العسكري فيها لن يحميها، بل سيكون محفزاً لكل المناهضين والرافضين للوجود الأجنبي في المنطقة، مما يجعل قطر غير آمنة في المستقبل، وعليه نوصى بأن تفك قطر ارتهانها بالقوى الأجنبية، وألا تكون أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

2. على قطر أن تقدر أن الحماية أو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية مرتبط بقدر مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فالولايات المتحدة لا تعرف غير لغة المصالح، ففي الوقت الذي يتعارض تحالفهما مع مستجدات جديدة أو تنتهي مصالحها معها، تتركها وحدها وسط البحار تقاوم الأمواج العاتية، وتحصد رواسب هذا التحالف مع العديد من القوى الإقليمية.
3. العودة إلى سياسة الحياد الفاعل والإيجابي والابتعاد على السياسة التدخلية، خاصة وأن قطر قامت خلال التطورات والأحداث العربية بجهود فاعلة، إضافة إلى إمكانياتها الاقتصادية التي تساعدها في إنجاح جهودها في عدد من ملفات الوساطة.
4. على قطر أن تسخر إمكانياتها السياسية والاقتصادية والإعلامية لصالح القضايا العربية القومية، وأن تنسق تحركاتها مع الدول العربية تحقيقاً لسياسة عربية موحدة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

الدراسات المقترحة

1. تطور العلاقات الإيرانية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.
2. السياسة الخارجية المصرية والأمن القومي في المنطقة العربية.
3. السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الوطن العربي (السعودية ومصر نموذجاً).
4. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ضوء التحولات الراهنة.
5. تأثير النفوذ التركي على الدول العربية (دراسة حالة مصر).
6. تأثير تمدد الدولة الاسلامية "داعش" على الدول العربية (العراق وسوريا نموذجاً).

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر

- القرآن الكريم

ثانياً: الرسائـل العلمـية

- أبو البهاء. مراد.(2012): "**مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها**"، جامعة بيرزيت.
- أبو الهطل، عبير جمال حسن.(2015): "**السياسة المصرية تجاه قطاع غزة (2006-2013)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة.
- أبو شاويش، كمال على.(2013): "**ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعيتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- أبو نحل، هديل محمود.(2015): "**تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية 2011-2015**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- الأسطل، أحمد.(2014): "**القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات دراسة تحليلية مقارنة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- الاسطل، محمد حيدر مصطفي.(2013): "**أثر ثورة 25 يناير المصرية على مستقبل اتفاقية كامب ديفيد 1978**"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.
- آل ثاني، محمد بن عيد.(1992): "**السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981-1991)**"، رسالة ماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- بسيوني، محمود إبراهيم.(2012): "**تطور العلاقات المصرية- السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (1980-2002)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر.
- الجبور، محمد سمير.(2014): "**الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة.
- حلس، كمال عطية.(2012): "**أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية – المصرية 2005-2012**"، جامعة الأزهر، غزة.
- حوسو، صلاح محمود محمد.(2015): "**الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011-2014)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة.
- الرنتيسي، محمود سمير.(2013): "**السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.
- سيف، إبراهيم محمد.(2015): "**سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي 1917-2013**"، جامعة بيرزيت.
- شراب، منذر أحمد زكي.(2014): "**السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

- شلش، لندا.(2013): "**التأثير المتبادل بين تغطية الجزيرة العربية والثورات العربية**"، جامعة بيرزيت.
- عبدالله، محمد عارف.(2012): "**دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي "الثورة المصرية نموذجاً**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- فجالي، محمد.(2008): "**حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- القاق، علا زكي داود.(2015): "**دور الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945-2014**"، جامعة الشرق الأوسط.
- القدرة، محمود خليل يوسف.(2013): "**تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007-2012**"، جامعة الأزهر، غزة.
- كزيز، صباح. (2014): "**دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- لوز، ياسر محمد على.(2013): "**دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- مدوخ، نجاة.(2014): "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة- دراسة حالة سوريا: 2010-2014**"، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

ثالثاً: المراجع العربية

- إبراهيم، عصام محمد.(2011): "**الجغرافيا السياسية**"، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- أبوطالب، حسن.(1998): "**علاقات مصر العربية 1970- 1981 مرحلة السادات**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.
- إسماعيل، محمد صادق.(2010): "**العلاقات المصرية – الخليجية: معالم على الطريق**"، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- آل ثاني، العنود.(2012): "**التجربة التنموية لدولة قطر**"، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.
- أمين، جلال.(2011): "**مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011**"، دار الشروق للنشر، القاهرة.
- بدر الدين، إكرام.(2011): "**الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية**"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- بسيوني، محمود، هلال، محمد. (2012): "**الجمهورية الثانية في مصر**"، القاهرة، دار الشروق، يوليو.
- التميمي، نواف.(2012): "**الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**"، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.
- توحيد، مجدي.(2012): "**مبارك الطريق إلى عرش مصر، الوثائق السرية البريطانية أسرار علاقة النائب حسنى مبارك مع بريطانيا وأمريكا**"، دار قطاع الثقافة. 2012.
- توفيق، سعد حقي.(2000): "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، الاسكندرية.
- جرغون، عرفات علي.(2016): "**قطر وتغير السياسة الخارجية.. حلفاء.. أعداء**"، دار العربي للنشر، القاهرة.

- جرجس، فواز.(1997): "**النظام الإقليمي العربي والدول الكبرى دراسة في العلاقات العربية- العربية، والعربية – الدولية**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجلولي، سامي.(2013): "**وين ماشي بينا سيدي؟**"، ط4، ايزيميديا، جنيف.
- حتى، ناصيف.(1987): "**القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دارسة مستقبلية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسين، عدنان السيد.(1996): "**الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**"، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- حمدان، جمال.(1994): "**شخصية مصر وتعدد الأبعاد والجوانب**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الخترس، فتوح، وآخرون.(1995): "**العزو العراقي للكويت**"، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **دستور جمهورية مصر العربية** 2014.
- رياض، محمود.(1987): "**مذكرات محمود رياض من 1948-1978**"، ج2، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- السيد سعيد، محمد.(2003): "**الخليج.. والمسالة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003**"، تحرير أحمد إبراهيم محمود، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- شاكر، فؤاد.(2001): "**حصاد القرن العشرين: السياسة والدبلوماسية**"، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية.
- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.(2013): "**الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات**"، تموز 2013.
- الشهابي، عمر.(2014): "**الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**"، مركز الخليج لسياسات التنمية.
- عبدالله، عبد الخالق.(2012): ""**انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- العويني، محمد علي.(1982): "**العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية التطبيق الاستخدامات الإعلامية**"، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- العساف، صالح.(2003): "**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**"، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.
- كلينتون، هيلاري.(2015): "**مذكرات هيلاري كلينتون خيارات صعبة**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، لبنان، ترجمة ميراي يونس.
- الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط.(2012): "**المتوسطي 2012**"، دار فضاءات للنشر والتوزيع.
- الكيالي، عبد الوهاب (1985): "**الموسوعة السياسية**"، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- لازار، مهدي.(2013): "**قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية**"، عرض حسني العبيدي، منشورات ميشالون.
- المجدوب، طه.(1992): "**حرب أكتوبر طريق السلام**"، الهيئة العامة للاستعلامات.
- المجدوب، طه.(1999): "**سنوات الاعداد وأيام النصر "يونيو1967- أكتوبر 1973**"، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- اللحاح، أحمد، وأبوبكر، مصطفى.(2002): "**البحث العلمي: تعريفه- خطواته- مناهجه- المفاهيم الإحصائية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- ملكية، لويس كامل.(1964): "**سيكولوجية الجماعات والقيادة: النظرية والبحث في ديناميات الجماعة**"، ط1، ج3، مطبعة العالم العربي، القاهرة.
- منصور، ممدوح محمود مصطفي.(1997): "**سياسيات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- هيكل، محمد حسنين.(2000): "**حديث المبادرة 1977-1997**"، ط2، دار الشروق، القاهرة.

رابعاً: الدوريـات

- إبراهيم، حسنين توفيق.(2011): "**النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطة ومعضلة الشرعية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- إدريس، محمد السعيد.(2012): "**مصر وإيران بعد قمة عدم الانحياز في طهران**"، مختارات إيرانية، العدد 146.
- الأشقر، جلبير.(2013): "**الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية**"، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقي، بيروت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2014): "**تقرير التنمية البشرية**".
- البزاز، محمد.(2008): "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول**"، كلية الحقوق، مكناس، المغرب.
- بشارة، عزمي. (2013): "**سورية درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البوعينين، صالح. (2011/5/15): "**لا خلاف بين القاهرة والدوحة بشأن الأمانة العامة**"، جريدة الوطن القطرية، العدد 5733.
- تشيكو، كاتالينا مارتن.(2012): "**اليمن تكريس الإفلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة**"، انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار قمع الحركة الاحتجاجية فبراير – ديسمبر 2011.
- جريدة العرب اللندنية.(2014/1/12): "**أطراف خارجية تدير اللعبة داخل الساحة اليمنية**"، العدد 9436.
- الجلاد، مجدي.(2012/9/4): "**قطرنة مصر2**"، صحيفة الوطن المصرية.
- جوب. فلورنس. (2014): "**أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- خضير، ماجد.(2011): "**مقومات السياسة الخارجية القطرية – دراسة في السلوك السياسي**"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
- خليفة، عزمي.(2014): "**السياسات الإقليمية تجاه السياسة الخليجية لقطر في الشرق الأوسط**"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.
- الدليمي، محمد.(2012/6/10): "**نظرة على قطاع النفط الخام في قطر**"، ورقة عمل غير منشورة.
- رفعت، عمرو، على، عصام.(2015): "**تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية**"، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز بحوث الصحراء.
- رقولي، كريم.(2014): "**مقاربة معرفية ومفاهمية للسياسة الخارجية**"، من أعمال الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مع جامعة تبسه.

- سيف، عبد الكريم احمد.(2004): "**قوى المعارضة السياسية وأنماط علاقاتها بالنظم الحاكمة**"، دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- الشلق، احمد زكريا.(1999): "**فصول من تاريخ قطر السياسي**"، ط1، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة.
- عبد الخالق، احمد. (2011/5/4): "**المشير طنطاوي يبحث مع أمير قطر دعم العلاقات الثنائية**"، جريدة الأهرام المسائي.
- عبد العاطي، محمد. (2007): "**العلاقات المصرية الإيرانية: رؤى مختلفة ومواقف متباينة، الدول العربية وإيران الثورة**"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- قناة الجزيرة.(2012/4/2): "**لقاء مع رئيس وزراء ووزير الخارجية القطري**"، برنامج بلا حدود.
- قناة مصر الأولى.(2013/1/9): "**مؤتمر صحفي لرئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**".
- ليستر، تسارلز.(2014): "**الأزمة المستمرة – تحليل المشهد العسكري في سوريا**"، مركز بروكنجز الدوحة.
- مرسي، محمد.(2013/2/25): "**حوار خاص مع الإعلامي عمرو الليثي**"، قناة مصر الأولى.
- المركز العربي.(2014/7/10): "**العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- مساعيد، فاطمة.(2014): "**مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية: بين التراجع والتمدد**"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة – الجزائر، العدد 11.
- النابلسي، شاكر.(2011/8/17): "**لماذا أصبحت قطر قاطرة الثورة العربية؟**" صحيفة الوطن، السنة 17، العدد 5931.
- الناصري، نبيل.(2013): "**سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار؟**" الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- وزارة الخارجية القطرية.(2000): "**شبه جزيرة قطر عبر التاريخ**"، إصدار الألفية، إدارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية، الدوحة – قطر.

خامساً: المجلات

- أحمد إبراهيم محمود.(1995): "**السياسة الخارجية المصرية المراحل والقضايا والفروض الرئيسة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 121، القاهرة.
- بيبرس، سامية.(2012): "**الدور القطري في تسوية الأزمات**"، مجلة شؤون عربية، العدد 149.
- جمال الدين، محمود. (2003): "**العلاقات الأمريكية القطرية 1987-1995**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط.
- حتر، سعد.(2009/3/26): "**تسلسل العلاقات القطرية الإسرائيلية**"، مجلة السجل، مدى للصحافة والنشر، عمّان، العدد 69.
- خليفة، عزمي. (2012): "**التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، القاهرة.
- سليم، محمد السيد.(1980): "**التحليل الناصري للسياسة الخارجية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 20، بيروت.

- عمار، رضوى.(2013/8/25): "**تأثيرات الأزمة المصرية في موازيين القوى الإقليمية**"، مجلة السياسة المصرية، تحليلات.
- العوينة، عبد.(2008): "**دولة قطر التنمية الاقتصادية والعمرانية**"، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، العدد 44.
- فخرو، ناصر عبد الرحمن.(2002): "**السكان في دولة قطر – دراسة ديموغرافية**"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 25، جامعة قطر.
- القطارية، يسار.(2012): "**حالة قطر: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟**"، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 188.
- المدلل، وليد، والرنتيسي، حسن.(2014): "**مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية**"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، الجامعة الاسلامية، مجلد2، عدد1.
- مفتي، يحيى.(2012/10/15): "**السعودية وقطر المبارزة المؤجلة**"، مجلة الحجاز، العدد 120، لندن.
- النقيب، خلدون حسن.(2000): "**الخليج إلى أين**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 253، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سادساً: الصحف

- صحيفة الراية.(2012/12/2): "**قطر: رفع تمثيل فلسطين بالأمم المتحدة إنجاز تاريخي**"، العدد 1116،
- صحيفة الوطن.(2012/8/2): "**قمة قطرية يمنية**"، العدد 6178.
- صحيفة فلسطين. (2011/2/13): ""**بعد رحيل نظام مبارك ارتياح شعبي وأمل بانتهاء أنظمة الاستبداد العربي**"، عربي ودولي. العدد 1339.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- "**الجالية المصرية في دولة قطر**"، ويكيبيديا؛

https://ar.wikipedia.org/wiki

- "**العلاقات القطرية المصرية**"، المعرفة؛

http://www.marefa.org/index.php

- "**العلاقات الليبية المصرية**"، المعرفة؛

http://www.marefa.org

- RT Arabic.(2016/9/12): "**أمير قطر: العلاقات بين الدوحة وطهران حميمة وإيران تحتل مكانة متميزة بالمنطقة**"؛

https://arabic.rt.com

- RT Arabic.(2016/7/20): "**الحوثيون يطلقون صواريخ باليستية باتجاه السعودية**"؛

https://arabic.rt.com/news/833011

- RT Arabic.(2016/9/15): "**السعودية: الحوثيون يقصفون مدننا بصواريخ إيرانية**"؛

https://arabic.rt.com/news/840984

- إبراهيم، دينا شيرين محمد.(2014): "**علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي– دراسة حالة المملكة العربية السعودية**"، المركز الديمقراطي العربي.

https://www.gulfpolicies.com

- ابراهيم، شيماء.(2014): "**هل تعود العلاقات المصرية السورية إلى سابق عهدها؟**"،

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=90347#.WARz_VtoNHw

- أبودنيا، محمود.(2012/2/4): "**قطر تنتظر التحول السياسي الإيجابي الكبير في مصر**"، الأهرام العربي، حوار الطيب الصادق؛

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=792366&eid=493

- أبوشهبة، علياء.(2014/1/11): "**مخاوف العمالة المصرية في قطر من توتر العلاقات البلدين**"، المصراوي؛

http://www.masrawy.com/News/News_Reports/details/2014/1/11

- أحمد، إيمان.(2016/1/17): "**الموقف المصري والتدخل العسكري في اليمن**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية؛

http://www.eipss-eg.org

- أخبار الشرق الأوسط.(2016/9/13): "**قطر تعلن مقتل 3 من قواتها في اليمن**"، ميدل ايست نيوز،

http://mideastnews.co.uk/126487

- أسيا اليوم.(2016/7/6): "**الرئاسة المصرية: أمير قطر هنأ السيسي هاتفيا بعيد الفطر**"؛

http://www.asiaelyoum.com/15413/2016/07/06

- اعمل ثورة.(2015/1/15): "**حروب غزة الثلاث.. رؤية تحليلية**"؛

http://e3melthawra.com/ar/node/282

- الأناضول.(2016/3/13): "**العلاقات الإيرانية القطرية تتسم بالمنافسة والمنفعة المتبادلة**"، اقتصاد مال وأعمال السوريين؛

http://www.eqtsad.net/read/13321

- أولريكسن، كريستيان كوتس.(2014/9/24): "**قطر والربيع العربي– الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية**"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي؛

http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56730

- ايوان ليبيا.(2015/3/30): "**ليبيا المستنقع الذي أغرق قطر**"؛

http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=596

- البدائل العربي للدراسات.(2015/4/16): "**الأزمة اليمنية ثورة لم تنجز**"؛

http://afaegypt.org/

- برئيل، تسفي.(2014/12/23): "**مصر وقطر تتصالحان– وأهمية السعودية تتعاظم**"، ترجمة خاصة من موقع هآرتس الإسرائيلي، موقع المصدر؛

http://www.al-masdar.net

- البزاز، محمد.(2008): "**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول**"؛

http://www.attarikh-alarabi.me/Html/Adad44partie12.htm

- بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة.(2014/1/27): "**بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوافق على ترشح السيسي رغبة للجميع**"؛

https://www.youtube.com/watch?v=Y14VUeNnyVM

- تعتاع، عبدالناصر.(2012): "**الموقف العربي من الثورة السورية**"، دراسة منشورة على موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية؛

http://umayya.org/?p=1386

- الثورة نت.(2016/9/6): "**مجلس النواب يثمن موقف البرلمان المصري المساند لليمن**"؛

http://www.althawranews.net/archives/424559

- الجالي، محمد.(2014/1/26): "**رئيس الجمهورية: يعلن إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً**"، جريدة اليوم السابع، http://www1.youm7.com/
- الجالي، محمد.(2014/1/27): "**قرار جمهوري بترقية الفريق أول عبد الفتاح السيسي لرتبة مشير**"، جريدة اليوم السابع؛ http://www.youm7.com
- جبر، إياد.(2015/11/11): "**مراحل تطور الثورة السورية**"، مجلة البيان، العدد 342؛ http://www.albayan.co.uk
- جريدة الوطن.(2013/4/19): "**إلغاء الكفيل للشركات يقوي العلاقات المصرية ـ القطرية**"؛ http://archive.al-watan.com/viewnews.
- جريدة الشعب.(2015/11/18): "**صحيفة فرنسية تتحدث عن سيناريو مرعب بشان مصر**"؛ http://www.elshaab.org/news
- الجزيرة نت.(2015/2/17): "**تاريخ العلاقات المصرية الليبية ومستقبلها**"؛ http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/2/16
- الجزيرة نت.(2015/5/26): "**السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية**"؛ http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/18
- الجزيرة نت.(2016/4/29): "**العلاقات التركية القطرية في محاضرة لأوغلو بجامعة قطر**"؛ http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/4/28
- الجزيرة نت.(2016/10/9): "**السعودية وقطر تنتقدان تصويت مصر للمشروع الروسي**"؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/10/9
- الجزيرة نت.(2011/2/11): "**مبارك يتنحى والجيش يدير البلاد**"؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/11
- الجزيرة نت.(2011/5/15): "**نبيل العربي مرشح توافقي للجامعة**"؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/5/15
- الجزيرة نت.(2003/4/16): "**نص الدستور القطري الجديد**"؛ http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/4/16
- "**حرب الخليج الثانية**"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا؛ https://ar.wikipedia.org/wiki
- حامد، محمد.(2016/9/25): "**توجهات وفاقية: العلاقات التركية الخليجية بعد الانقلاب الفاشل**"، نون بوست؛ http://www.noonpost.org/content/14134
- حسن، أحمد.(2016/7/17): "**محاولة الانقلاب تضع علاقات مصر وتركيا على المحك**"، موقع إيلاف؛ http://elaph.com/Web/News/2016/7/1099066.html
- الحسن، عمر.(2012/6/20): "**دول الخليج والأزمة السورية مستويات التحرك وحصيلة المواقف**"، مركز الجزيرة للدراسات؛ http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm
- حسن، محمد على.(2015/7/5): "**مراحل القرب والتوتر في العلاقات المصرية القطرية من ناصر إلى السيسي**"، الوطن نيوز؛ http://www.elwatannews.com/news/details/764015
- حسين، حمدي علي.(2015/3/12): "**العلاقات المصرية القطرية: بين مطرقة السياسة وسندان الاقتصاد**"، صحيفة الحدث؛ http://www.alhadath.ps/article/13424/index.php
- حسين، ولاء.(2014/3/12): "**العمالة المصريّة في قطر وراء التلكؤ في قرار قطع العلاقات**"، المونيتور؛ http://www.al-monitor.com

- الحمراني، فالح.(2012/4/6): "**العلاقات الروسية القطرية، من الشراكة في منتدى الغاز إلى المواجهة على الجبهة السورية**"، الوطن؛
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=184959
- الخولي، أسماء.(2014/3/29): "**دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على إحتياطي النقد الأجنبي**"، ميدل إيست أونلاين؛
http://www.middle-east-online.com/?id=173727
- خليفة، محمد.(2015/2/15): "**انقلاب الحوثي ومستقبل اليمن**"، يمن 24؛
http://www.yemen-24.com/art457.html
- خليل، محمد عبد القادر.(2013): "**هل تتحالف قطر مع تركيا في مواجهة دول الإقليم؟**"، الأهرام اليومي؛
http://digital.ahram.org.eg
- دالع، مصطفى.(2013/1/26): "**10 ملايين دولار مساعدات مالية لإنقاذ مصر من الغرق مرسي استفاد من الدعم القطري والسعودي والتركي لمواجهة الانهيار**"؛
http://gulfmedia.com/ar/2013-01-26
- الدسوقي، وائل إبراهيم.(2013/10/6): "**الخليج العربي ودوره في حرب أكتوبر 1973**"، موقع رؤى في الفكر؛
http://www.roaafekria.tk
- ديفيد روبرتس.(2012): "**فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية**"، مجموعة الخدمات البحثية؛
http://www.rsgleb.org
- راشد، باسم.(2015/6/24): "**قراءة في السياسة الخارجية المصرية تجاه روسيا والاتحاد الأوروبي**"، مصر العربية؛
http://www.masralarabia.com
- الراية.(2016/6/27): "**علاقات قطر وبريطانيا لن تتأثر بالخروج من الاتحاد الأوروبي**"؛
http://www.raya.com
- رجب، إيمان.(2012): "**التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟**"، السياسة الدولية، العدد 187؛
http://www.siyassa.org.eg
- رسلان، آمال.(2016/6/30): "**الخارجية– العلاقات المصرية اليمنية ذات خصوصية استراتيجية وأمنية**"، اليوم السابع؛
http://www.youm7.com
- رسلان، آمال.(2015/7/4): "**مصر تغلق أبواب التصالح مع قطر وتنقل سفيرنا بالدوحة للقنصلية العامة بمومباى**"؛ اليوم السابع؛
http://www.youm7.com
- الريفي، محمد.(2008/7/18): "**ليفني تتوج حضورها بزيارة مقر فضائية الجزيرة**"؛
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26608
- زاهر، محمود.(2016/1/28): "**قطر "تتودد" بمهندس المصالحة.. و"تستفز" مصر بـ"الجزيرة**"، الوفد؛
http://alwafd.org
- الزعبي، خيام محمد.(2014/3/15): "**قراءة في مستقبل العلاقات المصرية القطرية**"، صحيفة المنار؛
http://www.manar.com/
- زكريا، إسلام.(2014/10/2): "**يسألونك عن العلم.. فقل إنه ما كانش فيه حاجة اسمها قطر وقت حرب أكتوبر**"، موقع الوطن نيوز؛
http://www.elwatannews.com
- زهران، فريد.(2014/12/26): "**تحسن العلاقات المصرية القطرية مقدمة لتحسنها مع تركيا**"، الخبر؛
http://www.elkhabar.com

- زيادة، ياسر.(2015/1/17): "**تحديات السياسة الخارجية المصرية**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية؛

www.eipss-eg.org

- سامي. أحمد.(2016/9/25): "**لماذا توترت العلاقات الليبية القطرية عقب خطاب الأمير تميم بن حمد؟**"، صحيفة التقرير؛

http://altagreer.com

- سامي، محمد.(2013/11/3): "**محاكمة القرن الثانية في انتظار مرسي وإخوانه**"، بوابة الوطن الالكترونية؛

http://www.elwatannews.com

- سعودي، محمد.(2015/2/20): "**العلاقات المصرية . القطرية.. 6 أسباب للتوتر**"، موقع كايرودار؛

http://cairodar.youm7.com

- سفارة جمهورية مصر العربية في الدوحة قطر، **العلاقات التجارية والاقتصادية**؛

http://www.mfa.gov.eg

- سالم، حمدي السعيد. (2011/4/7): "**مبارك وآل سعود هم من يقف وراء اغتيال السادات**"، Arab Times؛

http://arabtimes.com/portal/article_display

- سكاي نيوز.(2015/1/20): "**سيطرة الحوثيين على القصر وحصار منزل هادي**"؛

http://is.gd/40Q9w4

- السورية نت.(2015/2/17): "**أمير قطر يصل الرياض في زيارة رسمية**"؛

https://www.alsouria.net

- السيد الحديدي.(2014/10/6): "**قطر وحرب أكتوبر.. دورها كان الأضعف بين العرب ومزايداتها على مصر ما زالت مستمرة**"، نشر بواسطة موقع O NEWS AGENCY؛

http://onaeg.com/?p=1947173

- السيد، فريدة.(2016/6/21): "**دعم مصر: يهاجم قطر وتركيا ويؤكد أن تصريحاتهما تزيد العلاقات تدهورا**"، مصر اليوم؛

http://www.egypttoday.co.uk

- السيد، مصطفي كامل.(2014/6/22): "**العلاقات المصرية الأمريكية (ورشة عمل)**"، أوراق الشرق الأوسط، ورقة عمل عرضت في الجلسة الأولي من ورشة العمل تحت عنوان "الإطار الاستراتيجي للعلاقات المصرية الأمريكية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط؛

http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/192

- الشامسي، نور.(2015/6/18): "**أمير قطر يهنئ "السيسي هاتفيا بحلول شهر رمضان المبارك**"، الخليج الجديد؛

http://www.thenewkhalij.com/ar/node/15723

- شبكة شام.(2016/2/11): "**عدد القتلى في سوريا وصل إلى 470 ألف شخص**"؛

http://www.shaam.org

- الشرق الأوسط.(2016/10/10): "**خليجيون يهاجمون نظام السيسي بعد تصويت مصر لصالح روسيا**"؛

http://www.gulfeyes.net/egypt/747962.html

- الشريف، أميرة.(2013/2/6): "**قطر تستخدم مصر كممر نحو الزعامة المشهد**"؛

http://al-amshhed.com/articles/154214.aspx

- الشماع، محمد.(2015/3/29): "**5 اختلافات بين موقف مصر من حربي اليمن 1962 و2015**"، موقع مبتدأ؛

http://www.mobtada.com/

- الشنطي، عمر.(2015/1/10): "**حصاد 2014 وتوقعات 2015**"؛

http://goo.gl/aXuKqS

- صحيفة البديل.(2014/6/8): "**دلالات دعوة روحاني للقاهرة وأفق العلاقات المصرية–الإيرانية في عهد السيسي**"؛

http://elbadil.com/2014/06/08

- صحيفة الحياة اللندنية.(2012/9/4): "**على صالح يهاجم قطر**"؛
http://alhayat.com/Details/431918
- صحيفة الرياض.(2014/12/22): "**المبادرة السعودية نجحت في إعادة الدفء إلى العلاقات العربية**"، العدد 16982؛
http://www.alriyadh.com/1006022
- ضرغام، راغدة.(2012/10/11): "**لإحداث نقلة نوعية في سوريا.. مصير دور حلف الناتو بيد تركيا**"، الشبكة العربية العالمية؛
http://www.globalarabnetwork.com
- طاهر، أحمد.(2013): "**العلاقات الخليجية – الليبية ما بعد القذافي**"، رؤية تركية؛
http://rouyaturkiyyah.com
- طاهر، محمد.(2014/11/24): "**العلاقات المصرية القطرية تشهد انفراجه الفترة المقبلة وعودة قناة الجزيرة بشروط**"، الوطن؛
http://alwatan.kuwait.tt
- الطاهر، محمود.(2015/2/19): "**توتر في العلاقات المصرية القطرية.. ومطالب بمساع سعودية لإحياء المصالحة**"، موقع محيط؛
http://www.moheet.com/2015/02/19
- الطنطاوي، مشير.(2011/2/14): "**ملحق قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الرقم (1) لسنة 2011**"، موقع مقاتل من الصحراء؛
http://www.moqatel.com
- العويد، عدنان. (2009): "**الفلسفة البراغماتية**"، صوت اليسار العراقي؛
http://saotaliassar.org/Writer/AdnanUwaied/PragmatPhilos
- عادل، حسن.(2016/4/5): "**السيسي: مصر ستواصل تعاونها الكامل لتقديم قتلة ريجينى للعدالة**"، ميداني؛
http://www.maydany.com/t~28896
- العيادي، خالد.(2011/12/26): "**تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات**"، صدى الوطن؛
http://www.arabamericannews.com/Arabic/news/id_10863
- "**علاقات قطر الخارجية– الازمة الخليجية**"، الموسوعة الحرة وويكيبيديا؛
https://ar.wikipedia.org/wiki
- "**عملية إعادة الأمل**"، الموسوعة الحرة– ويكيبيديا؛
https://ar.wikipedia.org/wiki
- عبد الجواد، محمد.(2014/2/1): "**سوريا وقطر، صداقة التهمتها نيران الثورة**"، المصري اليوم؛
http://www.almasryalyoum.com/news/details/386534
- عبد الحليم، إيمان.(2013/8/28): "**كيف تعاملت مصر مع التهديدات الغربية بقطع المساعدات؟**"، مجلة السياسة الدولية، تحليلات؛
http://www.siyassa.org.eg
- عبد الرحمن، محمد.(2016/1/8): "**5 مؤشرات على تقارب مصر مع قطر وتركيا**"، المصريون؛
https://almesryoon.com
- عبد العاطي، محمد.(2014/3/8): "**الاعمال المصري القطري يجمد أنشطة المجلس في ظل التوترات بين البلدين**"، المصري اليوم؛
http://www.almasryalyoum.com/news/details/407038
- عبد الكريم، عمرو.(2009/12/7): "**قطر والدور الإقليمي**"، المصريون؛
http://www.masress.com/almesryoon/21786
- عبد المجيد، وحيد.(2015/4/15): "**اليمن الجديد بين إيران والقاعدة**"، السياسة الدولية؛

http://is.gd/nHkt1Q

- عبدالله، جمال.(2014/10/21): "**السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع**"، مركز الجزيرة للدراسات؛

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/20

- عبود، محمد.(2016/1/25): "**علاقات مصر الإقليمية، إلى أي مدى تراعي المصالح الخليجية؟**"، الخليج أونلاين؛

http://alkhaleejonline.net/articles

- العربي الجديد.(2016/5/25): "**قطر تجدد دعمها حكومة الوفاق الليبية**"؛

https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/25

- العربية نت.(2016/7/16): "**ما هو موقف مصر من انقلاب تركيا**"؛

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2016/07/16

- العربية نت.(2014/3/26): "**السيسي يستقيل ويعلن ترشحه للرئاسة**"؛

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and- world/egypt/2014/03/26

- العطية، خالد.(**2013/3/17**): "**ندوة القوى الصاعدة في المنطقة التحديات والشراكة الدولية**"، الجزيرة نت؛

http://aljazeera.net

- عبد الغني، مريم.(2014/1/23): "**المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة**"، أصوات مصرية؛

http://www.aswatmasriya.com/news/details/24277

- عقل، طارق.(2012/7/9): "**دراسة "ثورة 25 يناير**"، دنيا الرأي؛

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/265318.html

- **العلاقات القطرية المصرية**، الموسوعة الحرة ويكيبيديا؛

https://ar.wikipedia.org/wiki

- علي، إلهام محمد.(2016/7/20): "**هل يكسر أبو الغيط حائط الخلاف بين مصر وقطر؟**"، محيط؛

http://www.moheet.com/2016/07/20

- علي، محمود.(2015/1/28): "**الأزمة الليبية عودة العلاقات المصرية القطرية إلى ما قبل المصالحة**"، البديل؛

http://elbadil.com/2015/01/28

- العليي، همدان.(2015/2/11): "**أهم محطات ثورة التغيير**" اليمنية، العربي الجديد؛

https://www.alaraby.co.uk/society/2015/2/11

- عمارة، أحمد.(2016/2/13): "**الاقتصاد اليمني «يحتضر» بعد مرور 5 أعوام على الثورة اليمنية**"، موقع ساسة بوست؛

http://www.sasapost.com/economic-crises-in-yemen

- عنتر، غاندي.(2016/8/16): "**تداعيات الانقلاب التركي على دول الخليج**"، المعهد المصري للدراسات، نشر بواسطة نون بوست؛

https://www.noonpost.net/content/13443

- عودة، جهاد.(2012): "**حدود تأثير قوة قطر**"؛

http:/www.gehadauda.com/?p=813

- غبشي، بوعلام.(2015/2/19): "**هل لتوتر العلاقات المصرية – القطرية انعكاسات على الأزمة الليبية**"، فرانس 24؛

http://www.france24.com/ar/20150219

- الفاتح، عمر.(2016/9/7): "**قطر تلغي الاعتراف بخريجي الجامعات المصرية**"، موقع العاصمة نيوز؛

http//www.alasemanews.com/27755

- فتحي، عبير.(2016/8/15): "**التأكيد على دعم العلاقات المصرية اليمنية**"، موقع جمهورية اونلاين؛

http://www.gomhuriaonline.com

- أبو هلال، فراس (2014/7/23): **"مصر الدور المحوري لا تصنعه الجغرافيا فقط"**، الجزيرة نت؛
http://goo.gl/E1g1X7
- فضائية الحرة.(2012/11/17): "**وزراء الخارجية العرب يبحثون التطورات في غزة**"؛
http://www.alhurra.com
- الفقي، مصطفي.(2015/5/5): "**مصر وقطر .. رؤية محايدة**"، الحياة؛
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/8993000
- الفقيه، إحسان.(2016/10/4): "**كيرى: واشنطن وموسكو ستواصلان المباحثات بشأن سوريا**"، الاناضول؛
http://aa.com.tr/ar
- الفقية، عبدالله.(2014): "**علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية**"، مركز الخليج لسياسات التنمية؛
https://www.gulfpolicies.com/
- فيسك، روبرت.(2016/5/12): "**علاقات قطر بـ جبهة النصرة واضحة ومؤكدة**"، الوطن؛
http://alwatan.sy/archives/53280
- القاضي، زكي، وأخرون.(2016/6/22): "**هجوم كاسح لـ "دعم مصر" ضد قطر وتركيا**"، برلماني؛
http://www.parlmany.com
- القدس العربي.(2013/12/20): "**العلاقات المصرية الليبية تشهد جدلا واسعا على خلفية الحكم ببراءة قذاف الدم وظهوره على وسائل الاعلام**"؛
http://www.alquds.co.uk/?p=115520
- قناة العالم الاخبارية. (2015/3/13): "**لماذا تغيب امير قطر عن القمة الاقتصادية في مصر**"؛
http://www.alalam.ir/news/1684928
- الكرادي، أكرم.(2012/12/11): "**قطر سباقة لدعم غزة**"، صحيفة الراية؛
http://www.raya.com/news/pages/558b9334-4c0c-4d34-bd30-7bed4fa0d01d
- الكوفية برس.(2016/6/7): "**صحيفة الحياة اللندنية تكشف أسباب توتر العلاقة بين مصر وقطر**"؛
http://kofiapress.net/pages/print/19892
- مجدي، سامي.(2014/3/5): "**الخارجية سحب سفير مصر من قطر الموجود في القاهرة قرار سياسي وسيادي**"، مصراوي؛
http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2014/march/5/5844160.aspx
- محمود، هدير.(2016/7/3): "**العلاقات المصرية الروسية نحو منحنى سياسي جديد**"، البديل؛
http://elbadil.com/2016/07/03
- مدافش، عرفات.(2011/12/31): "**اليمن 2011 عام الثورة والتغيير والحرب والسلم**"، الشرق الأوسط، العدد 12086؛
http://archive.aawsat.com
- "**محمد أنور السادات وعلاقته بالإخوان المسلمين**"، ويكبيديا الإخوان المسلمين؛
http://www.ikhwanwiki.com
- مدحت، سمير.(2016/3/9): "**تيران "رعد الشمال" تحاول إذابة جليد العلاقات المصرية القطرية**"، بوابة الوفد؛
http://alwafd.org
- المرصد العربي للحقوق والحريات.(2014/5/29): "**التقرير النهائي لرصد الانتخابات الرئاسية المصرية**"؛
www.elmarsad.org/ar
- مركز الخليج لسياسات التنمية.(2013): "**الخليج 2013: الثابت والمتحول**"، **العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية، الانقسامات المتداخلة**"؛
https://www.gulfpolicies.com
- المركز الصحفي السوري.(2016/10/23): "**أمير قطر وأردوغان يدعوان إلى قرار لوقف الحرب بسورية**"؛

https://syrianpc.com

- المركز الفلسطيني للإعلام.(2014/8/27): "**3 حروب على غزة.. هدف واحد وانتصار متكرر**"؛ https://goo.gl/uRRzDB
- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.(2015/4/18): "**مستقبل المصالحة المصرية القطرية**"، نون بوست، https://www.noonpost.net/content/6314
- المسلمي، فارع.(2013/8/20): "**قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن**"، المنتور؛ http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/08/
- معهد الشرق الأوسط.(2016/6/10): "**التحالف التركي القطري: ما الذي تعنية عودة القوات التركية إلى الخليج؟**"، ترجمة وتحرير فتحي التريكي، الخليج العربي؛ http://thenewkhalij.org/ar/node/39313
- معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية.(2014/5/13): "**العلاقات المصرية التركية ومستقبل التوتر الدبلوماسي**"؛ http://www.creativity.ps/studies/details.php?id=402
- المكتب الثقافي المصري بالدوحة.(2014): "**فرص عمل جديدة لمدرسي المدارس المصرية بالدوحة**"؛ http://www.mohe-casm.edu.eg/Main_menu/mom/2014/Doha-Qatar/Doha-Qatar.jsp
- ممدوح، أميرة.(2016/7/19): "**الوسطاء حائرون بين القاهرة والدوحة.. الجامعة العربية تطلق مبادرة لاستعادة العلاقات.. ومراقبين: مصيرها الفشل لـ 3 أسباب**"، الدستور؛ http://www.dostor.org/1124727
- المنصوري، نور الدين.(2016/9/25): "**التحالف العربي يؤكد مقتل قائد القوات الخاصة لـ الحوثيين على الحدود السعودية**"، الخليج الجديد؛ http://thenewkhalij.org/ar/node/46889
- مصطفى اللباد.(2012/7/30): "**قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة**"، جريدة السفير؛ http://assafir.com/article/282886
- منير، نهال.(2015/3/29): "**1.8 مليار جنيه حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر عام 2014**"، جريدة البورصة؛ http://www.alborsanews.com/2015/03/29
- موقع BBC.(2012/3/10): "**قطر تدعو لإرسال قوات عربية إلى سوريا**"؛ http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2012/03/120310
- موقع BBC.(2013/2/13): "**أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني**"، بي بي سي عربي؛ http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_egypt_nijad_visit
- موقع التحرير الإخباري.(2016/6/21): "**العلاقات «المصرية – القطرية».. استقرار على رمال متحركة**"؛ http://www.tahrirnews.com/posts/435607
- موقع الخليج الجديد.(2016/10/9): "**السعودية وقطر تنتقدان موقف مصر في مجلس الأمن بشأن حلب**"؛ https://medium.com/thenewkhalij
- موقع الديوان الأميري، (2012)؛ http://www.diwan.gov.qa/arabic/Qatar/qatar_new.htm#Political
- موقع العربي الجديد.(2016/5/28): "**توتر العلاقات المصرية الروسية يعيد السيسي للفلك الأمريكي**"؛ https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/27
- موقع المباشر.(2015/9/25): "**40 % ارتفاع في عدد السياح القطريين إلى مصر**"؛ http://www.mubasher.info/news/2819765/40
- موقع المعرفة.(1978/9/20): "**بيان مجلس الوزراء القطري حول اتفاق كامب ديفيد**"، منشور من " الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت مج 14، ط 1؛ http://www.marefa.org/index.php
- موقع الهيئة العربية للتصنيع.(2013): "**المشروعات والمنتجات الحربية للهيئة**"؛

http://www.aoi.com.eg/aoiarab/military/mil_pro.htmi

- موقع الوقت الإخباري.(2015/3/3): "**الخلاف المصري القطري.. الأبعاد والتداعيات**"، موقع الوقت الإخباري؛ http://alwaght.com/ar/News/6916
- موقع بوابة الشروق.(2016/8/30): "**سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة يصف العلاقات المصرية الأوروبية بالمتميزة**"؛ http://www.shorouknews.com/news
- موقع قناة BBC.(2013/7/3): "**الجيش المصري يكلف رئيس المحكمة الدستورية رئيساً للبلاد**"؛ http://cutt.us/9EUKv
- موقع قناة RT Arabic. (2014/12/20): "**السيسي يبحث مع مبعوثي ملك السعودية وأمير قطر سبل تفعيل العلاقات بين القاهرة والدوحة**"؛ https://arabic.rt.com/news/768601
- موقع كلمتي.(2016/7/19): "**أول رد رسمي من تركيا على موقف مصر من الانقلاب العسكري على أردوغان**"؛ http://klmty.net/566790
- موقع ماركتس فويس.(2016/4/4): "**قضية ريجيني..هل تعود العلاقات المصرية الأوروبية إلى المربع صفر**"؛ http://marketsvoice.com/reports/27859
- موقع مراسل السوري.(2016/5/12): "**مظاهرة للجالية السورية في قطر بمشاركة "الحراكي" سفير الائتلاف السوري في قطر**"؛ https://syrian-reporter.net
- موقع ميدل ايست اونلاين.(2016/1/18): "**قطر تقوم بأول قفزة في سفينة التحالف الروسي الايراني**"؛ http://www.middle-east-online.com/?id=215998
- موقع وزارة الخارجية القطرية.(2013)؛ http://www.mofa.gov.qa/official_Statements.cfm?id=50
- موقع يمنات.(2016/9/5): "**معارك الحدود اليمنية السعودية توتر العلاقات بين السعودية وقطر على خلفية توجه الشيخة موزة لسحب جنود بلادها**"؛ http://sahafah24.net/show634016.html
- نبأ نيوز.(2011/8/26): "**أمير قطر يطالب نجاد بدعم إيراني لإنجاح الثورة في اليمن**"؛ http://www.nabanews.net/2009/37698.html
- نجيب، ابراهيم محمد.(2014/12/9): "**تعداد سكان قطر 2014**"، موقع نادي المصريين في قطر؛ http://egclubqa.com
- نصار، جمال.(2015/9/13): "**تطور العلاقات المصرية – الإيرانية مالاتها بعد الاتفاق النووي**"، مركز الجزيرة للدراسات؛ http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/2015995450494466.html
- نصار، محمد.(2016/9/13): "**بعد مكالمة تميم لـ السيسي.. علاقات مصر وقطر إلى أين**"، مصر العربية؛ http://www.masralarabia.com
- نظير، مروة.(2015/3/5): "**المحددات والآفاق: العلاقات المصرية – الروسية بعد 30 يونيو**"، المركز العربي للبحوث والدراسات؛ http://www.acrseg.org/36721
- نعمان، مصطفى أحمد.(2014/2/16): "**الأقاليم الستة هل تنقذ اليمن من الانهيار؟**"، الشرق الأوسط؛ http://aawsat.com/home/article/38531
- نعناع، عبدالقادر.(2013/12/1): "**التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً**"، المزماة؛ http://almezmaah.com/2013/12/01%/

- نعناع، عبدالقادر.(2014/2/5): "**ابعاد الاستثمارات النفطية في العلاقات القطرية – الايرانية**"، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث؛
http://falsharq.com
- نون بوست.(2016/4/2): "**عامان لافتتاح القاعدة العسكرية التركية في قطر**"؛
http://www.noonpost.org
- نون بوست.(2015/3/7): "**اتفاق تعاون عسكري تركيا وقطر**"؛
http://www.noonpost.org/content/5729
- نيويورك تايمز.(2014/12/23): "**إغلاق الجزيرة مباشر مصر صفعة لما تبقى من الإخوان**"، صحيفة الدستور؛
http://www.dostor.org/738356
- هافينغتون بوست.(2015/6/21): "**اتفاق سري بين قطر والامارات لإنهاء الحرب في ليبيا**"، وطن الدبور،
http://www.watan.com/archive5/2015/06/21
- الهواري، رحاب الدين.(2015/7/23): "**قطر وإيران علاقة مشبوهة ومستقبل غامض**"، البوابة نيوز؛
http://www.albawabhnews.com/1409355
- هيرست، ديفيد.(2016/3/3): "**كيف نجح في نبذ مؤيديه؟ ديفيد هيرست يتحدث عن مستقبل السيسي وتناقص شعبيته لدى السعودية**"، هافينغتون بوست عربي؛
http://www.huffpostarabi.com/2016/03/03/story_n_9372356.html
- الهيئة السورية للإعلام.(2016/9/21): "**الأمير القطري، إنهاء الكارثة الإنسانية في سورية ضرورة سياسية وأخلاقية**"؛
https://smo-sy.com/2016/09/21/45209
- الهيئة العامة للاستعلامات.(2016/10/16): "**العلاقات المصرية الليبية**"؛
http://www.sis.gov.eg/section/125/137?lang=ar
- وطن، (2016/6/21): "**مصر تفتح النيران على قطر.. والسيسي يستخدم أبواقه الإعلامية لإشعال الأزمة**"؛
http://www.watanserb.com/2016/06/21
- وليد، السعيد.(2011/10/17): "**دور الإعلام في تحريك أو إخماد الثورات**"، القدس توك؛
http://www.alqudstalk.com/forum/archive
- وادي، عبد الحكيم.(2014/2/3): "**انعكاسات الربيع العربي على الدبلوماسية العربية.الاسباب والمبررات**"، مركز راشل كوري الفلسطيني لحقوق الأنسان ومتابعة العدالة الدولية.
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=12198<--
- وكالة الانباء القطرية.(2016/1/20): "**وزير الخارجية يؤكد عمق العلاقات القطرية الروسية**"؛
http://www.qna.org.qa/News/16012016320059
- ياقوت، هالة.(2013/9/5): "**آل ثاني: حجم التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى 9 مليارات** ريال **قطري**"، موقع اليوم؛
http://www.alyaum.com/article/3093790
- يوسف، محمد.(2015/3/27): "**الأسد يكشف عن خططه بشأن العلاقات المصرية السورية**"؛
https://www.nmisr.com/arab-news/egypt-

ثامناً: المراجع الأجنبية

- Barakat, S.(2012) "The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking, The London School of Economic And political Science, London.
- Christian Chesnot Georges Malbrunot,,(2013) "Qatar Les Secrets Du Coffre-fort, Michel Lafon", France.

- Christopher Blanchard, Qatar(2012): Background and U.S Relations, Congressional research service Report for Congress, Washington.
- Colombo, S. (2012) The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression, Instituto affair internazionali, rome, Italy.
- Hroub, Kh. (2012). Qatar and the Arab Spring. Perspectives. #4 November. 2012. Heinrich Boll Stiftung.
- IMF(2012). Qatar 2012 Article IV consultation, IMF Country Report No. 12/18, International Monetary Fund. Publication Services. Washington.
- Israel must negotiate with Hamas, Qatari ruler says, ynetnews, 30/1/2007, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3358936,00html
- Khatib, L. (2013): Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism International Affairs 89, The Royal Institute of International Affairs. Published by Blackwell Publishing, USA.
- Kinninmont, Jane. (2013). From football to military might. how Qatar wields global power. The Observer, 3 February 2013.
- Mal Brunot, Georges, (2012): "pourquoi le Qatar achete le monde, politique international" http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id-revue=135&id=1097&content=synopsis
- Paul Salem, Huib de Zeeuw ,(2012) " Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role" , Carnegie middle east center , ".Available at: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50967
- Peterson, J.E.(2006). Qatar and the world: branding for micro-stata. Middle East journal, volume 60, no. 4, autumn.
- Satloff, Robert, (2011) ""Needed: High-level U.S. Attention to the Dire Situation in Egypt," The Washington Institute For Near East Policy.
- Steinberg, G. (2012) Qatar and the Arab Spring Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy, German Institute for International and Security Affairs.
- Stig Jarle Hansen, and Others,(2013): "Religion, prestige and Windows of Opportunity? (Qatari peace-making and foreign policy engagement), Norwegian University of Life Sciences, Noragric Working Paper.
- Ulrichsen, C. (2014) Qatar and the Arab Spring, ETH – Swiss Federal Institute of Technology, Zurich.
- Viewing cable 10DOHA71, senator Kerry's meeting with Qatar's prime minister, Wikileaks, 24/2/2010, http://wikileaks.org/cable/2010/02/10DOHA71.html

تم بحمد الله